جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع :

ا لأزمات المالية و سبل معالجتها بمنظور الاقتصاد الإسلامي

- دراسة تجارب بعض الدول -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية
تخصـص: نقود مالية و بنوك

إعداد الطالب:
ذباح حسين

إشراف الأستاذ
بوفاسة سليمان

اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د/ جميل أحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة آكلي محند أولحاج،بويرة	رئيســــــــا
أ.د/ سليمان بوفاسة	أستاذ التعليم العالي	جامعة يحيى فارس، المدية	مشرفا ومقررا
د/ علي فلاق	أستاذ محاضر "أ"	جامعة يحيى فارس، المدية	عضوا ممتحنا
د/ حكيم بوجطو	أستاذ محاضر "أ"	جامعة يحيى فارس، المدية	عضوا ممتحنا
د/ الهادي لرباع	أستاذ محاضر "أ"	جامعة باجي مختار، عنابة	عضوا ممتحنا
د/ حمزة بعلي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة جامعة 08 ماي 1945،قالمة	عضوا ممتحنا

جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع :

ا لأزمات المالية و سبل معالجتها بمنظور الاقتصاد الإسلامي

- دراسة تجارب بعض الدول -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية
تخصـص: نقود مالية و بنوك

إعداد الطالب:
ذباح حسين

إشراف الأستاذ
بوفاسة سليمان

اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د/ جميل أحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة آكلي محند أولحاج،بويرة	رئيســـــــــا
أ.د/ سليمان بوفاسة	أستاذ التعليم العالي	جامعة يحيى فارس، المدية	مشرفا ومقررا
د/ علي فلاق	أستاذ محاضر "أ"	جامعة يحيى فارس، المدية	عضوا ممتحنا
د/ حكيم بوجطو	أستاذ محاضر "أ"	جامعة يحيى فارس، المدية	عضوا ممتحنا
د/ الهادي لرباع	أستاذ محاضر "أ"	جامعة باجي مختار، عنابة	عضوا ممتحنا
د/ حمزة بعلي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة جامعة 08 ماي 1945،قالمة	عضوا ممتحنا


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

"و قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون "

صدق الله العظيم

الحمد لله على إحسانه و الشكر له على توفيقه و امتنانه، و نشهد أنه لا اله إلا الله تعظيما لشأنه، و نشهد أن سيدنا محمد عبده و رسوله الداعي إلى رضوانه.

بعد شكر الله عز وجل على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث، أتقدم بجزيل الشكر إلى الوالدين العزيزين حفظهما الله الذين أعانني و شجعوني باستمرار في مسيرة العلم و النجاح، كما أتوجه بجزيل الشكر و العرفان إلى من شرفني بإشرافه على مذكرة بحثي الأستاذ الدكتور " **بوفاسة سليمان**" الذي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفائه بحقه، إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة يحي فارس المدية،

و لا يفوتني أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة رئيسا و ممتحنين لتقويم ومناقشة هذه الرسالة فاللهم أنفعهم وأرفعهم بعلمهم .

"ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين".

الإهداء

الحمد لله الذي أعانـنا على إتمـام هـذا العمـل.

إلى الذي وهبـني كل مـا يمـلك حـتى أحقـق له أمـاله، إلى مـن كان يـدفعني إلى الأمـام لنيـل المبتغى، إلى مدرستي الأولى في الحياة أبي الغـالي على قلبي أطال الله عمره.

إلى الـتي وهبـت فـلذة كبـدها كل العطـاء و الحنـان، إلى مـن تتبعتـني خطـوة بخطـوة في عمـلي إلى نبع الحنان..... أمي الغاليـة.

إلى رفيقة دربي في هذه الحيـــاة.....زوجتي الكريمـــة ،و إلى كل إخوتي..... .

إلى مـن تحلـــو بالإخـــاء و تمـــيزوا بالوفـــاء و العطـــاء، إلى ينابيـــع الصـــدق الصـــافي، إلى مـــن معهـــم سعـــدت ،و برفقتهـــم في دروب الحيـــاة الحـــلوة و الحزينـــة ســـرت، .....أصدقائي الأعـــزاء.

كما أهدي ثمرة جهدي إلى الأستاذ الدكتور" **بوفاسة سليمان**". الذي زرع التفـاؤل في دربـنا وقـدم لـنا المساعـدات والتسهيـلات.

الملخص:

هدفت هاته الدراسة إلى إبراز دور الاقتصاد الإسلامي كسبيل من سبل الوقاية و العلاج من الأزمات المالية التي عرفها النظام الرأسمالي.و إلى إبراز طبيعته المبنية أساسا على الطبيعة النفسية للإنسان (الفردية، الأنانية، حب التملك ....) موضحة الفجوات المسببة لتلك الأزمات، مما استوجبت تدخل المالية الإسلامية في المنظومة العالمية لتهذيب و لجم الأنانية القائم عليها النظام الرأسمالي، و لمعالجة الموضوع تم الاعتماد على الأدوات التالية: المنهج الوصفي التحليلي من أجل معرفة مفهوم الأزمة، و ما هي الأسباب المباشرة و غير المباشرة لها، و ما هي مكونات الاقتصاد الإسلامي القادرة على تجنب هذا النوع من الأزمات، حيث تم اقتراح دراسة تجارب بعض الدول (الأردن، ماليزيا، السودان)

و خصوصا في أزمة 2008. و خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

- ارتباط وثيق بين الأزمة المالية و النظام الرأسمالي.
- مكونات الاقتصاد الإسلامي تمنع وقوع الأزمات المالية.
- الدول التي كانت محل دراسة و التي تطبق المالية الاسلامية تجنبت تماما تداعيات الأزمة المالية لسنة 2008م

الكلمات المفتاحية: الأزمات المالية العالمية، الاقتصاد الإسلامي، النظام المالي العالمي.

Résumé:

Le but de cette étude est de souligner le rôle de l'économie islamique en tant que moyen de prévention et de traitement des crises financières connues du système capitaliste. Et souligner sa nature basée sur la nature psychologique de l'homme (individualisme, égoïsme, amour de la propriété, etc.), en expliquant les lacunes qui causent ces crises, nécessitant l'intervention de la finance islamique dans le système mondial pour affiner et restreindre l'égoïsme basé sur le système capitaliste. Sur les outils suivants: approche descriptive analytique afin de connaître le concept de crise, quelles en sont les causes directes et indirectes, et quelles composantes de l'économie islamique peuvent éviter ce type de crise.

Surtout lors de la crise de 2008. L'étude a conclu aux résultats suivants:

- Un lien étroit entre la crise financière et le système capitaliste.

- Les composantes de l'économie islamique préviennent les crises financières.

Mots-clés: crises financières mondiales, économie islamique, système financier mondial.

فهرس المحتويات

العنـوان	الصفحة
شكر و عرفان	I
الإهداء	II
الملخص	III
فهرس المحتويات	V-VIII
قائمة الأشكال	IX
قائمة الجداول	X-XI
قائمة الملاحق	XII
قائمة الرموز و المختصرات	XIII
مقدمة عامة	أ-ح
الفصل الأول: العولمة المالية مدخلا أساسيا للأزمات المالية	47-01
تمهيد	01
المبحث الأول : ظاهرة العولمة	02
المطلب الأول: : العولمة وأدواتها	02
المطلب الثاني: ظاهرة العولمة الماليَّة	09
المطلب الثالث: الطبيعة الدورية للأزمات في ظل النظام الرأسمالي	18
المبحث الثاني: الأزمات المالية	23
المطلب الأول: تعريفات الأزمة المالية وأنواعها	23
المطلب الثاني: أسباب حدوث الأزمات المالية والعناصر المكونة لها	29
المطلب الثالث: التأصيل النظري للأزمات	33
المبحث الثالث: نماذج الأزمات وأهم أسباب انتقالها	37

المطلب الأول: نماذج الأزمات وقنوات انتقالها	37
المطلب الثاني: المشتقات المالية والعدوى المالية	41
خلاصة الفصل الأول	47
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأهم الأزمات المالية	93-49
تمهيد	49
المبحث الأول: الأزمة الاقتصادية لسنة 1929	50
المطلب الأول: تشخيص الأزمة الاقتصادية	50
المطلب الثاني: طرق مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929	57
المبحث الثاني :الأزمات المالية خلال الثمانيات و التسعينات	66
المطلب الأول: أزمة أمريكا الشمالية و الجنوبية	66
المطلب الثاني: أزمة جنوب شرق أسيا سنة 1997م	69
المبحث الثالث: الأزمة الماليَّة العالميَّة لسنة 2008م ومستقبل الرأسمالية	77
المطلب الأول : تشخيص الأزمة المالية العالمية و جذورها	77
المطلب الثاني: نتائج الأزمة المالية	82
المطلب الثالث: مستقبل الرأسمالية بعد أزمة 2008م	89
خلاصة الفصل الثاني	93
الفصل الثالث :الاقتصاد الإسلامي و ضوابط منع الأزمات المالية	137-95
تمهيد	95
المبحث الأول: الاقتصاد الإسلامي و نشأته	96
المطلب الأول: تعريف الاقتصاد الإسلامي و أهم خصائصه	96

المطلب الثاني: الموازنة العامة و الأنشطة الاقتصادية في بداية تاريخ الاقتصاد الإسلامي	100
المبحث الثاني: الأدوات الاستثمارية و ضوابط منع الأزمات في الاقتصاد الإسلامي	106
المطلب الأول: الأدوات الاستثماريَّة في الاقتصاد الإسلامي	106
المطلب الثاني: الاقتصاد الإسلامي وضوابط منع الأزمات	113
المبحث الثالث: آليات عمل البنوك و الأسواق المالية في الاقتصاد الإسلامي	119
المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية	119
المطلب الثاني : الأسواق المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي	128
خلاصة الفصل الثالث	137
الفصل الرابع: دراسة تجارب بعض الدول ،ماليزيا، الأردن، السودان	172-139
تمهيد	139
المبحث الأول: تجربة السودان	140
المطلب الأول: نبذة عن تاريخ الصيرفة الإسلامية في السودان	140
المطلب الثاني: النجاعة المالية للبنوك السودانية خلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008	142
المبحث الثاني :التجربة الماليزية	150
المطلب الأول: ماليزيا و التوجه نحو الصيرفة الإسلامية	151
المطلب الثاني: نجاعة البنوك الإسلامية خلال الأزمة المالية	154
المبحث الثالث : التجربة الأردنية من خلال البنك الأردني الإسلامي	159

المطلب الأول : دراسة البنك الأردني الإسلامي	159
المطلب الثاني: السلامة المالية للبنك الإسلامي الأردني	163
المطلب الثالث: النمدجة القياسية لأثر الأزمة المالية لسنة 2008م على البنك الإسلامي الأردني	167
خلاصة الفصل الرابع	172
خاتمة عامة	179-174
قائمة المراجع	190-181
قائمة الملاحق	196-192

قائمة الأشكال

رقم	العنوان	الصفحة
01	تطور المرابحة ،المشاركة، المضاربة (2006-2009)	144
02	تطور الأصول في البنوك السودانية (2006-2009)	146
03	تطور ودائع الجارية وودائع ادخارية واستثمارية أخرى بالعملة المحلية	147
04	تطور ودائع الجارية وادخارية واستثمارية وأخرى بالعملة الأجنبية	148
05	الحصة السوقية للصيرفة الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية سنة 2007	151
06	طبيعة التمويل في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي.	155
07	تطور القرض و الودائع و الأصول للبنوك الإسلامية	157
08	الهيكل التنظيمي للبنك الأردني الإسلامي	162
09	تطور كل من الموجودات و أرصدة التمويل و الاستثمار	164
10	أرباح الاستثمار المشترك و حقوق المساهمين و الربح قبل الضريبة من 2005-2010	166

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	الأرقام القياسية للإنتاج الصناعي في الفترة (1929-1933)	55
02	معدلات التبادل الدولي لأهم الدول 1930-1932م	56
03	البنوك الخاسرة جراء الأزمة المالية لسنة 2008م	83
04	صيغ التمويل للبنوك الإسلامية السودانية	143
05	تطور الأصول للبنوك الإسلامية السودانية	145
06	ودائع الجهاز المصرفي بالعملتين الأجنبية و الوطنية (2006-2010)	147
07	قائمة البنوك الإسلامية في ماليزيا	153
08	طبيعة التمويل المعتمدة في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي (الوحدة مليار رينجت ماليزي)	154
09	مكانة المصارف الإسلامية في إجمالي الأصول و التمويل المصرفي	156
10	تتطور الأصول، الودائع و القروض للبنوك الماليزية	157
11	معطيات (الموجودات و أرصدة التمويل و الاستثمار و الأوعية الادخارية أرباح الاستثمار المشترك و حقوق المساهمين و الربح قبل الضريبة) للبنك الأردني الإسلامي.	163

12	: قيـم كل من إجمالي الموجودات و إجمالي أرصدة التمويل و الاستثمار و إجمالي أرصدة الأوعية الادخارية و أرباح الاستثمار المشترك و حقوق المساهمين و الربح قبل الضريبة	168
13	متغيـرات القيـم لكـل من إجمـالي الموجـودات و إجـمالي أرصـدة التمويـل و الاسـتثمار و إجمـالي أرصـدة الأوعيـة الادخاريـة و أربـاح الاستثمار المشترك وحقوق المساهمين و الربح قبل الضريبة.	169
14	نتائج التقدير القياسي	170

قائمة الملاحق

رقم	العنوان	الصفحة
01	حساب نتائج التقدير القياسي باستخدام افيوس 7.0	187
02	التقارير السنوية للبنك السوداني	190
03	التقارير السنوية للبنك الأردني الإسلامي	191

قائمة الرموز و المختصرات

المختصـــر	المعنـــى
FMI	صندوق النقد الدولي
BM	البنك العالمي
ACT	إجمالي الموجودات
TSFI	إجمالي أرصدة التمويل و الاستثمار
TSFE	إجمالي أرصدة الأوعية الادخارية
PIC	أرباح الاستثمار المشترك
DA	حقوق المساهمين

مقدمة عامة

مقدمة :

شهد العالم منذ بداية التاريخ عدة أنظمة وتنظيمات اقتصادية تحاول إحداث التوافق بين الحاجات البشرية من جهة، والموارد الطبيعية والمعرفية والتقنية المتاحة من جهة أخرى، ويعتمد بالأساس على التفرقة بين هذه الأنظمة عن طريق التصنيف الذي يعتمد على نوع الملكية ونظام العمل وإسهام الدولة كعوامل أساسية للتمييز بينها.

وانطلاقا من عوامل التفرقة المذكورة أعلاه، يمكننا أن نلاحظ أن العالم مر بعدة أنظمة اقتصادية، بداية من النظام الاقتصادي المغلق إلى النظام الإقطاعي وصولا إلى النظام الرأسمالي، الذي عرف هو الأخر تشكيلات متنوعة حسب درجة التطور والنمو الصناعي والتكنولوجي. حيث بدأت تشكيلاته الأولى في مرحلة الماركنتيليين التي تعتبر التأصيل النظري والفكري للنظام الرأسمالي، وتعتبر عملية تراكم الرأسمال السبب الموضوعي في ظهور الرأسمالية التجارية، وصولا إلى الثورة الصناعية وما أحدثته من تغيرات جذرية نظامية وفكرية، وإحداث تبدل نوعي في النظام الرأسمالي من نظام تجاري إلى نظام يعتمد على الصناعة بوصفها أداة للنمو والتطور، ودخوله في مرحلة جديدة تسمى بالرأسمالية الصناعية. ومن هنا بدأ مسلسل الأزمات يضرب هذا النظام نظرا لضخامة الإنتاج وتعمق مستويات التبادل والترابط بين مختلف القطاعات الاقتصادية، ومن هنا فإن حدوث صعوبات في موقع ما من الاقتصاد القومي سيؤدي تلقائيا إلى ازدياد الصعوبات في التصريف على نطاق الاقتصاد بأسره (أزمات تصريف الإنتاج.) كأزمة الكساد الكبير التي ضربت العالم سنة 1929م.

وفي عصرنا الحالي وبفضل تكنولوجيا المعلوماتية وتطور وسائل النقل والاتصال وتوصيات المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، حيث أرغمت الجميع على التعولم وتصغير العالم الكبير إلى قرية صغيرة، مما سهل حركة رؤوس الأموال الدولية الباحثة عن فرص استثمارية أفضل، والتي ضاقت أسواقها الوطنية عن استيعابها، وهذا ما أدى إلى بروز العولمة المالية، فأصبحت هذه الحركة السريعة للرأسمال عاملا مقلقا للاستقرار المالي والاقتصادي العالمي، مما مهد لظهور أزمات مالية متعددة ومتفاوتة من حيث درجة خطورتها ومدى انتشارها. ولكن تبقى أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 م الأكثر انتشارا في تاريخ الرأسمالية، حيث كانت لها نتائج وخيمة على الاقتصاد العالمي كله، وليس الأمريكي فقط، ونجد من أهم الاختلالات إفلاس كبرى الشركات المالية، والمصرفية والتأمينية، وانتشار البطالة بشكل رهيب، وركود الاقتصاد العالمي وانكماشه. مما يبين جليا بأن النظام الرأسمالي غير قادر على الصمود أمام الأزمات المالية من جهة ومن جهة أخرى غير قادر على التنبؤ بهذا النوع من الأزمات أصلا. وفي خضم هذه الإفلاسات الكبرى للشركات المالية والبنوك العالمية، نجد أن الدول التي تطبق الشريعة الإسلامية تشتغل بمأمن عن وطأة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م، مما تطلب إعادة النظر في النظام الرأسمالي والتوجه شيئا فشيئا إلى الاقتصاد الإسلامي، بوصفه حلا للأزمات المالية العالمية، وبديلا للنظام الرأسمالي كله.

طرح الإشكالية:

وعلى ضوء ما سبق يمكن إبراز إشكالية الموضوع من خلال طرح السؤال التالي :

إلى أي مدى يمكن أن تعالج الأزمات المالية وفق نظام الاقتصاد الإسلامي؟ وهل يمكن أن يكون بديلا للنظام المالي الحالي؟

ويتفرع عن ذلك عدة أسئلة منها :

- ما مفهوم الأزمة المالية وما هي أنواعها؟.
- ما هي الأسباب المباشرة وغير المباشرة للأزمة المالية العالمية ؟.
- ما هي المكونات الأساسية للنظام المالي الرأسمالي المسببة للأزمات؟.
- هل يستطيع النظام المالي الحالي مواجهة الأزمات المالية المتكررة؟.
- ما هي الأفكار الجديدة التي يطرحها النظام الإسلامي لتتجنب هذا النوع من الأزمات؟.

فرضيات الدراسة :

لمعالجة الإشكالية السابقة تم طرح الفرضيات التالية :

- الفائدة الربوية والتعامل بالمشتقات المالية والديون هي الأسباب الرئيسية للأزمات المالية.
- النظام المالي الحالي غير قادر على مواجهة الأزمات المالية.
- نظام الاقتصاد الإسلامي الذي يحرم الربا ويدحض التجارة بالديون يعتبر من أفضل المناهج القادرة على مواجهة الأزمات المالية .

أهمية الدراسة :

ترجع أهمية الدراسة لكونها تهدف إلى:

- ✓ تشخيص النظام المالي العالمي تشخيصا دقيقا، مبينا أهم الفجوات التي يعاني منها.
- ✓ إظهار المبادئ الجوهرية للاقتصاد الإسلامي الكفيلة بمواجهة الأزمات المالية.
- ✓ الكشف عن محدودية تأثر البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية، بل انعدام هذا التأثر أحيانا.

أهداف الدراسة :

- ✓ تسليط الضوء على الأزمات المالية وتحديد أهم أسبابها وسبل معالجتها.
- ✓ استنباط أهم المؤشرات التي تسبق الأزمات المالية لتمكن من التصدي لها.
- ✓ استعراض التطور التاريخي للأزمات المالية وطرائق الوقاية للاستفادة من تجارب وأخطاء الماضي.
- ✓ محاولة تقديم النظام الإسلامي على أنه نظام بديل قادر على مواجهة الأزمات المالية.

حدود الدراسة :

لقد تفاوتت حدود الدراسة في الزمان والمكان، حيث قمنا بعرض نماذج مختلفة عن الأزمات المالية، وخلال فترات متباينة من الأزمنة والأمكنة المختلفة من العالم.

- ❖ **الحدود المكانية:** تناولت الدراسة الأزمات المالية التي مست أغلب دول العالم، مع ذكر الدول التي تطبق الشريعة الإسلامية (ماليزيا، والسودان، والأردن).
- ❖ **الحدود الزمانية:** أخذنا بعين الاعتبار أزمة 2008م.

منهج الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لإبراز الوقائع والحقائق التي تمثل مشكلة البحث، من خلال تحديد مفهوم الأزمات المالية، وأنواعها وأهم أسبابها، مع تقديم العلاج المناسب في حال حدوثها، إضافة إلى اعتماد المنهج

التاريخي في عرض أهم الأزمات المالية التي ميزت الاقتصاد العالمي. ثم عرض منهج الاقتصاد الإسلامي بطرح الرؤية الإسلامية لتجنب حدوث الأزمات المالية.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الأزمات المالية، والأزمة المالية لسنة 2008 وعلاجها بمنظور الاقتصاد الإسلامي، أما فيما يخص دراستنا فهي تتميز بالتركيز على مشكلة النظام المالي القائم أساسا، والذي يعدّ المتسبب الرئيسي في ظهور الأزمات المالية، ومحاولة اقتراح نظام الاقتصاد الإسلامي بديلا يقود المنظومة المالية العالمية.

ومن بين الدراسات السابقة التي أطلعنا عليها نذكر:

1- دراسة صندوق النقد الدولي بعنوان الأزمات المالية – الأسباب والمؤشرات، ماي 1998م. وتمحورت الدراسة حول استخلاص أهم مؤشرات الإنذار المبكر لأي أزمة مالية مهما كان شكلها (أزمة عملة، أو أزمة مصرفية، أو أزمة دين خارجي). وخلصت الدراسة إلى أن أهم مؤشرات الإنذار المبكر هي : اختلال كبير في سعر الصرف، ومعدل الاستثمار، ومعدل النمو الاقتصادي، وأداء سوق الأسهم، ومعدل نمو التسع النقدي، وأسعار الفائدة الحقيقية، ومعدل نمو التدفقات الرأسمالية.

2-سامي مظهر قنطقجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، سنة 2008. حيث كانت الأهداف الأساسية التي تمحور حولها الكتاب في تشخيص الأزمة المالية العالمية، ما هي الإجراءات المتخذة للحد من آثارها؟ وخلصت إلى نتيجة أساسية

مفادها أن المنهج الإسلامي هو الحل الوحيد للأزمة العالمية، وأن جميع الإجراءات المتخذة من الحكومات الغربية ستنتهي بالفشل.

3-نسيمة حاج موسى مذكرة ماجستير بعنوان الأزمات المالية الدولية وآثارها على الأسواق المالية العربية مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري خلال الفترة 2007 -2008، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، السنة الجامعية 2009/2008. حيث تمحورت الدراسة في محاولة التعرف على الأزمات المالية ومدى انتقال العدوى إلى الأسواق المالية العربية، وتوصلت إلى نتائج مهمة على رأسها أن الأزمة المالية هي ذلك الاضطراب الذي يمس أحد متغيرات النظام المالي، والذي ينتقل إلى باقي المتغيرات الأخرى.

4-نسيمة أوكيل أطروحة دكتوراه تحت عنوان " الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من آثارها"، جامعة الجزائر 3 سنة 2008. وتمحورت الدراسة في التطرق إلى واقع اقتصاديات جنوب شرق آسيا كاقتصاديات ناشئة، في ظل التحرير المالي واندماجها في الاقتصاد العالمي، مع تقديم عرض لأهم الأزمات المالية التي مست الاقتصاديات الناشئة. وخلصت الدراسة إلى أنه لمواجهة أزمة جنوب شرق آسيا، لا بد من إصلاح النظام المالي الدولي مع التعاون الإقليمي كآليات لإدارة ومواجهة الأزمات المالية.

5-علياء بسيوني، مقال بعنوان مؤشرات الإنذار المبكر للأزمات المصرفية مع التطبيق على بعض الدول العربية ذات الاقتصاديات المتنوعة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، صادر سنة 2010. تمحورت الدراسة حول نظام الإنذار المبكر للأزمات المصرفية في كل من مصر، وتونس، والمغرب، والأردن خلال الفترة (1999-2007). وقد خلصت الدراسة إلى أهمية إدخال المؤشرات التي تعكس كلا من الأداء المالي والأداء الاقتصادي الخارجي عند تصميم نظام الإنذار المبكر بالأزمات المصرفية.

6-إيمان محمود عبد اللطيف، أطروحة دكتوراه تحت عنوان الأزمات المالية العالمية الأسباب والآثار والمعالجات، جامعة سانت كلمنتس العراق سنة 2011. وقد تمحورت الدراسة في تحليل رؤية المنظمات الدولية، كصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي للأزمة المالية العالمية وآثارها السلبية في الاقتصاديات المختلفة، بما فيها أيضا الرؤية الإسلامية. وخلصت الدراسة إلى أن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 هي امتداد لظاهرة العولمة، وهي صفة لصيقة بالنظام الرأسمالي في جميع مراحله، مما استوجب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عن طريق إدراج الاقتصاد الإسلامي في المنظومة المالية للحد نوعا ما من هذه الأزمات.

7-نادية العقون، أطروحة دكتوراه بعنوان "العولمة الاقتصادية والأزمات المالية الوقاية والعلاج – دراسة أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2013/2012-. جامعة الحاج لحضر باتنة، السنة الجامعية 2013/2012. حيث كانت أهدافها الرئيسية تتمحور في البحث عن أهم قنوات انتقال أزمة الرهن العقاري وتحولها إلى أزمة عالمية، وكيفية التنبؤ بالأزمة قبل حدوثها، وخلصت إلى نتيجة أساسية باستحالة التنبؤ بالأزمة المالية قبل حدوثها، وهذا راجع لانعدام الشفافية في الأنظمة المالية، ولأن الأزمة القادمة تكون دائما ذات طبيعة مختلفة دائما عن الأزمات السابقة.

أوجه التشابه و الاختلاف:

من خلال ما سبق يتضح أن الدراسة الحالية تحمل أوجه الشبه كما أنها ستطرق أبوابا جديدة:

1- تقوم الدراسة الحالية على أن الأزمة المالية هي أزمة متسلسلة من أزمة عملة وصولا إلى أزمة أسواق المال و هو ما ينسجم مع دراسة كل من (دراسة صندوق النقد الدولي 1998م ، نسيمة حاج موسى 2009).

2- تقوم الدراسة على أن الأزمات المالية لا يمكن حلها دون اللجوء إلى أدوات النظام الاقتصادي الإسلامي و هي تنسجم مع دراسة كل من (سامي مظهر قنطقجي 2008، ايمان محمود عبد اللطيف 2011).

3- كما تقوم الدراسة على أنه لا بد من تصميم نظام إنذار مبكر للأزمات و هو ما ينسجم تماما مع دراسة (علياء بسيوني 2010).

4- ما يميز الدراسة الحالية بأن الأزمات المالية راجعة أساسا إلى طبيعة النظام الرأسمالي و مكوناته الأساسية المكونة أساسا للأزمات المالية، و محاولة تلطيف هذا النظام المالي المتوحش بإدخال بعض مبادئ النظام المالي الإسلامي للتجنب هذا النوع من الأزمات.

صعوبات البحث:

صادف الباحث في إعداد بحثه جملة من الصعوبات، لعل أهمها هو المتمثل في صعوبة الحصول على الإحصائيات الدقيقة اللازمة لإعداد البحث.

هيكل الدراسة:

بغرض معالجة الإشكالية المطروحة قسمت الأطروحة إلى أربعة فصول رئيسية:

الفصل الأول تناول العولمة المالية باعتبارها سببا أوليا في حدوث الأزمات المالية وقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث رئيسية، لندرس فيه ظاهرة العولمة بشقيها الاقتصادي والمالي وكيف تكون السبب الخلفي لكل أزمة مالية. في **الفصل الثاني**، تم عرض بعض الأزمات المالية التي شهدها التاريخ الرأسمالي، وقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث رئيسية، ركزنا فيه على

الأزمة الاقتصادية لسنة 1929، ثم أزمات جنوب شرق آسيا 1997، وأزمات الثمانينات وصولا إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. أما **الفصل الثالث** فتناول الاقتصاد الإسلامي وضوابط منع الأزمات، وقسم أيضا إلى ثلاثة مباحث رئيسية. وركزنا فيه على مبادئ الاقتصاد الإسلامي ومكوناته، التي تمنع الوقوع في الأزمات، ودراسة البنوك الإسلامية وخصائصها التمويلية وأدواتها الاستثمارية البديلة. أما **الفصل الرابع** فخصص لدراسة تجارب بعض الدول التي تطبق المالية الإسلامية، خلال الأزمة المالية العالمية السابقة. وقسم هو كذلك إلى ثلاثة مباحث رئيسية، التجربة الأردنية التي تتمثل في البنك الأردني الإسلامي، والتجربة الماليزية والسودانية، وكيف تجنبت كل هذه البنوك الأزمة المالية لسنة 2008.

نموذج الدراسة: هناك متغيرين، هما البنوك الإسلامية كمتغير تابع، والأزمة المالية العالمية كمتغير مستقل.

دوافع اختيار الموضوع:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، ومن الاهتمام المتزايد للمجتمع الدولي بموضوعات الأزمات المالية، نظرا لحجم الخسائر التي تتركها على مستوى الاقتصادي والاجتماعي، مما دفع بنا إلى التمعن الجيد في أسباب حدوث الأزمات واستنباط أهم المؤشرات التي تسبقها حتى يمكننا التصدي لها.

وعلى المستوى الشخصي، فإن المبرر الأساسي لاختيار موضوع الأزمات المالية وسبل معالجتها من منظور الاقتصاد الإسلامي، هو الحداثة النسبية للموضوع وأهميته البالغة في عالم اليوم، إلى جانب اتساع الموضوع وشموليته لكل جوانب الاقتصاد الدولي الذي يعدّ من أهم مجالات اهتمام الباحث.

.

الفصل الأول :

العولمة المالية مدخلا أساسيا للازمات المالية

تمهيد:

منذ أواخر الثمانينات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، شهد العالم مرحلة جديدة طبعتها مستويات جديدة للاعتماد المتبادل بين الدول، مع تنوع المعاملات التي تتم عبر الحدود وتكاملها، وأصبحت الأنشطة والقرارات والأحداث التي تحدث في أحد أجزاء العالم تؤدي إلى نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقيَّة أجزاء العالم الآخر. إنَّ هذه الظاهرة التي سميَّت بالعولمة، خاصة في جانبها المالي، صنعت تحديَّات جديدة، على مستويات عديدة، لاسيما فيما يتعلق بخلق الأزمات الماليَّة، وسرعة انتقالها عالميا، وما مدى إسهامها في القضاء على هذا النظام والبحث عن بدائل جديدة له.

وعلى هذا الأساس، سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى العولمة الماليَّة كمدخل أساسي للأزمات المالية، بتقسيمه إلى المباحث الرئيسية التالية :

المبحث الأوَّل : ظاهرة العولمة.

المبحث الثاني: الأزمات المالية

المبحث الثالث: نماذج الأزمات و أهم أسباب انتقالها.

المبحث الأوَّل: ظاهرة العولمة

لقد تسببت المتغيرات الاقتصاديَّة الدوليَّة والتطورات العلميَّة والتكنولوجيَّة التي مر بها العالم، في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، إلى انقلاب موازين القوى بين الدول، وأحدثت تغيرات في المفاهيم الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة، وتغيرات سريعة في أساليب الإنتاج والعمل، دون تمكين أي مجتمع من التعايش في عزلة عن الكيان العالمي أو ما يسمى بالعولمة ومظاهرها. كما أنَّه لم يقتصر التغيير في العلاقات الاقتصاديّة على التغيير في الاقتصاد العيني، بل إنّ التغيير شمل أيضًا العلاقات الماليّة وأدوارها.

المطلب الأوَّل : العولمة وأدواتها

تعد العولمة من أهم التغيرات العالمية المعاصرة بكل ما تحمله من وقائع وتحديات وأوهام، ولكنها ليست وليدة اليوم، بل تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر. ومنذ ذلك الوقت، وهي في حالة تطور دائم، حتى وصلت إلى هذه المرحلة الأخيرة، التي تتميز بالسمات الرئيسية التالية:

- التطورات الاقتصادية.
- التطورات التكنولوجية.

وأصبحت هذه الظاهرة الجديدة تتلخص في كلمتين رئيسيتين الكوكبة، العولمة.

أولا : مفهوم العولمة

هناك عدَّة مفاهيم للعولمة، نستهلها بالتعريف اللُّغوي ثم نتطرق إلى التعريف الاصطلاحي.

1- التعريف اللُّغوي:

تعرَّف العولمة بأنَّها تعميم الشيء وتوسيع دائرته لتشمل العالم كلّه، كما يرتبط معناها بالانتقال من الجانب الوطني إلى الجانب العالمي، وهي من الفعل عولم على صيغة فوعل، وهي من الأبنيَّة الصرفيَّة العربيَّة، ويلاحظ على دلالات هذه الصيغة أنَّها تفيد وجود فاعل يفعل.

فالعولمة مشتقة من كلمة عالم، وهو ترجمة لكلمة globalisation الإنجليزية المشتقة من كلمة globe بمعنى الكرة[1]، والتي يقصد بها الكرة الأرضيَّة ويشتق من فعل كوكب الذي يعني جمع الأحجار ووضع بعضها على بعض في شكل محدد، فوفقا لهذا الرأي يصبح الاصطلاح أكثر قبولا في وصف الظاهرة وهي الكوكبة[2].

2- التعريف الاصطلاحي :

تعددت مفاهيم العولمة واختلفت باختلاف الأطراف الأكاديميَّة والسياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة التي تناولت الظاهرة، لذلك يصعب تحديد مفهومها الدقيق. ومنه سنتطرق إلى المفاهيم التي اعتبرت أكثر شمولا :

تتمثل العولمة الاقتصاديَّة في جعل الاقتصاد العالمي مترابطا ومتشابكا، من خلال اندماج الأسواق العالميَّة في حقوق التجارة والاستثمارات المباشرة، وانتقال الأموال والقوة العاملة والتكنولوجيا، ضمن إطار رأسمالية حريَّة الأسواق، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القوميَّة وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة[3].

---

[1] أحمد عبد الرحمان أحمد، العولمة المظاهر والسلبيات، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، مجلد 26، العدد 2، ديسمبر 1999م، ص52 .

[2] إسماعيل صبري عبد الله ،الكوكبة الرأسمالية العالمية مرحلة ما بعد الامبريالية، مجلة المستقبل العربي،بيروت،لبنان العدد 222، 1997م، ص05.

[3] محمد الأطرش، العرب والعولمة ما العمل، مجلة المستقبل العربي، بيروت، لبنان، العدد 229، مارس 1998م، ص 101 .

والعولمة، في غالبتها الاقتصاديَّة، تعني بروز تقسيم عمل جديد للاقتصاد العالمي، الذي لم يخضع للرقابة التقليديَّة، ولم يعد يؤمن بتدخل الدولة في نشاطاته، خاصة فيما يتعلق بانتقال السلع والخدمات ورأس المال على الصعيد العالمي[1].

كما تعرف أيضا بأنَّها مجموعة ظواهر اقتصاديَّة مترابطة، تتضمن تحرير الأسواق وخصخصة الأصول، وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها، ونشر التكنولوجية، وتوزيع الإنتاج عبر القارات، والتكامل بين الأسواق الرأسماليَّة[2].

وتعرف أيضا بأنَّها صيرورة رأسماليَّة تاريخيَّة يتحول فيها خط الإنتاج الرأسمالي من عولمة المبادلة والتوزيع والتسويق والتجارة، إلى دائرة عولمة النتاج الرأسمالي مع عولمة رأس المال الإنتاجي، وقوى وعلاقات النتاج الرأسماليَّة، مما يؤدي لإخضاع العالم كله إلى النظام الرأسمالي، تحت قيادة القوى الرأسمالية العالميَّة والمركزيَّة وهيمنتها وتوجيهها، وسيادة نظام التبادل الشامل والمتميز لصالح الاقتصاديَّات الرأسماليَّة المتقدمة. [3]

وعليه يمكن حصر أهم العناصر المميزة للعولمة من الناحيَّة الاقتصاديَّة كما يلي :

- ❖ تحرير التجارة تحت لواء المنظمة العالميَّة للتجارة.
- ❖ التحالفات الإستراتجيَّة للشركات العالميَّة وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبيَّة المباشرة .
- ❖ التزايد المستمر لانتشار التكتلات الاقتصاديَّة الإقليميَّة.
- ❖ التطور المذهل والسريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

[1] عبد الخالق عبد الله، العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد 28، العدد01، 1998م، ص54 .

[2] صلاح سالم، العولمة والطريق الثالث، بحث للسيد ياسين، مجلة شؤون عربية، العدد107، سبتمبر 2001، ص230.

[3] أحمد عبد العزيز، العولمة الاقتصاديَّة وتأثيراتها على الدول العربيَّة، مجلة الإدارة والاقتصاد،العراق، العدد 86،2011، ص 64 .

ثانيا- التحليل الاقتصادي لظاهرة العولمة :

أدَّت التطورات الاقتصاديَّة السريعة التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة إلى نظام اقتصادي جديد، مع بروز منظومة من العلاقات والمصالح الاقتصاديَّة المتشابكة التي أسهمت في ظهور العولمة. لذلك يعدّ المجال الاقتصادي من أهم مجالات العولمة وأكثرها وضوحا، والتركيز على هذا المجال للعولمة، فإنَّه وجبت الإشارة في بداية الأمر إلى اتجاه العولمة إلى تحويل الكرة الأرضيَّة إلى منطقة اقتصادية تختفي فيها الحواجز والقيود[1].

إن مسيرة عولمة الاقتصاد العالمي ليست جديدة، فقد بدأت منذ عقد الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، عندما تضافرت الجهود لتقليص القيود السياسيَّة المفروضة على التجارة الدوليَّة في أعقاب الحرب العالميَّة الثانية[2]. فبعدها حدث نمو كبير في اقتصاديَّات أوروبا الغربيَّة والولايات المتحدة، ثم تسارعت العولمة في الاقتصاد العالمي منذ منتصف الثمانينات بدرجة كبيرة، وازدادت التدفقات الرأسماليَّة إلى الكثير من الدول الناميَّة، كما ازدادت التجارة العالميَّة بسرعة تقارب ضعف سرعة زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي[3].

ويرى البعض أنَّ العولمة ظاهرة جديدة وليدة التطورات الاقتصاديَّة والتقنية السريعة التي ظهرت خلال عقد التسعينيات، ثم تعمق أثرها من خلال التطورات الكبيرة التي حصلت في عالم الاتصالات. واليوم نرى بأنَّ العولمة تدعم نفسها بمنظومة جديدة من التشريعات الاقتصاديَّة التي تقرّ فتح الحدود وتحرير التجارة العالميَّة، حيث يمكن اعتبارها المحور الاقتصادي للعولمة الاقتصاديَّة، وهو ما يعني ببساطة فتح الأسواق الدوليَّة أمام الانتقال

[1] سامي عفيفي حاتم، اقتصاديَّات التجارة الدولية، جامعة حلوان، القاهرة، 2001، ص312.

[2] أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص 36.

[3] أحمد هاشم فاطر، العولمة والفرص المتاحة للدول النامية، إصدارات صندوق النقد الدولي، ترجمة أمينة عبد العزيز، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ،مصر، العدد02، ديسمبر1997م، ص171.

الحر للسلع والخدمات، لذلك أثرت العوامل الاقتصاديَّة في دفع مسيرة العولمة. ومن أهم هذه العوامل [1]:

- الإسراع الكبير في التجارة الدوليَّة قياسا بالناتج المحلي وتنوع قنواته.
- تعاظم الاندماج بين الأسواق الماليَّة العالميَّة.
- ازدياد تدفق الأموال والاستثمارات المباشرة الخاصة.

ثالثا: أدوات العولمة

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، قامت الدول الغربية بإنشاء مؤسستين هامتين، هما صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ثم تلا بعد ذلك إنشاء المنظمة العالمية للتجارة بعد نصف قرن تقريبا، ليستكمل بها الإطار المؤسسي الدولي على الصعيد الاقتصادي، لبسط ظاهرة العولمة، لما لها فوائد جمة تعود بالنفع على الاقتصاديات المتطورة، وإضعاف نفوذ الدول النامية في الوقت نفسه.

1 – صندوق النقد الدولي (FMI):

أنشئت هذه المؤسسة بموجب اتفاقيَّة بريتن وودز سنة 1944م، للقيام بدور مالي ونقدي يفي بأهداف ومبادئ اتفاقيَّة منظمة التجارة العالميَّة، وأبرزها تحقيق استقرار أسعار الصرف، وتخفيض القيود على الصرف الأجنبي، وزيادة المدفوعات المتعددة الأطراف لتنمية حركة التبادل الدولي، فضلا عن علاج الاختلالات الطارئة في موازين المدفوعات عن طريق توفير رصيد مالي يُكرس لهذا الغرض.

ولقد بدأ الصندوق نشاطه بالفعل في 1947م، وتزايد عدد أعضائه منذ ذلك الحين من 28 دولة إلى أن بلغ العدد في 2010 [1] 189 دولة. ومن أبرز أهداف الصندوق ما يلي :

[1] سمير المقدسي، التكتل الاقتصادي العربي والعولمة على مشارف القرن 21، مجلة شؤون عربية، سبتمبر 2000،مصر، العدد 103، ص113.

- التنسيق بين السياسات النقديَّة الدوليَّة .
- تصحيح الاختلالات الحاصلة في موازين المدفوعات للدُّول الأعضاء.
- إعادة جدولة ديون الدُّول النامية وهيكلة اقتصادها.
- تقديم قروض للدُّول التي تعاني من أزمة ماليَّة ضمن شروط يحددها الصندوق.

2- البنك الدولي (بنك التسويَّات الدوليَّة) BIRD:

نشأ البنك الدولي بهدف مساعدة البلدان الناميَّة على رفع مستوى معيشتها، قياسا بالدخل الفردي. وهذه المساعدات تسترشد بالتنميَّة الاقتصاديَّة وحدها، دون أي تبريرات سياسيَّة. إنَّ دور البنك الدولي يتكامل مع دور صندوق النقد الدولي، ويضاف إلى البنك الدولي تقديم العون المالي الضروري لتمويل التنميَّة طويلة الأجل، وازداد هذا التكامل مع زيادة المشاكل الاقتصاديَّة واضطراب العلاقات النقديَّة. ويتكفل البنك الدولي بالجانب الهيكلي لتسوية أي استبدال للتخطيط بالسوق والقطاع العام بالقطاع الخاص، وتكون العضويَّة في البنك الدولي مشروطة بالعضوية في صندوق النقد الدولي. ومن أبرز وأهم أغراض البنك الدولي ما يلي :

- العمل على تقديم التمويل الدولي طويل الأجل لمشاريع وبرامج التنمية وخاصة للدول النامية.[2]
- منح أو ضمان القروض في المشاريع التي تحقق أغراضها بفوائد منخفضة.
- تقديم المعونة الفنيَّة للدول الناميَّة من خلال برامج المشاورة بشأن السياسات والبحوث والدراسات التحليليَّة، وكثيرا ما يشكل عمله التحليلي ركيزة للتمويل الذي يقدمه البنك، ويساعد في عمليَّة استنارة عمليات الاستثمار التي تقوم بها البلدان الناميَّة نفسها[3].

---

[1] www.imf .org/external/.arabic/index.htm تاريخ الاطلاع يوم 2018/06/05

[2] www.startimes.com/?t=26725791 تاريخ الاطلاع يوم 2018/06/07

[3] www.elbankadwali.orgتاريخ الاطلاع يوم 2018/06/07

- تخصيص بعض موارده لتشجيع الاستثمار الخاص في الدول الأعضاء .
- تسويَّة الخلافات بين الدول الأعضاء .
- تقديم قروض بعيدة المدى مدتها ما بين 15 و20 سنة بفوائد معينة.
- حل مشكلة التعمير في البلدان التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، ومشكلة التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

3- المنظمة العالمية للتجارة (OMC):

ظهرت بغرض إنجاز الأعمال التجاريَّة والاقتصاديَّة بطريقة تؤدي إلى رفع المستوى المعيشي وضمان التوظيف الكامل، مع زيادة حجم الدخل الحقيقي والطلب الفعال بطريقة مستقرة، مع ضمان الاستغلال الأمثل للموارد العالميَّة، وذلك لتحقيق التنمية الاقتصاديَّة في بلادهم، على أساس التخفيض المتوازي في الحقوق الجمركية والقيود أمام التجارة، وإلغاء التفرقة في المعاملة في التجارة الدوليَّة، ويمكننا تجسيد أهداف المنظمة العالميَّة للتجارة في النقاط التالية :

- إدارة الاتفاقيات الخاصة بالتجارة.
- التواجد كمنتدى للمفاوضات المتعلقة بالتجارة.
- فض المنازعات المتعلقة بالتجارة.
- مراجعة السياسات القومية المتعلقة بالتجارة.
- معاونة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات التجاريَّة عبر المساعدات التكنولوجيَّة وبرامج التدريب[1].

في الواقع إنَّ منظمة التجارة العالميَّة لا تملك سلطة خاصة، ولكنها تملك جهازا لتسوية المنازعات. ومن صلاحياته أن يعاقب ماليا عند حدوث نزاعات، والنزاعات التي

[1] www.wtoarab.org/page.aspx.page_key تاريخ 2018/03/05 الاطلاع يوم

غالبا ما تواجه القوى الكبرى أو دول الشمال ضد دول الجنوب. هذا الجهاز من حقه أن يصرح بعدم شرعية أي عدم مطابقة القوانين لمنظمة العالميَّة التجاريَّة.

المطلب الثاني : ظاهرة العولمة الماليَّة

منذ الثمانينيات من القرن الماضي اتسع مفهوم العولمة، بالإضافة إلى شقها الاقتصادي والمتمثل في حرية انتقال السلع والخدمات، إلى حريَّة انتقال الرأسمال على الصعيد الدَّولي. وهذه الظاهرة سميت بالعولمة الماليَّة، فوجب دراستها بشكل دقيق.

أولا : مفاهيم للعولمة الماليَّة ومراحل تطورها

عرفت العولمة الماليَّة مراحل كثيرة حتى أضحت على الشكل المعاصر، ومنه سنقوم في هذا المطلب بدراسة تعريفات هذه الظاهرة والمراحل المميزة التي عرفتها.

1- مفاهيم للعولمة الماليَّة:

هناك عدة مفاهيم للعولمة الماليَّة يمكننا أن نذكر منها :

تعرف العولمة الماليَّة ظاهرة التدفقات الماليَّة المتصاعدة عبر الحدود[1]، والناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي[2]، والتحوَّل إلى ما يسمى بالاندماج المالي الذي أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق الماليَّة المحليَّة بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركيَّة رؤوس الأموال.

وبالتالي، فإن العولمة الماليَّة هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالاندماج المالي، مما أدى إلى التكامل وارتباط الأسواق الماليَّة المحليَّة بالعالم

[1] إيهان كوزي، العولمة المالية فيما وراء لعبة إلقاء اللوم، مجلة التمويل والتنمية ، إصدارات صندوق النقد الدولي، مجلد 44، عدد1، مارس 2007، ص9 .

[2] صالح مفتاح، العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية ، عدد رقم 7 ، جامعة بسكرة ، جوان 2002، ص 217 .

الخارجي، بإلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالميَّة، ويمكن الاستدلال عن العولمة الماليَّة بالمؤشرين هما [1]:

المؤشر الأوَّل : هو تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعيَّة المتقدمة، حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجيَّة في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدوَّل عام 1980م، بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% في كل من الولايات المتحدة الأمريكيَّة وألمانيا عام 1996م، وعلى ما يزيد عن 200% في فرنسا وايطاليا وكندا في العام نفسه.

المؤشر الثاني: تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، فإنَّ الإحصائيات تشير إلى أنَّ متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات، إلى حوالي 1.2 ترليون دولار عام 1995م، وهو ما يزيد عن 84% من الاحتياطات الدوليَّة لجميع بلدان العالم في العام نفسه، حتى وصل متوسط التعامل اليومي في أفريل 2007م إلى 3.2 تريليون دولار [2] .

2- مراحل تطور العولمة الماليَّة:

عرفت العولمة الماليَّة بثلاث مراحل رئيسيَّة هي كالتالي :

أ- مرحلة تدويل التمويل غير مباشر:

استمرت هذه المرحلة من 1960 وحتى سنة 1979م، وتميزت بما يلي [3] :

- تعايش الأنظمة النقديَّة والماليَّة الوطنيَّة المغلقة بصورة مستقلة.

---

[1] رمزي زكي ، العولمة المالية ،دار المستقبل العربي ، القاهرة 1999م ،ص 80-81.

[2] www.forexonline1.com تاريخ الاطلاع يوم 27 \02\2012م

[3] محمد العربي ساكر وغالم عبد الله، مداخلة بعنوان موقع الدول العربية من العولمة المالية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر، مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية- جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر ، المنعقد أيام 20و21 نوفمبر 2006، ص 5.

– ظهور وتوسع سوق الأورو–دولار، بدءا من لندن ثم توسعت لبقية الدول الأوروبيَّة.

– سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاد الوطني، أي تمويل بواسطة البنوك أو التمويل غير المباشر.

– انهيار نظام الصرف الثابت بسبب عودة المضاربة على العملات القويَّة آنذاك الجنيه الإسترليني والدولار، مع نهاية عشريَّة الستينات من القرن الماضي.

– انهيار نظام برتون وودز في أوت عام 1971م، وإنهاء ربط الدولار والعملات الأخرى بالذهب، مما مهّد لتطبيق نظام أسعار العملات أثناء إجراء التسويات الدوليَّة، وبذلك دخلت سوق الصرف دوامة العولمة المالية.

– ظهور أسواق الأوراق المدينة مثل سندات الخزينة.

– إدماج البترو دولارات في الاقتصاد العالمي بعد ارتفاع أسعار البترول وتجمع مبالغ ضخمة لدى الدول المصدرة للبترول فاقت احتياجاتها من التمويل. فمثلا سجلت دول الخليج العربي فائضا قدره 360 مليار دولار خلال ثماني سنوات 1974–1981م، مما زاد في نسبة الادخار العالمي، وظهور القروض البنكية المشتركة.

– انتشار البنوك الأمريكيَّة في كل أنحاء العالم، والتي منحت العديد من القروض الدوليّـَة.

– بداية المديونيَّة الخارجيَّة لدول العالم الثالث.

– ظهور سوق الأوراق الماليَّة المشتقة كالمستقبليات والاختيارات على العملات وأسعار الفائدة.

– ارتفاع العجز في موازين المدفوعات والميزانيات العموميَّة للدول المتقدمة، لا سيما الولايات المتحدَّة.

ب- مرحلة التحرير المالي:

لقد تزامـنت هذه المرحلـة مع وصول السيدة مارغريت تاتشر MARGARET THATCHER إلى الحكـم في بريطانـيـا رئيسـة الوزراء البريطانيَّـة منذ 1979-1990 وتولي بول فولكر PAUL VOLKER رئاسة الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، وهما معروفان بتشجيعهما لحرية الحياة الاقتصاديَّة والماليَّة على المستويين الوطني والعالمي، امتدت هذه المرحلة من 1980 إلى 1985م، وتميزت بما يلي [1]:

- المرور إلى الاقتصاد المالي، على غرار اقتصاد السوق، وصاحب ذلك ربط الأنظمة الماليَّة والنقدية الوطنية بعضها ببعض وتحرير القطاع المالي.

- رفع الرقابة على حركة رؤوس الأموال من وإلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وبذلك رفعت كل الحواجز في وجهها دخولا وخروجا، اعتبرت هذه الإجراءات بمثابة الخطوة الأولى لعمليَّة الانتشار واسعة للتحرير المالي والنقدي على المستوى العالمي.

- التوسع الكبير في أسواق السندات 30 % من مجموع الأصول الماليَّة المصدرة عالميا، وارتباطها على المستوى الدولي وتحريرها من كافة القيود، الشيء الذي جعل الدول الصناعيَّة الكبرى تمول العجوزات في ميزانياتها بإصدار تلك الأدوات الماليَّة وتسويقها في الأسواق الماليَّة العالميَّة، لا سيما سندات الخزينة. إنَّها مرحلة تغطيَّة الدين العام بالأوراق الماليَّة، من ناحية أخرى توفر مجالا واسعا بالنسبة لموظفي رؤوس الأموال، إذ أدى فتح الأسواق أمام المستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى تطبيق سياسات نقديَّة مغرية للمقرضين منهم إلى عولمة تلك الأسواق.

[1] ساكر محمد العربي و غالم عبد الله، مرجع سبق ذكره ص 5.

– توسيع الإبداعات الماليَّة وتعميقها بصفة عامة، وهي التي سمحت بجمع كميَّات ضخمة من الادخار العالمي، وإجراء عمليات المراجعة الدوليَّة في أسواق السندات والنمو السريع في الأصول الماليَّة المشتقة بصفة خاصة.

– توسع صناديق المعاشات والصناديق الأخرى المتخصصة في جمع الادخار، وهي صناديق تتوفر على أموال ضخمة، هدفها الأساسي تعظيم إيراداتها في مختلف الأسواق العالميَّة.

ج– مرحلة تعميم المراجحة وضم الأسواق المالية الناشئة:

ابتدأت هذه المرحلة من 1986 م، وتميزت بما يلي[1] :

– تحرير أسواق الأسهم، وكانت الانطلاقة من بورصة لندن في 1986م، بعد إجراء الإصلاحات البريطانيَّة المعروفة باسم Big Bang، وتبعتها بقية البورصات العالميَّة بعد ذلك بتحرير أسهمها، مما سمح بربطها بعضها ببعض وعولمتها، على غرار أسواق السندات.

– ضم العديد من الأسواق الناشئة ابتداء من أوائل التسعينات من القرن الماضي بالأسواق الماليَّة العالميَّة، مما شكل الحدث الهام في مشوار العولمة الماليَّة، تم ذلك بربطها بشبكات الاتصال وتسجيل أدوات مالية أجنبية فيها، الشيء الذي زاد من تدفق رؤوس الأموال نحوها.

– عمليات الانهيار الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية، والتي كلفت الاقتصاد العالمي آلاف الملايير من الدولارات من الخسائر، وتسببت في إفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات المالية، لا سيما في الولايات المتحدة .

[1] نفس المرجع السابق ص06.

– زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية بمختلف أجنحتها، إلى درجة أنَّها أصبحت تشبه السوق الواحد، وذلك باستعمال أدوات الاتصال الحديثة وربطها بشبكات التعامل العالميَّة .

– زيادة حجم التعامل في أسواق الصرف.

– تحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل فيها.

– زيادة كبيرة في عدد وحجم التعامل في الأدوات الماليَّة المشتقة.

– توسع التمويل المباشر باللجوء إلى الأسواق المالية العالمية، وتغطية الدين العام بواسطة الأوراق المالية .

ثانيا: أسس العولمة الماليَّة، مزاياها وتكاليفها

إنَّ النظام الاقتصادي السائد في العالم، كما بيناه سابقا قائما، على أساس المؤسسات المالية الدولية، التي وضعته من أجل مصالحها الشخصيَّة، حيث كان له العديد من المزايا التي عادت بالنفع على الدُّول الكبرى، وله العديد من التكاليف التي عادت بالسوء على الدول المتخلفة.

1 – أسس العولمة الماليَّة :

إن الوضعية التي أفرزتها التطورات الحاصلة على مستوى الاقتصاد العالمي في بداية الثمانينات أدَّت إلى بروز ظواهر ماليَّة وقانونية غير مسبوقة، أسهمت بشكل كبير في ترسيخ التحولات المالية ونشاط كبير لدى المؤسسات والأسواق المالية. ويمكننا توضيح ذلك من خلال ما يلي[1] :

– تغيير القوانين والتنظيمات، وهو أن تقوم البلدان بإلغاء وتجديد كل القوانين التي كانت تقيد عمل المؤسسات والأسواق المالية، وإدخال سلسلة كاملة من الأدوات المالية الجديدة لإدارة مختلف التذبذبات في معدلات الفائدة، ومعدلات الصرف، والمتمثلة

[1] Serge d'agostino. La mondialisation. ed BREAL. Paris. 2002.p 104

في المشتقات الماليَّة، والاختيارات، والعقود، والمستقبليات، إلى جانب تحرير مختلف المعاملات في أسواق الصرف.

- تقلص دور الوساطة في التمويل، وهو ما يسمح للمتعاملين الاقتصاديين بالذهاب مباشرة إلى الأسواق المالية، بدلا من اللُّجوء إلى القروض المصرفية.
- عدم الفصل ما بين مختلف أسواق رأس المال، مما يعني رفع وإلغاء كل القيود القانونية والإدارية على عمل المؤسسات الماليَّة في كل أقسام السوق المالي، وكذلك تمكين المؤسسات المالية المحلية من ممارسة النشاط المالي خارج حدود الدولة.

2 – مزايا العولمة الماليَّة وتكاليفها:

للعولمة المالية شقّان: الأوَّل إيجابي، والثاني سلبي، سنحاول إلقاء الضوء عليهما بالتدقيق.

أ– **المزايا** : يرى أنصار العولمة الماليَّة أنَّها تحقق مزايا عديدة يمكن إجمالها في النقاط التاليَّة :

- **بالنسبة للدُّول الناميَّة** : هناك العديد من المزايا التي تصاحب العولمة الماليَّة في الدول الناميَّة ونذكر منها[1] :

– يُمَّكِنُ الانفتاح المالي للدُّول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية للحصول على ما تحتاج إليه من أموال لسد الفجوة في الموارد المحليَّة، أي قصور المدخرات عن تمويل الاستثمارات المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات المحلية، وبالتالي معدل النمو الاقتصادي.

[1] محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، القاهرة 2004/2003، ص 147.

– تسمح حركة الاستثمارات الأجنبيَّة المباشرة والاستثمار في الحافظة الماليَّة بالابتعاد عن القروض المصرفيَّة التجارية، وبالتالي الحد من زيادة حجم الديون الخارجيَّة.

– تخفيف تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين.

– تؤدي إجراءات تحرير النظام المصرفي والمالي إلى خلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص، وإلى الحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

– تساعد الاستثمارات الأجنبية على تحويل التكنولوجيا.

- **بالنسبة للدُّول المتقدمة** : هناك العديد من المزايا التي تقدمها العولمة المالية للدول المتقدمة نذكر منها:

– تسمح العولمة الماليَّة للبلاد المصدرة لرؤوس الأموال، وهي في الغالب الدُّول الصناعيَّة الكبرى، بخلق فرص استثماريَّة واسعة أكثر ربحية أمام فوائضها المتراكمة، وتوفر ضمانات لأصحاب هذه الأموال وتنويعا ضد المخاطر من خلال الآليات التي توفرها الأدوات المالية والتحكيم بين الأسواق المختلفة.

– يساعد تطور أسواق المال على تعبئة المدخرات عن طريق زيادة مجموعة الاستثمارات الماليَّة المتاحة للمدَّخرين لتوسيع محافظهم الماليَّة.

ب– التكاليف : هنـاك العديـد من المخاطـر التي تترتـب عن العولمـة الماليَّـة نذكر منها [1]:

– إنَّ ارتباط الأسواق بعضها ببعض يؤدي إلى حدوث أيُّ أزمة اقتصاديَّة في إحدى الدول الاقتصادية الكبرى يظهر في الحال عبر مختلف الدُّول الأخرى، مع إمكانية

[1] برودي نعيمة وبلعربي عبد القادر، مداخلة بعنوان تيار عولمة الأسواق المالية إلى أين ...ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثرها على المؤسسات والاقتصاديات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ومخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة 22/21 نوفمبر 2006 ،ص 08 -11 .

حدوث أثار مدمرة على تلك الدول التي لا يمكنها مواجهة تلك الأزمات والمشاكل القادمة من الخارج.

– تؤثر العولمة الماليَّة على الأنظمة الماليَّة والنقدية من خلال عدم الاستقرار الناتج عن التذبذب المتزايد في مصادر التمويل هذا من جهة، وفقدان الدول لسيطرتها على السياسة النقدية والمالية من جهة أخرى.

– تزايد مخاطر تبيض الأموال، حيث تُعدّ عمليَّة غسيل الأموال من أخطر الجرائم الاقتصادية، ذلك أنها تسمح بإلغاء الرقابة على الصرف، وانفتاح السوق المالي المحلي أمام المستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى تطور الصيرفة الإلكترونية، وإلى تنامي هذه الظاهرة بشكل لافت للانتباه. والمقصود بغسيل الأموال هو محاولة إخفاء المصدر غير الشرعي أو غير القانوني للأموال القذرة، كتجارة المخدرات، وتهريب السلاح، وأعمال الفساد الإداري والرشوة، وإكسابها صفة جديدة ومشروعة لتظهر كما لو كانت قد تولدت من مصدر مشروع.

– لقد أثبتت التجارب، في عقد التسعينات، أن العولمة الماليَّة بالنسبة للدول الناميَّة كثيرا ما أدت إلى حدوث أزمات مالية مكلفة المكسيك، والنمور الآسيوية، والبرازيل وروسيا... ويمكن إيجاز مخاطر العولمة المالية في النقاط التالية :

– المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية للاستثمارات الأجنبية، خصوصا قصيرة الأجل، مثل الاستثمارات في الحافظة المالية.

– مخاطر التعرض لهجمات المضاربة، خاصة بعد انهيار نظام بريتن وودز، وتعويم أسعار الصرف الذي خلق البيئة المواتية للمضاربات على العملة، وبذلك تحولت الأسواق المالية عن أداء دورها الأصلي المتمثل في تجميع الأموال وتخصيصها إلى فضاءات للحصول على الربح السريع.

– مخاطر هروب الأموال الوطنية، فرغم توجه البلدان النامية نحو تحرير حساباتها الرأسمالية وفتح المجال نحو الرأسمال الأجنبي للاستثمار فيها، فإنها لم تنجح في ذلك، بل قامت بفقدان أرصدة مهمة من أموالها الوطنية المحبذة في الاستثمار في الخارج.

– مخاطر دخول الأموال القذرة جراء غسيل الأموال.

– إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية والنقدية، إذ بفضل العولمة المالية أصبح هناك تصاعد كبير في عملية انتقال الرأسمال الدولي في لمح البصر عبر شاشات الكمبيوتر، مما يجعل تدخلات السلطات النقدية أمرا معقدا جدا، سواء ما تعلق بأسعار الصرف أو أسعار الفائدة أو أسعار الأوراق المالية.

– الأثر في معدل التضخم وأسعار الصرف، فقد تؤدي تدفقات رأسمال الداخلة إلى توسع مفرط في الطلب الإجمالي، وهذا التوسع ينعكس في ضغوط تضخمية، وفي تقلبات في السعر الصرف الحقيقي، وزيادة عجز الحساب الجاري، وفي النهاية إلى تدفقات كبيرة للخارج بسبب التغيرات في العائد المتوقع على الأصول، وسيادة سلوك القطيع ما بين المستثمرين.

المطلب الثالث: الطبيعة الدورية للأزمات في ظل النظام الرأسمالي

يتميز النظام الرأسمالي بالدورة الاقتصادية التي تبدأ بالإنتاج وتنتهي بالأزمة، وهناك نوعان من الدورات الطبيعة العادية للأزمة والطبيعة المركبة.

أولا: الطبيعة الدورية للأزمة العادية

إن التطور العادي للنظام الرأسمالي يخضع للدورة الاقتصادية التي تحكم وجوده. وهناك دورتان أساسيتان، هما دورة الإنتاج ودورة الأعمال. فالإنتاج معدّ من مشترٍ غير معروف، ولكنه يهتدي بالربح كمقياس للتطور الإنتاج، والاعتماد على مقياس السعر منظما للسوق. ولكن هذا المقياس غالبا ما يكون غير كاف فيحصل فائض أو تفريط في الإنتاج، يتم التعبير عنه بانخفاض مطلق لأحد المؤشرين الدوريين أو كليهما، وهما الناتج القومي والإنتاج الصناعي. وهكذا تتحدد دورة الأعمال التي تتحدد أساسا بالأزمة، فدورة الأعمال هي تلك المراحل المختلفة بين أزمتين، فكل أزمة تنفجر هي نقطة نهاية لدورة مضت ونقطة

بداية لدورة مقبلة. وتصبح الأزمة هي أداة تصحيح تلقائية لمسار الدورة، ولأن التصحيح لا يحدث إلا في النهاية، فإنه يبدو مفاجئا، ويحدث هزات عنيفة للاقتصاد. فيؤدي إلى تدمير كميات هائلة من الإنتاج والثروات ثم يسود الركود. وبعدها يعاود الاقتصاد النهوض من جديد في عملية شاملة لتجديد رأس المال الثابت، فينطلق الرأسماليون من جديد في بناء المصانع والتشييد لتوسيع رؤوس أموالهم، ثم تقوم الطاقات الإنتاجية الجديدة بتزويد السوق بكميات جديدة. وهكذا تبدأ مرحلة الانتعاش حتى تبلغ أقصى مداها، وعندئذ تنفجر الأزمة بشكل تلقائي، فتكون بمثابة التصحيح الدوري لظروف تكرار الإنتاج الرأسمالي.

إن السبب الرئيسي في نشوء الأزمات الاقتصادية كما يرى ماركس هو التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والشكل الخاص للتملك الرأسمالي، ولقد حاول الساسة والليبراليون منذ زمن بعيد العثور على وسائل فعالة ضد هذا المرض الملازم، مدركين الأهمية الكبيرة لهذه المسألة في الصراع الإيديولوجي بين الرأسمالية والاشتراكية .[1]

ولقد قدم لينين أيضا تحديدا كلاسيكيا للتناقض بين الإنتاج والاستهلاك بقوله إن التناقض بين الإنتاج والاستهلاك الذي تتميز الرأسمالية به، يتمثل في أن الإنتاج ينمو بسرعة هائلة، وفي أن المنافسة تكسبه اتجاها نحو التوسع اللامحدود، بينما الاستهلاك الشخصي إذا كان ينمو فببطء شديد، ذلك أن الوضع البروليتاري للجماهير الشعبية لا يتيح للاستهلاك الشخصي إمكانية النمو السريع.[2]

ولقد انفجرت الأزمة الدورية الأولى في بريطانيا عام 1825م، في أعقاب حروب نابليون، لكنها كانت أزمة بريطانية فقط، ووقعت أول أزمة ذات طابع عالمي في عام 1847–1848م، حين أصابت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا، وكانت أعنف أزمة عرفها القرن التاسع عشر هي التي حدثت في عام 1873م، وكانت الإشارة إلى بداية

[1] أ.أيلوجك، الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة، ترجمة علي محمد عبد الحسين القزويني، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1989م، ص7.

[2] إبراهيم ولد محمد سالم، مذكرة ماجيستير بعنوان الرأسمالية وأزماتها الاقتصادية والمالية، جامعة باجي مختار عنابة ، 2007، ص49.

الانتقال من الرأسمالية الحرة إلى الاحتكار، ثم تلتها أزمة 1929–1933م، ثم بعد ذلك أزمة 1974–1975م، التي أعلنت مرحلة جديدة من مراحل تطور الرأسمالية، وتعتبر أزمة 1981–1983م أشد عنفا من الأزمة التي سبقتها [1].

فالنظام الرأسمالي، بعد الحرب العالمية الثانية، وبفضل توصيات جون مينارد كينز استطاع أن يقلل من حدة الأزمة وتقصير أمدها، حيث انخفضت فترة استمرار الركود والكساد من 37 شهرا في الثلاثينات إلى 12 شهرا.

ثانيا : الأزمة الدورية المركبة

انتقلت الأزمة الدورية من طبيعية إلى مركبة، فأصبحت الأزمة أكثر تعقيدا عما كانت عليه من قبل، إذ أصبحت تستغرق وقتا طويلا وأصبح الخروج منها أصعب بكثير مما كانت عليه قبل، فلا يمكن أن نفهم الأزمة الممتدة منذ السبعينات إلا بالنظر إلى التغيرات الهيكلية الجارية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي[2]. فتشابكت الأزمات الدورية مع الأزمات الهيكلية التي يبحث الرأسمال الدَّولي عن مخرج منها، بترشيد الإنتاج على أساس منجزات الثورة التكنولوجية. ومن ثم تشابكت الظواهر ذات الطابع الدوري مع الأزمة الهيكلية طويلة المدى والركود في الفروع القاعدية للاقتصاد الرأسمالي، فالأزمة الهيكلية تنعكس بصورة خاصة في صورة بطالة هيكلية وعجز هيكلي في الموازنات العامة وميل التضخم إلى ركود[3]، فمثلا أزمة الطاقة سنة 1973م كشفت عن أزمة هيكلية داخل الاقتصاد الرأسمالي، فأزمة الطاقة لم تكن في الواقع سوى أزمة هيكلية تدخل في إطار التناقضات بين أسلوب تطوير القوى الإنتاجية الذي يحدد في النهاية أسلوب الطاقة على المستوى العالمي، وبين أسلوب تراكم رأس المال في قطاع الطاقة الذي يحدد عرض الطاقة على المدى الطويل. وكذلك أزمة الاقتصاد

[1] فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،1990، ص 359.

[2] محمد دويدار، النظام الرأسمالي الدولي في أزمته ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ،1981م ،ص39.

[3] رمزي زكي، مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر، منشأة المعارف ، الإسكندرية، 1980م، ص111.

النقدي التي بينت اختلال التوازن بين القوى الاقتصادية داخل الاقتصاد الرأسمالي العالمي. فلقد أبرزت الأزمة عمق التناقضات بين الولايات المتحدة من جانب، ومجموعة السوق الأوروبية المشتركة واليابان من جانب آخر، وجاءت تجسيدا لتغير علاقات القوى الاقتصادية والمالية بين هذه المراكز الثلاث.

وكما برهنت الأزمة النقدية أن الدولار ليس وحده العملة المريضة، بل إن جميع عملات الدول الأوروبية، والسبب واضح لأن السيطرة الشاملة للاحتكارات الدولية قد صارت توفر لها إمكانات مالية هائلة تتداولها فيما بينها، بعيدا عن رقابة أي دولة، وأي سلطة نقدية قومية أو دولية، وهي إمكانات تتحول في الظروف الراهنة للسوق العالمية إلى رؤوس أموال هامشية تستخدم في المضاربة، وتسهم نتيجة ذلك في إشعال نيران التضخم، وفي فقدان التوازن بين العملات، قبل أن يعاد توظيفها في الإنتاج وفي الوفاء بالالتزامات المالية.

ومع ذلك فقد شهدت البلدان الرأسمالية في السبعينيات أزمة اقتصادية شاملة وأكثر عمقا بكل ما تنطوي عليه من ركود وبطالة، بحيث تناولت كافة جوانب الاقتصاد الرأسمالي، لكن هذه الأزمة الاقتصادية كانت مختلفة عن سابقتها، حيث كانت مصحوبة لأول مرة، في تاريخ الأزمات الاقتصادية، بتضخم يصعب التغلب عليه، فالأزمات كانت من قبل مصحوبة بانكماش طبيعي. فالظاهرة الغريبة الجديدة هي اتجاه الأسعار إلى الارتفاع مع ركود الإنتاج والتجارة وانتشار البطالة[1]، وهذا راجع إلى أن في السنوات العشر التي سبقت الأزمة كانت الاستثمارات تتزايد بسرعة وكانت الأسعار المحلية تتجه في اتجاه الاستثمار نفسه، وأخذ معدل البطالة يستقر، لكن كانت هناك معالم واضحة تكشف عن طبيعة الأوضاع التي سادت العالم الرأسمالي. وكانت أهم هذه المعالم أزمة العلاقات الاقتصادية بالبلدان النامية في أعقاب انهيار الإمبراطوريات الاستعمارية، وأزمة العلاقات الاقتصادية فيما بين البلدان الرأسمالية نفسها، بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وداخل مجموعة التعاون

[1] رمزي زكي، مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص59.

الاقتصادي والتنمية، والعلاقات بين البلدان الغربية الكبيرة والصغيرة، وتطورت الأزمة بجانبيها من ركود وتضخم على أرضية متأزمة من الأصل، بفعل أزمة النظام النقدي الدولي. ثم تفاقم فيما بعد بفعل ما سمي آنذاك بأزمة الطاقة التي تفجرت فيما بعد أكتوبر 1973م.

المبحث الثاني: الأزمات المالية

نظرا لتعدد الأزمات المالية وكثرتها في السنوات الأخيرة من القرن الماضي، أصبح موضوع الأزمات المالية يثير جدلا واسعا بين المفكرين الاقتصاديين، من حيث تعريفها أو من حيث تحديد أنواعها، مما أدى إلى ظهور العديد من المفاهيم للأزمة المالية المفسرة للظاهرة التوأم للنظام الرأسمالي.

المطلب الأول: تعريفات الأزمة المالية وأنواعها

هناك عدة تعريفات للأزمات المالية، تختلف حسب نوعها وحسب المدرسة التي ينتمي إليها المفكرون الاقتصاديون، منهم من يراها نتيجة لوجود فوضى في الإنتاج، ومنهم من يراها نتيجة لقلة الاستهلاك لدى لطبقة العاملة، ومنهم من يراها لسبب نقدي بحت، وفي هذا المطلب سنحاول دراسة مفهوم الأزمة من كل جوانبه وتحديد أنواعها.

أولا : تعريف الأزمة المالية

1-التعريف اللغوي:

تنحدر الكلمة الفرنسية crise من الكلمة اللاتينية crisis، التي تشتق هي الأخرى من كلمة krino، وتعني القرار الحاسم أو المهم. وقد استخدم هذا المصطلح في علم الطب الإغريقي حيث كانت تدل أو تعبر على اللحظات المصيرية من تطور المرض، وبالتالي يتوقف عليها شفاء المريض أو موته. ومع تطور العصور أخذ المصطلح بالتداول بين العديد من الدارسين، وشمل مختلف الميادين. فمن الناحية الاقتصادية تدل على انقطاع في مسار النمو الاقتصادي حتى انخفاض الإنتاج[1].

[1] www.political-encyclopedia.org تاريخ الاطلاع يوم 2018/02/02

فتعرف الأزمة بأنها حالـة من عدم التـوازن والاتسـاق بين ما تـم وبين ما يجـب أن يتم، وهي كل ما لا يمكن توقعه من أحداث أو تصرفات تؤثر في بقاء النفس ومنظمات الأعمال أو تهددها، أو تلوث البيئة أو الحياة الطبيعية[1].

كما أن الأزمة تعبر عن موقف وحالة يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية، تتلاحق فيها الأحداث وتتشابك معها الأسباب بالنتائج، ويفقد معها متخذ القرار السيطرة عليها، وعلى الاتجاهات المستقبلية[2].

2- التعريف الاصطلاحي:

هناك عدة تعريفات أطلقت على الأزمات الماليَّة، نذكر منها :

التعريف الأوَّل: يعرفها الاقتصادي يوجين فأرجا بأنَّها " ظاهرة اقتصادية تعرف نتائجها من خلال مظاهر انهيار أسواق البورصة، وحدوث مضاربات نقدية كبرى في أسـواق المـال، ويصاحب أيضا هذه الظاهرة بطالة كبيرة"[3].

التعريف الثاني: هي " انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية، مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي"[4].

التعريف الثالث: تعرف الأزمة المالية بأنها "حالة اضطراب في أسواق المال بحيث تصبح أسواق المال غير قادرة على توجيه الأموال بكفاءة إلى أفضل الفرص الاستثمارية، في ظل سوء الاختيار والمخاطر المعنوية السيئة، وقد تأتي الأزمة الماليَّة في أزمة أسواق المال، أو أزمة مصرفيَّة، أو أزمة سعر الصرف"[5].

---

[1] عبد السلام أبو قحف، الإدارة الإستراتجية وإدارة الأزمات، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص346.

[2] محسن أحمد الخضيري، إدارة الأزمات، منهج اقتصادي إداري متكامل لحل الأزمات، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990، ص53 .

[3] يوجين فأرجا، أزمة النظام الرأسمالي،ترجمة أحمد فؤاد بليغ، بيروت، 1975، ص126 .

[4] عادل البزاز، إدارة الأزمات المالية بين نقطتي الغليان والتحول، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1995، ص 175 .

[5] فارة أبو يوسف، الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2015، ص 38.

لذا، فهي تعبر عن حدث مفاجئ يؤدي إلى اضطراب في عمل المنظومة الكلية والجزئية للاقتصاد الوطني، يتطلب التدخل العاجل والفوري من السلطات المعنية لتصويب الوضعية.

وعلى ضوء ما سبق عرضه، نستنتج اختلاف آراء الاقتصاديين في إعطاء مفهوم عام ودقيق للأزمة المالية، ولكن يمكننا أن نخرج بأهم المكونات المشتركة للأزمة المالية، حيث تتمثل في الانهيار المفاجئ لجميع مكونات النظام المالي المتمثلة في سعر الصرف، والبنوك، وميزان المدفوعات، والأسواق المالية. وقد تبدأ الأزمة في شكل واحد من الأشكال السابقة، ثم تتطور لتشمل جميع أنواع الأخرى من الأزمات.

ثانيا- أنواع الأزمات المالية :

على اختلاف أنواع الأزمات المالية والاقتصادية وتعددها، يمكن تصنيفها إلى عدة أنواع كما يلي:

1- الأزمة المصرفية :

تحدث الأزمة المصرفية عندما تصبح البنوك في حالة إعسار ماليّ، أو في حالة عدم توفر السيولة اللازمة، ويتطلب الأمر تدخّل البنك المركزي من أجل ضخ الأموال لهذه البنوك أو إعادة هيكلة النظام المصرفي كله. ويواجه المصرف هذا المشكل عندما يواجه ارتفاعا مفاجئا، وتزايدا كبيرا في الطلب على سحب الودائع، والتي تتجاوز النسبة المعتادة للسحب، فتحدث الأزمة في هذا المصرف في صورة أزمة سيولة[1]. وعندما تتفاقم هذه الأزمة وتمتد إلى المصارف الأخرى، فإن هذه الأزمة تصبح أزمة مصرفية في تلك الدولة أو مجموعة دول. ولا تكون الأزمة المصرفية بالضرورة أزمة سيولة، فقد تكون أزمة ائتمان (إقراض)، وقد

[1]-Peter, Rosenblum, "The World's Banker: A Story of Failed States, Financial Crisis, and the Wealth and Poverty of Nations", Ethics& International Affairs, 2005. Vol. 19, No. 2; PP. 126-133

تحدث عندما تمتنع المصارف عن إعطاء القروض ومنحها للزبائن، تخوفا من عدم القدرة على تلبية طلبات السحب.[1]

ويمكننا أن نلخص أهم أسباب الأزمة البنكية ما بين أسباب متعلقة بالاقتصاد الجزئي وأسباب متعلقة بالاقتصاد الكلي.

❖ **الأسباب المتعلقة بالاقتصاد الجزئي:**

- ✓ عدم الاتساق فيما بين أصول البنك وخصومه، والالتزامات قصيرة الأجل مقابل أصول طويلة المدى، أو الالتزامات بالعملة الأجنبية مقابل أصول بالعملة الوطنية.
- ✓ تدخل مفرط للدولة في توجيه القروض.
- ✓ ضمانات حكومية مفرطة وإجراءات تحفز على المخاطرة.
- ✓ تحرير ماليّ مبكر.

❖ **الأسباب المتعلقة بالاقتصاد الكلي،** وتتلخص فيما يلي :

- ✓ صدمات خارجية وداخلية تغير في معدلات التبادل أو ارتفاع في سعر الفائدة العالمي أو تدهور سعر الصادرات.
- ✓ توسع مفرط في الإقراض .
- ✓ نظام سعر الصرف المتبع .

2 – أزمة عملة أو أزمة ميزان المدفوعات:

تنجم هذه الأزمة عند حدوث تحركات مفاجئة وتغيرات سريعة وكبيرة وحادة في أسعار الصرف، وفي تدفقات رأس المال، بصورة تؤدي إلى تأثير جوهري في قدرة العملة على تأدية

[1] أبو فارة يوسف، قراءة في الأزمة المالية 2008، جامعة القدس المفتوحة كلية الاقتصاد، 2008، ص1.

دورها كمحزن للقيمة أو كوسيط للتبادل. وهذه الأزمة تحدث عندما تقوم السلطات النقدية باتخاذ قرارات تقضي بخفض سعر العملة نتيجة لعمليات المضاربة. وقد يقود الأمر إلى انهيار جوهري لسعر العملة[1]. ومع أن القرارات المتعلقة بتعويم العملة أو خفض سعر صرف العملة هي قرارات تتخذها السلطات النقدية في الدولة بصورة طوعية، غير أن هذه القرارات تكون قرارات مهمة وجوهرية في كثير من الظروف، خصوصا في حالة القصور في تدفقات رأس المال الأجنبي، وفي حالة وجود تزايد في التدفقات الخارجة. إن هذا النوع من الأزمات قد يؤدي إلى بعض التأثيرات في القطاعات الأخرى، وهذا قد يؤثر في تباطؤ النمو.

3- أزمة أسواق المال:

تنجم أزمة أسواق المال نتيجة لارتفاع أسعار الأصول ارتفاعا يفوق القيمة العادلة لها، وهذا الارتفاع يعرف بظاهرة الفقاعة Bubble، ويحدث هذا الارتفاع غير العادل في أسعار الأصول عندما يكون الدافع وراء شراء هو تحقيق الربح الناجم عن ارتفاع الأصول وليس عن قدرته على تحقيق الدخل[2]. ولكن بمجرد عودة أسعار الأصول إلى قيمتها الحقيقية يحدث الانهيار وتصل إلى أدنى مستوياتها، ويرافق ذلك حالات من الذعر والخوف، فيمتد أثرها إلى أسعار الأصول الأخرى سواء في نفس القطاع أم قطاعات أخرى.

4- أزمة السيولة الدولية:

وهي تنتج عن عدم اتساق أو التوافق بين آجال استحقاق كل من الأصول والخصوم الدولية لهذا النظام، فإذا عجزت أصول البلد المقومة بالعملة الأجنبية قصيرة الأجل عن تغطية خصومه والتزاماته قصيرة الأجل المقومة بالعملة الأجنبية، فإن النظام المالي يفقد سيولته الدولية، ويصبح عاجزا عن الاستجابة والتصدي لأي صدة خارجية.

---

[1] Dittmer, Lowell, "The Asian Financial Crisis and the Asian Developmental State: Ten Years After", Asian Survey, 2007, Vol. 47, No. 6; P. 829.

[2] فارة أبو يوسف، المرجع السابق، ص 40.

5- أزمة المخاطر المعنوية :

تتحقق المخاطر المعنوية في مجال الأسواق المالية إذا اعتقد المستثمرون والمودعون لدى البنوك بأن الحكومة سوف تضمن استثماراتهم وودائعهم، في حال فشل هذه الاستثمارات أو في حال انهيار البنوك، حيث تقوم البنوك بالإفراط في منح الإقراض عما كان عليه أن يكون عليه الحال في غياب الاعتقاد بوجود ضمانات بنكية، تحت الاعتقاد بأن الحكومة ظاهريا أو ضمنيا لن تسمح بانهيار أي مؤسسة مصرفية أو مالية[1]، وهو ما يعني وجود حالة من الإفراط في المديونية نتيجة الاعتقاد بوجود شبكة الأمان.

6- الأزمة المالية التوأم:

تولَّد شكل جديد من الأزمات المالية بعد الحرب العالمية الثانية، هي الأزمات المالية التوأم، وتظهر هذه الأزمات بتركيبة من مضاربة حادة على العملة الوطنية وموجة من حالات الإفلاس والضعف في البنوك، وتجتمع مع شك وحذر بخصوص استقرار أسعار الصرف، وكذلك الشك بخصوص سيولة وملاءة الوسطاء الماليين. وهذا النوع من الأزمات لم يعرف الكثير خلال فترة نظام بريتن وودز[2]. غير أنها كانت الشكل السائد خلال فترة 1998/1977، فمثلا عرفت كل من أندونيسيا والفلبين وماليزيا وتايلاندا تزامنا ما بين أزمات مصرفية وأزمات الصرف.

المطلب الثاني: أسباب حدوث الأزمات المالية والعناصر المكونة لها

من خلال البحث والتنقيب في الدراسات التي تناولت الأزمات الاقتصادية والمالية في القديم والحديث، يمكن الخروج بالأسباب التالية التي تحاول أن تقدم تفسيرا لهذا الحدث المتكرر، وبشكله الدوري للاضطرابات والأزمات المالية، وأهم العناصر المكونة لها:

[1] عمرو محي الدين، أزمة النمور الآسيوية، دار الشروق، القاهرة، ص 92/91.

[2] Robert Boyer .Mario Dehove. Dominique Plihon.les crises financières. ed la documentation française. Paris 2004, pp26-27.

أولا: الأسباب الرئيسية للأزمات المالية

يمكننا أن نلخصها في النقاط الرئيسية التالية:

1- الطبيعة الدورية للاقتصاد الرأسمالي:

يمر الاقتصاد الرأسمالي بالمراحل المعروفة للدورة الاقتصادية، فبعد مرور الاقتصاد بمرحلة الكساد تفضل الشركات تمويل أنشطتها بحرص وعدم تحمل مخاطر كبيرة في تعاملها مع القطاع المالي، وهو ما يسمى بالتمويل المتحوط. وفي مرحلة النمو تتوقع الشركات ارتفاع الأرباح، ومن ثم تبدأ في الحصول على التمويل والتوسع في الاقتراض بافتراض القدرة المستقبلية على السداد. ويبدأ المقرضون في التوسع في إقراض الشركات دون تحوط كافٍ أو التحقق من قابلية استرداد القروض مجددا. ولكن بناء على قدرة تلك الشركات على الحصول على تمويل مستقبلي نظرا لأرباحها المتوقعة، وفي ذلك الوقت يكون الاقتصاد قد تحمل مخاطرة كبيرة بشكل معنوي في نظام الائتمان، وفي حالة حدوث مشكلة مادية أو أزمة مالية لكيان اقتصادي كبير يبدأ القطاع المالي في الإحساس بخطر مما يؤثر في قابليته للإقراض، الأمر الذي يؤثر بدوره في قدرة معظم الكيانات الاقتصادية على سداد التزاماتها. وتبدأ الأزمة المالية التي قد لا يتمكن ضخ الأموال في الاقتصاد من حلها، وتتحول إلى أزمة اقتصادية تؤدي إلى حدوث كساد ويعود الاقتصاد إلى نقطة البداية مجددا [1].

2- الزيادة المفرطة في منح الائتمان :

يؤدي التوسع في منح القروض إلى ظهور مشكلة عدم التلاؤم والمطابقة بين أصول البنوك وخصومها[2]، نتيجة عدم الاحتفاظ بقدر كافٍ من السيولة لمواجهة التزاماتها

[1] عبد الله شحاتة ، الأزمة المالية : المفهوم والأسباب على الرابط WWW.PIDEGYPT.ORG تاريخ الاطلاع 25-01-2012م.

[2] نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة 2013/2012، ص 17.

الحاضرة والآجلة. وهذا ما حدث فعلا في الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م، بعد إفراط البنوك التجارية الأمريكية في منح قروض طويلة الأجل دون أي ضمانات كافية، فكانت النتيجة إفلاس 140 بنكا سنة 2009م[1]. مما أسهم أيضا في زيادة الفجوة بين الجانب المالي والقطاع الحقيقي في الاقتصاد، مما جعل القطاع المالي هو المهيمن والمتحكم، بل هو المسير كما هو الشأن في تكرار هذه الأزمات.

3- أسواق رأس المال وتحرير مالي غير وقائي:

حيث أصبحت أسواق رؤوس الأموال بؤرة في قلب هذه الاضطرابات، وخاصة في التسعينيات من القرن الماضي الذي وصف بعشرية المضاربة المجازفة أو القمار على أسواق المال والعملات. وقد شبهت البورصة آنذاك بالدب الضخم الذي تمرد على صاحبه المخادع، لقد تحولت البورصة إلى ما يشبه الدب الضخم الذي عوده صاحبه على أن النهم هو الطعم العادي، وعندما لم يجد له ما يعطيه أطعمه مأكولات فاسدة ليحشو بها بطنه، فتمرد الدب على صاحبه المخادع.

بالإضافة إلى دخول المصارف الأجنبية إلى السوق المالي المحلي، مما يزيد من الضغوط على المصارف المحلية، فقد تقبل أنواعا جديدة من المخاطر دون توفرها على الموارد والخبرات اللازمة للتعامل معها. وقد بينت الدراسات أن جل الأزمات المالية ناتجة عن تحرير مالي غير وقائي حيث تحث غالبا في الخمسة السنوات الأولى من التحرير المالي[2].

[1] سيف هشام صباح الفخري، دور التوسع الائتماني في الأزمة المصرفية العالمية، متاح على الرابط التالي www.zamanalwasl.net تاريخ الاطلاع يوم 2018/01/5.

[2] نادية العقون، مرجع سبق ذكره، ص 17.

4 – نقص الشفافية :

ويقصد بها عدم دقة المعلومات عن أداء الكثير من الشركات والمؤسسات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالكشف عن الحجم الحقيقي للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى فقدان الثقة وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج[1].

كما أن ضعف الإجراءات المحاسبية المتبعة، وخصوصا فيما يتعلق بالديون المعدومة ونسبتها من محفظة المصرف الائتمانية، إضافة إلى نقص الرقابة كل هذا يؤدي حتما إلى حدوث الأزمات المالية.

5– الانفصام المتزايد بين الاقتصاد الحقيقي والنقدي :

بيّن الاقتصاد العيني المتمثل في تدفق السلع والخدمات والاقتصاد المالي والنقدي المتمثل في تدفق النقود والائتمان، حيث أخذت هذه التدفقات الأخيرة تكتسب استقلالية متزايدة منذ النصف الأول من السبعينيات. وقد أصبح هناك انفصام متزايد بين رأس المال المنتج ورأس المال النقدي، أي بين الاقتصاد الحقيقي وبين ما يسمى بالاقتصاد الرمزي، وأصبح هناك مفاضلة متصاعدة بين استخدام رأس المال في الديون واستخدامه في الإنتاج، وأيضا بين المضاربة والاستثمار، وهو تطور خطير يكشف عن ازدياد الطابع الطفيلي للرأسمالية المعاصرة.

ثانيا: عناصر الأزمة المالية

تشير الدراسات إلى ضرورة توافر ثلاثة شروط التي ترشح لحدوث أزمة وهي:

[1] عرفان الحسني، الاقتصاد السياسي لأزمة أسواق المال الدولية، مجلة المال والصناعة، الصادرة عن بنك الكويت الصناعي، العدد 25، 2007، ص15 .

1- المفاجأة وعدم التوقع:

إذ لا يجد صاحب القرار نفسه في أزمة ما، إلاَّ إذا حدثت ظروف تتسم بعدم التوقع، تهدد المصالح الأساسية المنوط به لحمايتها كلها أو بعضها. وفي هذه الحالة، يمكن أن تتسم قراراته بعدم الرشاد، وينقصها التخطيط الكافي المبني على أسس موضوعية وقواعد علمية، وبقدر المفاجأة في حدوث الأزمـة الماليـة، وبقدر عدم توقعها، تكون قوة قسوتها وعدم قدرة صاحب القرار على اتخاذ الإجراءات الملائمة الكفيلة بمواجهتها.

2- تهديد المصالح الأساسية للدولة:

لا يمكن اعتبار مجرد المفاجأة في حدوث مشكلة في مصاف الأزمات، وإنما يجب أن تتصل المشكلة بإحدى المصالح الأساسية للدولة أو بعضها، ولا شك أن المصالح الاقتصادية والمالية تأتي على رأس المصالح الأساسية للدولة. وهذا يعني أننا إزاء أزمة مالية كلما حدث تهديد مفاجئ وغير متوقع لهذه المصالح المالية، وبقدر هذا التهديد تكون خطورة الأزمة المالية.

3- الحاجة إلى التدخل السريع من مصدر القرار :

كلما كانت الحاجة ملحة لإصدار قرار ما في مواجهة الأزمة، كلما كان دليل ذلك على حدتها، وهذا يعني أن المدى الزمني الذي تستغرقه الأزمة يشكل أحد عناصر حدتها، بحيث تشتد خطورتها كلما كان عمرها الزمني قصيرا والعكس صحيح، لأن إحساس مصدر القرار يضيق الوقت الذي يسمح له بالتدخل لنجدة المصالح التي تهددها هذه الأزمة يكون حائلا بينه وبين دراسة البدائل، التي يمكن له الاختيار من بينها لاختيار البديل الأكثر ملائمة لمواجهتها.

المطلب الثالث: التأصيل النظري للأزمات

عرف التاريخ الاقتصادي في كل مراحله العديد من الأزمات الاقتصادية. وفي كل مرحلة، عرف نظرية المفسرة لخصوصية تلك المرحلة، وسنحاول إلقاء الضوء على أهم النظريات المفسرة للأزمات.

أولا: المدرسة الكلاسيكية

التفسير الكلاسيكي للأزمة، فكل رواد الفكر الكلاسيكي، بدءا من أدم سميث ودافيد ريكاردو ومالتوس يرون أن الأزمات الاقتصادية لا يمكن حدوثها، وحتى بعد مجيء جون باتيست ساي من خلال قانون المنافذ[1]، والذي يلخص فكره أن كل عرض يخلق الطلب. وعليه فإن النظام الرأسمالي مزود تلقائيا بآلية ضبط السوق اليد الخفية التي تحدث عنها أدم سميث، ولا يحتاج الاقتصاد تدخل الدولة مطلقا. واليد الخفية تتمثل في الأثمان، ففي السوق النقدي هي معدل الفائدة، وفي سوق العمل تتمثل في الأجور[2]. أما في سوق السلع والخدمات فهي الأسعار، فكل هذه الأثمان تعدّ الضابط الآلي لحدوث أي نوع من الأزمات. وهناك شرط وحيد للأزمة هو تدخل الدولة في المجال النقدي، إذ يرى كل من ادم سميث ورواد المدرسة الكلاسيكية أن أشخاص الحكومة مهما تكن نياتهم حسنة، ومهما يكن مستوى كفاءتهم، فإن مصالحهم الخاصة تتغلب على المصلحة العامة، وهم لا يدعون إلى عدم تدخل الدولة، بل يقتصر دورها في التدخل في الحالات التي تكون الوحيدة القادرة على التصرف فيها، ولا يمكن للسوق فعل ذلك كالدفاع عن الحدود أو توفير الأمن والعدالة، نظرا لكون الأموال اللازمة لذلك ضخمة جدا، أو لأن عائد هذه الأعمال يكون متأخرا.

[1] Jacque pavoine.les trois crise de XXe siècles. paris ed Ellipses.1994 .p.29

[2] محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد الجزئي ، الاقتصاد النقدي، الجزء الأول، بيروت منشورات الحلبي الحقوقية، القاهرة 2001، ص417.

ثانيا: الأزمات عند ماركس

الأزمات عند ماركس هي أزمات إفراط في الإنتاج نشـأت في ظـروف النظـام الرأسمالـي، وهي لا تتكرر إلا في ظله، كما أن الأزمة عنده هي أزمة حتمية لا مفر منها، وهي اجتماعية بمقدار ما هي اقتصادية. فكل فرد يبحث عن تحقيق أرباحه الخاصة، تؤثر سلبا في المجتمع وتؤدي إلى نتائج عكسية ، ومغيرة للبنية على الأقل إن لم تكن مزيلة لها، فالأزمة بالتأكيد هي فوضى واختناق الأسـواق وإفلاس وبطالة.

وترتكز الأزمة أيضا عنده في طبيعة العلاقة ما بين أصحاب العمل والعمال، إذ هم الذين يقومون بالعمل وأصحاب الشركات هم من يقبضون الفوائد والأرباح، إذن هناك استغلال للعمال الذين سينتفضون على أرباب العمل ويتوقفون عن العمل كليا وهكذا ينهار شرخا كبيرا في النظام الرأسمالي.

الأزمات عند هايك هي الإفراط في الترسمل. ويبني نظريته في تفسير الأزمة الاقتصادية على الإفراط في الترسمل، وهو يعني اتجاه الرأسمالية نحو نمو مفرط للقطاعات التي تصنع وسائل الإنتاج مقارنة بتلك التي تسمح بإنتاج سلع الاستهلاك.

ثالثا: الأزمة عند كينز

بعد حدوث أزمة الكساد الكبير التي أصابت العالم الرأسمالي بأسره اتضح أن أفكار الكلاسيكيين لم تكن موضوعية، ولم تتماشَ مع التطور السريع للرأسمالية، حيث أصبحت غير صالحة للتطبيق على الاقتصاديات المختلفة في مرحلة ما بعد الكساد العالمي. كما أنها ابتعدت كل البعد عن عنصر الملائمة، بحيث لم تعد الأفكار الاقتصادية التي سادت العالـم المعاصر، لذا كان من المنتظر حدوث ثورة فكرية وتغيرات جذرية في المفاهيم الاقتصادية المختلفة. وهذا ما حدث بفضل الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز الذي تبنى تيار

الفكـر الاقتصادي المتقـدم والمتطـور، الذي يتناول فيه كل من السياسة الضريبية، والسياسة المالية، والسياسة الاقتصادية بصورة متكاملة تتماشى مع العالم المعاصر.

إذا قمنا بتحليل النظرية الكينزية، نجدها تقوم على البحث عن العلاقات بين المستوى الكلي للعمالة ومستوى الدخل الإجمالي ومستوى الاستهلاك الكلي ومستوى الاستثمارات الكلية. فكل هذه المتغيرات تريد شرح الدوال أو الوظائف، وترى أن هذه المتغيرات هي متغيرات مستقلة بمعنى أنها تلقائية أو حرة، تتحدد طبقا لسيكولوجيات الأفراد، وجمهور المستهلكين، والمدخرين والمنظمين. وفي هذا الخصوص استخلص كينز ثلاثة متغيرات أساسية، هي[1] :

- الميل الحدي للاستهلاك، الذي يفسر لنا كيفية تصرف الأفراد في دخولهم بمعنى تقسيم الدخل بين الإنفاق الجاري والادخار.
- الكفاية الحدية للرأسمال، التي يمكن ترجمتها في صورة العلاقة بين العوائد المتوقعة من الإنتاج وتكلفة الإنتاج.
- سعر الفائدة، الذي يتحدد بمعدل دوران النقود وتفضيل السيولة.

رابعا: الأزمة عند النقديين

بعد فشل الآراء الكينزية في إعطاء حلول ملموسة لمواجهة الحالة الجديدة المتمثلة في التضخم الركودي الذي عرفته الرأسمالية في السبعينيات من القرن الماضي، مهدت الطريق أمام فكـر جديد قادتـه مدرسـة شيكاغو عام 1956م، التي تـرى أن مشكـلات التضخـم والأسعـار والبطالة ومستوى التشغيل ليست سمات ملازمة للرأسمالية، بل إنها ناجمة عن السياسات النقدية للحكومة، وتتصـل بالنـقود والائتمـان وأسعار الفائدة والسياسات التي ترتبط بها، إذ يحصل انتعاش اقتصادي عندما يتسع عرض النقود، ويحصل انكماش في الاقتصاد

[1] عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، 1974م، ص224.

عندما يحدث انكماش في عرض النقود. ويمكن أن يستمر الانكماش ليصل إلى أدنى حد له بتحقق الكساد، وبالتالي فإن أسباب التقلبات والأزمات الاقتصادية هي أسباب نقدية تتصل بالنقود والائتمان وأسعار الفائدة والسياسات التي ترتبط بها. وفي هذا الإطار يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية أخذت تعد العدة لخلق ظروف ملائمة، وهي ظروف فكرية وعملية، لمواجهة خطة كينز وتعيين حدود لتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية من جهة، وإلغاء أي شكل تدخلي لا يلبي مصلحة النشاط الخاص من جهة أخرى.

كما قدم فريدمان تفسيرا لأزمة سنوات السبعينيات، معتبرا بأن التضخم المستمر للسنوات السابقة للأزمة أحد أسبابها، وللحد من الأزمة لا بد أن يكون رد فعل للتضخم، وتبعا لذلك فإن السياسة الأكثر تأثيرا هي السياسة النقدية الموجهة للحد والتقليص من كمية النقود. ويرى النقديون بأن تدخل الدولة في المجال النقدي يعتبر سببا في حدوثها.

خامسا: التفسير الحديث للأزمات الماليَّة

نظرية الدومينو ومحتوى هذه النظرية هي أنه إذا كان صنفان من الدومينو تم وضعهما إلى جانب بعضهما بعض، وهناك صنف آخر تم وضعه خلفهما، فإنه إذا حدث أن وقع الصفان الأماميان يقع البقية كرد فعل طبيعي وتتابعي. ويعدّ الباحث الفرنسي طوماس غينولي من أفضل الذين نجحوا في تقديم صورة مبسطة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، وبيّن أن ما يلخص الأزمة مفعول الدومينو[1].

[1] صباح جاسم، الأزمة المالية ذعر وهلع، وأسواق تساقطت مثل الدومينو، انهيار يؤدي إلى انكماش عالمي على المدى الطويل، متاحة على الرابط الالكتروني www.anbaa.orgjhvdo تاريخ الاطلاع 2012/02/20.

المبحث الثالث: نماذج الأزمات وأهم أسباب انتقالها

هناك العديد من النماذج التي تفسر ظاهرة الأزمة المالية، وما هي الأسباب المساعدة على انتشارها، كالمشتقات المالية والعدوى المالية التي تجعل الاقتصاد العالمي كله مريضا بهذا الداء.

المطلب الأول: نماذج الأزمات وقنوات انتقالها

على اختلاف الأزمات عبر العصور اختلفت النماذج المفسرة لها، وحصرت أهم قنوات انتقالها، وهذا ما سنتطرق إليه بالتدقيق.

أولا : نماذج الأزمات المالية

يمكننا تقسيم نماذج الأزمات المالية إلى ثلاثة أنواع رئيسية :

1- النموذج من الجيل الأول:

حاول كل من كروغمان (Krugman) 1979، وغاربير (Garber)[1]، تفسير أزمات ميزان المدفوعات التي حدثت خلال سنوات 1980/1970 مثل أزمة المكسيك 1982/1973، وأزمة الأرجنتين 1981/1978، حيث تسمح نماذج تحليل الأزمات المالية من خلال عاملين :

- تدهور أسآسيات الاقتصاد الكلي.
- العجز المستمر في ميزان المدفوعات.

[1] Flod Robert and Robert Garber, 1984 'collapsing exchange rate regimes some linear examples journal of internatinal economics vol 17 1984 pp 1-7

حيث يهدف هذا النموذج إلى أن إثبات نشوب أزمة مالية يرجع إلى عدم الاتساق ما بين أساسيات الاقتصاد الكلي وسياسة سعر الصرف[1]، الذي يمثل أحد المكونات الأساسية للاقتصاد الكلي .

و لقد اعتبر غروكمان في نموذجه ثبات معدل الصرف مادام مستوى الاحتياطيات موجب، وفي الحالة العكسية فان معدل الصرف يعوم، والفرضية التي انطلق منها هي وجود عجز في الميزانية يمول عن طريق الإصدار النقدي، واحتياطيات الصرف متناقصة في مقابل زيادة الدين المحلي لتمويل العجز و قد عرفها غروكمان هاته الحالة ب "الحالة التي يفقد فيها البلد تدريجيا احتياطياته من النقد الأجنبي"، إذن الحكومة تمول العجز في الميزانية بالاعتماد على احتياطيات الصرف الأجنبي، و أن الأزمة مرهونة بالحالة النفسية للمستثمرين المضاربين، و التي من خلالها تعتبر الهجمة على احتياطيات الصرف للحكومة كوسيلة للتغير تركيبة محافظهم الاستثمارية و تحقيق الأرباح من خلال بيع العملة المحلية مقابل الاحتياطيات الأجنبية عند التكافؤ الثابت، و التي يعاد بيعها عند سعر الصرف معوم بسعر أعلى بسبب اختلاف العائد، فالهجمة المضاربية ينتج عنها انخفاض في قيمة العملة، وهو ما يؤثر على احتياطيات الصرف، وهنا يمكن القول أن كروغمان اقترب من تاريخ انفجار الأزمة، فكلما كان مستوى الاحتياطيات مرتفعة كلما تأخرت الهجمة الضريبية[2].

و في الأخير نستنتج أن النماذج من الجيل الأول تفسر أسباب نشوب الأزمات المالية في عدم توافق التوسع النقدي مع نظام أسعار الصرف ثابتة.

[1] سرمد كوكب الجميل، سراء سالم داوود، الأزمات المالية العالمية قياس ومحاكاة لأزمات مالية في بلدان عربية مختارة، مجلة تنمية الرافدين العدد 97 مجلد32، جامعة الموصل، العراق، سنة 2010، ص213.

[2] نادية العقون، مرجع سبق ذكره ص 116.

2- النموذج من الجيل الثاني:

ظهرت هذه النماذج في سنوات التسعينيات، وفقا للدراسة التي قام بها كل من "Eichengreen" و" Wyplosz" سنة 1993م حول التجارب الأولى للعولمة المالية في الدول المتقدمة، و اتبعوا فيما بعد ب "Obstfeld" (1994-1996) الذي قام بتحليل أزمة آلية سعر الصرف الأوروبي، حيث يعتبر نموذجه أكثر نماذج الجيل الثاني شهرة، و يرجع سبب حدوث الأزمات المالية إلى التوقعات الذاتية للأعوان الاقتصاديين[1]، فعندما يتوقع الأعوان بارتفاع أسعار فيؤدي بالمستثمرين إلى الإفراط في شراء الأصول لغرض المضاربة و الذي يتمخض عنه الارتفاع الفعلي للأصول أو عند التوقع بأن اقتصاد ما سوف يخرج من الكساد، و بالتالي ارتفاع مداخيل الأفراد يولد زيادة في الاستهلاك و الاستثمار، وبالتالي زيادة الطلب الذي يؤدي فعلا إلى خروج الاقتصاد من الانكماش[2].

و في الأخير نستنتج أن المضاربة على ارتفاع أو انخفاض قيمة عملة دولة ما يمكن أن تحدث اضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي، وعلى الرغم من أهمية النماذج من الجيل الثاني في تفسير الأزمات، إلا أنها ظهرت عاجزة على تفسير أزمة جنوب شرق أسيا (1997-1998) مما أدى إلى ظهور نماذج من الجيل الثالث.

3- النموذج من الجيل الثالث :

ظهرت هذه النماذج من الأزمات المالية بعد أزمة جنوب شرق آسيا، وتتميز هذه النماذج بنقص المعلومات في الأسواق المالية وبهشاشة الجهاز المصرفي. وقد حاول كروغمان سنة 2001 تحديد مصدر الأزمات المالية، فوصل إلى أن اختلال هيكل ميزانيات

[1] Zouari zineb et hammami samir , crise financière et contagion : cas de subprime ; mémoire spécialité maitrise en actuariat et finance , institut des hautes études commerciales de sousse , 2007, disponible sur internet sur le site http/memoireonline. Economie finance p2 تاريخ الاطلاع يوم 2018/06/07.

[2] نسيمة حاج موسى، مرجع سبق ذكره ص 44.

البنوك خاصة في جانب الأصول، حيث يكون حجم قروض البنوك للقطاع الخاص ذا أهمية بالغة، كما أن هذه النماذج عملت على توضيح مفهوم الأزمات التوأم. فالأزمة المالية الأسيوية هي أزمة متسلسلة بدأت بذعر مالي حاد، تحول إلى أزمة مصرفية، ثم إلى انهيار في البورصة، وفي الأخير إلى أزمة صرف. وبالتالي انتقال التحليل إلى القطاع المصرفي، إلى جانب التعرض إلى أزمات صرف، موضحة المكانة التي تحتلها الحركية الدولية لرؤوس الأموال في الانتشار الفعلي للأزمات.[1]

ثانيا: قنوات انتقال الأزمة

هناك العديد من قنوات يمكنها نقل الأزمة، ولكن يمكننا أن نلخص أهمها في النقاط التالية:

القناة رقم 1: وتمثل قناة انتقال أزمة المديونية من سوق القروض والسندات نحو الجهاز المصرفي. فالانقطاع عن دفع خدمة الديون الخاصة من بعض الدول قد يؤثر سلبا في البنوك، ويزيد من احتمال إفلاسها، وهو ما حدث في أزمة المديونية سنة 1982.

القناة رقم 2: تبين الحالة العكسية للحالة رقم 1، حيث إن ظهور حالات الإفلاس لدى البنوك سيؤدي إلى انخفاض تقييم القروض إلى المدينين، وبالتالي احتمال إفلاسهم كذلك، والشاهد على ذلك ما حدث في الأزمة البنكية بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1929.

القناة رقم 3: الأزمة في سعر الصرف من شأنها أن تؤدي إلى اضطرابات في أسعار السندات نتيجة تخلي المستثمرون عنها والتحول إلى السندات بعملة أخرى.

[1] نادية العقون، مرجع سبق ذكر، ص 122.

القناة رقم 4: إفلاس المدينين من شأنه أن يحدث هلع المستثمرين الأجانب، فيقومون بالتخلي عن تلك السندات، فيحدث اضطراب في سعر صرف عملتها نتيجة لعملية البيع الكبيرة المعروضة.

القناة رقم 5: قد يؤدي تخفيض قيمة العملة أو مجرد التوقع بذلك إلى ظهور موجة من سحب الودائع لدى البنوك، قصد تحويلها إلى عملات أجنبية لتفادي خسائر الصرف، وهو ما يسبب أزمة مصرفية لدى البنوك.

القناة رقم 6: إذا تم إفلاس العديد من البنوك ذات الالتزامات مع الخارج خاصة، فإن ذلك سيؤدي إلى تسجيل خسائر الصرف من طرف الأعوان الذين يقومون بعمليات من الخارج.

القانتان رقم 7 ورقم 8: وتتمثلان في انتقال الأزمة من سوق الأسهم إلى أزمة في سوق السندات، وهي غالبة الحدوث بالنظر إلى أن الاستثمار في السندات هو البديل عن الاستثمار في الأسهم.

القناتان رقم 9 ورقم 10: وتعبران عن انتقال الأزمة من أسواق الودائع إلى أسواق المال والعكس، حيث إن عددا كبيرا من البنوك تعتبر متعاملين في السوق المالية سواء كوسطاء ماليين أو تجار أوراق مالية. كما أن البنوك خاصة في الدول المتقدمة تمتلك حصة كبيرة من رسملة السوق المالية.

القناتان رقم 11 ورقم 12: وتصف كيف يمكن لأزمة في أسواق الصرف أن تتحول إلى أزمة في أسواق المال والعكس، فمثلا عند تخفيض العملة يحدث هلع لدى المستثمرين الأجانب، فيقبلون التخلي عن أصولهم المالية والمقيّمة بتلك العملة.

المطلب الثاني: المشتقات المالية والعدوى المالية

في الآونة الأخيرة، ظهرت إشكالية تفشي الأزمات المالية، كالفيروس المعدي الذي ينتقل من دولة إلى أخرى، أو من قطاع إلى آخر في الدولة نفسها، عن طريق الروابط التجارية والمالية التقليدية أو الحديثة منها، والتي أفرزتها منتجات الهندسة المالية من توريق ومشتقات مالية.

أولا: المشتقات الماليَّة

منذ أن ظهرت المشتقات المالية في الاقتصاديات المتطورة وهي تثير جدلا واسعا، من حيث مشروعيتها القانونية أو الاقتصادية، وهذا لعدم اختلافها كثيرا عن القمار، وما له من سوء الأثر، وخاصة أنه يتعلق بسلع وأصول مهمة داخل النشاط الاقتصادي.

1- تعريف المشتقات الماليَّة :

تعرف المشتقات الماليَّة بأنَّها عقود تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعنيَّة، أي الأصول التي تمثل موضوع العقد. وتتنوع هذه الأصول بين الأسهم والسندات والسلع وغيرها، وتتم تسويتها في التاريخ المستقبلي، ولا تتطلب استثمارات مبدئية أو تتطلب مبلغا مبدئيا صغيرا مقارنة بقيمة العقود، وتسمح المشتقات المالية للمستثمر بتحقيق مكاسب أو خسائر اعتمادا على أداء الأصل موضوع العقد[1].

كما يمكن تعريفها أيضا بأنها "أدوات مالية تتوقف قيمتها على قيمة أصل آخر، وبعبارة أدق يتوقف العائد المتولد عنها على اتجاه سعر أصل آخر".[2]

كما تعرف أيضا بأنها "عقود فرعية تبنى أو تشتق من عقود أساسية لأدوات استثمارية (أوراق مالية، عملات أجنبية الخ)".[1]

---

[1] طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية – المفاهيم – إدارة المخاطر– المحاسبة القاهرة، الدار الجامعية للنشر، 2001، ص 16 .

[2] هنيدي منير، إدارة المخاطر باستخدام التوريق والمشتقات، ج1، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2006،ص21.

2- أنواع المشتقات المالية

ويمكننا حصر أهم المشتقات المالية في الأنواع التالية :

أ- **الخيارات:** عقد الخيار هو عقد يمثل حق يتمتع به المشتري و التزام يقدمه البائع فيدفع الأول ثمنا مقابل تمتعه بذلك الحق و يقبض الأخر هذا الثمن مقابل تعهده و التزامه و ينتج عنه أداة قابلة للبيع و التداول[2].

- خيار الشراء call option: يكن لمالك الخيار الحق في شراء الأصل المعني من بائع الخيار call seller بالاتفاق على السعر عند تاريخ مستقبلي وإذا مارس مالك الخيار call owner هذا الحق، فعلى بائع الخيار تسليم الأصل.
- خيارات البيع put option: يحق للمالك بيع الأصل المعني لبائع الخيار بموجب اتفاقه على السعر عند تاريخ مستقبلي محدد، وإذا مارس مالك خيار البيع هذا الحق، فعلى بائع خيار البيع شراء الأصل.

ب- **العقود الآجلة والعقود المستقبلية:** فالعقد الأجل هو عقد يتفق فيه طرفان على تسليم أصل محل التعاقد سواء كان حقيقيا أم ماليا بكميات معينة و في تاريخ معين و بسعر تعاقد متفق عليه و العقود الأجلة ليست عقود مالية شرطية لأنها تنطوي على التزام بتسوية العقد في تاريخ معين[3]. وهذا النوع من العقود لا يخضع لأي قيود، وبنوده تتحدد وفقا لاتفاق الطرفين.

أما العقود المستقبلية، فهي عقود بيع أجلة تجرى في أسواق منظمة هي الأسواق المالية. وهي عقود نمطية بمعنى أنها تخضع جميعا الى أحكام محددة يضعها السوق المنظم لها، ويكون هذا السوق هو الضامن لتنفيذها، و من مزايا هذه المستقبليات

---

[1] محمد مطر، أدوات الاستثمار، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن ، ص 262.

[2] مبارك أل سليمان بن محمد، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، كنوز اشبيلية للنشر، المملكة العربية السعودية، 2005، ص 106.

[3] القري محمد علي، نحو سوق مالية اسلامية، مجلة دراسات الاقتصادية، العدد06، الجزء الثاني، 1990، جدة، ص 89.

أنها تحل مشكلة العثور على العاقدين الراغبين باجراء البيع الأجل في السلع المرغوب التعامل بها، كما أنها مضمونة التنفيذ بضمان السوق الناظم لها، فضلا عن أن أسعار السلع أو الأدوات المالية المتداولة فيها بالسعر الذي يحدده السوق على الأغلب.[1]

3- مخاطر المشتقات الماليَّة:

إنَّ التعامل بالمشتقات الماليَّة يترتب عليه جملة من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المستخدمون. ويمكن حصرها فيما يلي[2]:

- المخاطر الائتمانية وتعني عدم قدرة أحد الطرفين على الوفاء بالتزاماته الناتجة عن أحد العقود المشتقات الماليَّة.
- مخاطر السيولة، وتتمثل في عدم القدرة على تسديد الالتزامات، وصعوبة تسييل تلك الأصول نتيجة ظروف العرض والطلب في تلك الفترة.
- مخاطر السوق تظهر نتيجة تقلبات في أسعار المشتقات نتيجة تقلبات في قيمة الأصل محل التعاقد.
- المخاطر التشغيلية والإدارية، وتتعلق بأخطاء الأفراد العاملين في مجال المشتقات، مما يؤدي إلى صعوبة تنفيذ العقود.

ثانيا : العدوى المالية

في عصرنا الحالي أصبح انتقال الأزمة المالية أقوى بكثير مما كان عليه الحال في التسعينات، وهذا راجع أساسا إلى قوة التكامل الدولي في ظل العولمة، مما جعل هذا الموضوع يحظى باهتمام كبير من المفكرين الاقتصاديين.

---

[1] عبد العظيم أبو زيد، التحليل الفقهي و المقاصدي للمشتقات المالية، مجل جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الاسلامي مقال متاح على الرابط التالي:https://iei.kau.edu.sa/Files/121/Files/143321_27-03-01.pdf ص 4 تاريخ الاطلاع 2018/03/15.

[2] نادية العقون، مرجع سبق ذكره ص 72.

1- تعريف العدوى المالية: تعرف العدوى المالية على أنها تلكالاضطرابات و الانهيارات التي تشهده عدة دول في أوقات متقاربة بفعل صدمة أو أزمة اولية وقعت في أحد الأسواق و قد تنتقل هذه الصدمات سواء من خلال الروابط المختلفة بين الدول أو من خلال سلوك المستثمرين[1].

كما يرى محي الدين أن العدوى تعني أن انهيار مؤسسة ما سوف يتسبب في خلق أزمة ثقة من شأنها إصابة مؤسسات أخرى لا ترتبط بالمؤسسة الأولى. مما يترتب عليه تراجع في وتيرة النشاط الاقتصادي، وتتحقق العدوى أيضا إذا ترتب عليها انهيار أسواق المال أو أسواق العملة في دولة ما نشوء أزمة ثقة ينتج عنها انهيار أسواق المال في دول أخرى قد لا ترتبط بروابط اقتصادية كبيرة مع الدولة الأولى[2].

2- قنوات انتشار العدوى المالية :

إن انتقال العدوى المالية له العديد من الأشكال، وسنحاول إلقاء الضوء على أهم القنوات بالتفصيل:

أ- قناة التجارة الدولية :

فمع ارتفاع معدلات الارتباط في ظل الانفتاح المسجل عبر القضاء على كافة أشكال الحمائية تحت ضغط المنظمة العالمية للتجارة، أصبح من السهل جدا انتقال الأزمة من مراكز نشؤها إلى غيرها من الدول، عبر ما يعرف بالآثار التبادلية للصفقات التجارية وآثار التغذية العكسية. مما يسهل انتقال حالات الركود والكساد في اقتصاديات الدول المتأزمة إلى باقي الاقتصاديات، وذلك بدرجات مختلفة حسب درجة الانفتاح والارتباط.

[1] موسلي أمينة، عدوى الأزمات المالية، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، الجزائر، العدد 05، 2014، ص 167.

[2] عمر محي الدين، مرجع سبق ذكره ،ص88.

ب- قناة الأسواق المالية :

مع ارتباط الأسواق المالية وحركات التدفق المالي أصبحت الأزمات المالية تنتقل من دولة إلى أخرى بسهولة، ولعل انتقال غبار الأزمة في دول جنوب شرق آسيا أوضح مثال على ذلك. فالسماح لغير المقيمين بدخول أسواق الأوراق المالية في بلدان جنوب شرق آسيا وتمكين المقيمين بالحصول على قدر أكبر من الأصول بالدولار أدى إلى قيام علاقة وثيقة ما بين سوقين غير مستقرين بطبيعتهما[1]، هما سوق العملات وسوق الأسهم، مما أسهم في زعزعة الاستقرار.

فقد يبيع المستثمرون الأجانب أصولهم الموجودة في دولة ما نتيجة للخسائر التي تكبدوها في دولة أخرى، كما هو الحال بالنسبة للدول جنوب شرق آسيا. فعندما تكون الأسواق المالية لدول المنطقة على درجة عالية من التكامل، يتوقع المتعاملون أن تنعكس التغيرات في أسعار الأسهم على كافة تلك الأسواق في آن واحد، وهو ما يؤدي إلى اتساع رقعة انتشار الأزمة.

[1] نادية العقون، مرجع سبق ذكره ص 79.

خلاصة الفصل :

لا ينكر أحد أنّ للعولمة أفضالا كثيرة على دول عالم اليوم (نامية ومتقدمة)، حيث ساعدت على تطور أسواق المال، وتعبئة المدخرات، وتخفيف تكلفة التمويل، وتحويل التكنولوجيا، وجعل الكرة الأرضية قرية صغيرة يسهل فيها انتقال السلع والخدمات والرأسمال والعمال بشكل سلس لم يكن يعرف من قبل. غير أنَّها عززت في الوقت نفسه قنوات انتقال الأزمة وانتشارها ما بين جميع الدَّول المتشابكة فيما بينها عن طريق حلقات الأسواق المالية، والمشتقات المالية، وعن طريق العدوى المالية أساسا، التي أصبحت كدورة عادية في ظل النظام الرأسمالي القائم. مما فجر العديد من الأزمات المالية المتلاحقة والمتسلسلة التي عرفها التاريخ الرأسمالي، والتي سندرسها بالتفصيل في الفصل الموالي.

الفصل الثانـي :

دراسة تحليلية لأهم الأزمات المالية

تمهيد :

شهد العالم، وبصورة أساسية الاقتصاد الرأسمالي، العديد من الأزمات المالية التي هزت أركانه، وغيرت العديد من المفاهيم والقواعد، وحتى بعض الأنظمة المتبعة سابقا، كما كونت في مجملها قطيعة داخل مسار النمو، واختلفت شدتها وتأثيراتها من أزمة إلى أخرى، ورغم اشتراك الأزمات المالية من حيث المبدأ، في العديد من الخصائص والمسببات، إلا أنه يبقى لكل أزمة مميزاتها وخصوصيتها، بدءا من الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 مرورا بأزمات الثمانينات، وصولا إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، مما استدعى دراستها بالتفصيل وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل الذي قسم إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الأزمة الاقتصاديَّة لسنة 1929م .

المبحث الثاني: أزمات مالية خلال الثمانينيات والتسعينيات.

المبحث الثالث: الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ومستقبل الرأسمالية.

المبحث الأول: الأزمة الاقتصاديَّة لسنة 1929م

كان العالم الرأسمالي يعيش في أمن وطمأنينة طوال العقود الماضية إلى غاية سنة 1929م، والتي أُعتبرت نقطة التحوُّل في النظام الرأسمالي، وهذا من نظامٍ آمن إلى نظام محفوف بالمخاطر، نظرا للتأثيرات التي تركتها الأزمة في العالم بأسره.

المطلب الأول: تشخيص الأزمة الاقتصادية

تعدّ أزمة 1929م من أكبر الأزمات التي شهدها النظام الرأسمالي في القرن الماضي نظرا لحجم التأثيرات السلبية التي تركتها على الساحة الدوليَّة.

أوَّلا : نظرة عامة على الأزمة

كان العالم قبل أكتوبر 1929م يعيش رواجا كبيرا على جميع النواحي الاقتصاديَّة والاجتماعية، إذ انغمس الجميع في الملذَّات والشهوات في عالمٍ جديد خلقه الأغنياء، نظرا للروَّاج الذي اِكتسح بورصات الغرب، وبخاصة بورصة نيويورك، وتصاعدت أسعار الأوراق الماليَّة إلى أرقام قياسية، مما أدى بالمضاربين إلى التخوف من نزول قيمتها مستقبلا من جهة، وتخوف المستثمرين في الأوراق الماليَّة من التزامات الخزينة العمومية الأمريكيَّة من جهة أخرى. وهذا راجع إلى عدم تسديد المستثمرين الأوروبيين ما عليهم من ديون تجاه الخزينة العمومية الأمريكية، مما دفع بالمضاربين إلى عرض لائحة من الأسهم للبيع تقدر بـ13 مليون سهم في يوم الخميس 24 أكتوبر 1929م[1]، الذي أطلق عليه اسم الخميس الأسود، حيث كان الشاهد الأكبر على انهيار بورصة الأوراق المالية في حي المال وول ستريت في نيويورك، وحصلت الأزمة باختلال التوازن بين الطلب والعرض، إذ كان كبيرا جدا، ولم يلقَ ترحيبا كبيرا من قبل الجمهور بعد وصول هذه الأسهم إلى مبالغ خياليَّة، نتيجة للمضاربة وتشجيع البنوك على شراء تلك الأسهم بقروض مريحة

[1] www.wikipidia.orgتاريخ.2013\09\03 الاطلاع يوم

جدا، وهذا ما أدى إلى انخفاض أسعار الأسهم ومن هنا بدأت تظهر الأزمة، وبدأ يظهر الشبح الملازم للرأسمالية.

وكما نعلم بأن الأوراق المالية التي كانت تباع وتشترى في السوق المالي كانت تمثل المركز المالي لأقوى الشركات في العالم، مما أدى إلى انهيار المركز المالي لتلك الشركات وغلق العديد من المصانع. وهذا ما أدى إلى تسريح العمال، وما جر من بطالة إجبارية كبيرة، على عكس ما كان يؤمن به الكلاسيك بوجود عمالة كاملة، حيث كانت تفتقر دراستهم إلى حالات الكساد[1]، إضافة إلى ذلك دخول العديد من البنوك في دائرة الإفلاسات المتتالية، وهذا راجع إلى عدم القدرة على التسديد من قبل الجمهور الذي استفاد من القروض في مراحل الرواج هذا من جهة، تدافع الجمهور على البنوك لسحب ودائعهم دفعة واحدة ومن جهة أخرى. وكما نعلم بأن البنوك غير قادرة على ذلك، لأنها مجبرة على رصد جزء من الودائع على شكل احتياط إجباري مما دفع بالبنوك إلى إشهار إفلاسها.

وقد انتشرت عدوى الأزمة إلى باقي العالم الآخر، نظرا لترابطه بمبادئ الحرية الاقتصادية والتداخل الكبير في رؤوس الأموال الصناعية الكبيرة. وقد وقعت الإصابات الأولى والأكثر فداحة في البلدان التي اعتمد اقتصادها في جانب كبير منه منذ 1924م على القروض الأمريكية قصيرة الأجل خاصة في النمسا وألمانيا، وكان إفلاس أكبر مصارف فينا في 11 ماي سنة 1931 م إشارة لانطلاق سلسلة من الانهيارات المالية في وسط أوروبا وغربها[2].

إن تسرب الكساد الكبير إلى اقتصاديات أوروبا والدول الأخرى بدأت حلقاته بانكماش في القروض الأمريكية، ثم بانكماش في حجم التجارة الدولية ثم أزمة دولية، وقد بدأ تيار

[1] جون كينيث كالبريت ، تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، المجلس الوطني للثقافة للفنون والآداب الكويت، 2000، ص209.

[2] أديب الدمتري، دكتاتورية رأس المال، دار الهدى للثقافة والنشر ، دمشق، 2002م، ص227.

القروض الأمريكية للدول الأجنبية في الانكماش منذ سنة 1928م، عندما جذب ارتفاع أرباح المضاربة في بورصة نيويورك أموال المستثمرين الأمريكان إليها، ودفعهم إلى سحب قروضهم قصيرة الأجل من الخارج.[1]

وحتى الدول المستعمرة تأثرت كثيرا بأزمة 1929م، وهذا راجع لانخفاض الطلب على المواد الأولية سواء أكانت زراعية للمواد الغذائية التي تعتبر ميزتـها الأساسية، بسبب الكساد الذي حدث آنذاك، أم مواد خام للصناعة، مما أدى بالمزارعين إلى بيع أراضيهم وهجر الإنتاج الزراعي، مما كان له أسوء الأثر في الإنتاج الزراعي الذي بدأ في التقلص تدريجيا.

ثانيا : العلاقة بين الأزمة المالية التي حدثت في بورصة نيويورك والكساد الاقتصادي

إن انتعاش بورصة الأوراق المالية أصبح مؤشرا للاطمئنان، تعتمد عليه الشركات للتوسع في استثماراتها الحقيقية، مما أدى إلى زيادة الإنتاج. ولا نخفي دور الثورة الصناعية، وما صاحبها من زيادة عظمى في الإنتاج، نتيجة لإحلال الآلة مقابل اليد العاملة، تسبب في عرض مشكلة التسويق سواء أكانت داخلية أم خارجية. وهذا راجع بدوره إلى اكتمال بناء أوروبا حيث انخفضت الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية، نظرا إلى اكتمال بناء المصانع الأوروبية واشتداد المنافسة بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية لاكتساح أسواق خارجية جديدة.

ثالثا : الأسباب الرئيسية لحدوث الأزمة

ارتبطت الأزمة الاقتصادية لسنة 1929م بعدة أسباب نذكر منها :

– ابتداء من الحرب العالمية الأولى، عرف الاقتصاد الأمريكي تطورا سريعا بفعل تزايد التركيز الرأسمالي وتقدم التقنيات والأساليب. في المقابل لم ينمُ الدخل الفرد الأمريكي إلا بوتيرة بطيئة، مؤديا إلى تضخم الإنتاج.

[1] عبد النعيم مبارك، قراءات في نظرية التاريخ الاقتصادي، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، سنة 1995م، ص134.

– تسامح السلطات النقدية الأمريكية، بعدم رغبتها في الوقوف في وجه حركة الارتفاع، خاصة أن قيام البنك الاحتياطي الفيدرالي متأخر في رفع معدل الخصم من5 % إلى 6 % في أوت 1929م.[1]

– ارتفاع الطلب الخارجي على المنتجات الأمريكية، سواء من دول أوروبا، التي كانت تسعى جاهدة إلى إعادة بناء اقتصادياتها، لذا دأبت على استيراد معدات الإنتاج الكفيلة بإعادة الحياة لمصانعها، أم من جانب الدول المستعمرة التي كانت أصلا من بين عملاء الدول الأوروبية، وتحولت إلى الولايات المتحدة بحكم الظروف الاقتصادية، وأدى ذلك إلى زيادة الإنتاج الأمريكي بمستويات مبالغ فيها، تجاوزت حاجة السوق الداخلي والخارجي.

– أدى انتعاش الاقتصاد الأمريكي وزيادة إنتاجيته إلى ظهور الأرباح الاحتكارية، مما تسبب في اندفاع المنظمين والمنتجين للتخلي عن السيولة، ومحاولة زيادة توظيف أموالهم في المشروعات الإنتاجية عن طريق بورصة الأوراق المالية أو في السوق النقدية عن طريق البنوك، كل هذا أدى إلى زيادة الطلب على الأوعية الادخارية والاستثمارية، وقلل من الرغبة في الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل، مما قلل من درجة سيولة الوحدات الاقتصادية، بما في ذلك القطاع العائلي.

إلا أن سرعة بناء الاقتصاديات الأوروبية أدت إلى انخفاض الطلب الخارجي على الإنتاج الأمريكي، لذا بدأت الوحدات الاقتصادية الأمريكية تعاني من شبح تزايد المخزون السلعي لمعظم منتجاتها، فحاولت تصريفه حتى ولو بتخفيض أسعار البيع. غير أن هذا الإجراء لم يفلح أمام أضرار المضاربة بالاقتصاد القومي، الذي كان في طريقه للدخول في مرحلة اهتزاز السيولة. لذا نجد أن المظهر النقدي قد أخل بالمظهر الحقيقي للإنتاج. وهنا شعرت الوحدات الاقتصادية بخطورة الموقف، فحاولت تخفيض نفقات إنتاجها، على حساب تعطيل جيش من العمال، ثم تلا ذلك توقفها عن الإنتاج، نظرا لانخفاض الطلب الداخلي

[1] عماد صالح سالم، مرجع سبق ذكره، ص 301.

الناشئ عن انخفاض القدرة الشرائية أو انعدامها بالنسبة للعاطلين. وهكذا دخل الاقتصاد الأمريكي دائرة الأزمة الحادة، التي تتبلور في انهيار الصرح النقدي والائتماني والاستثماري، ثم الإنتاجي للاقتصاد الأمريكي، ثم انتقلت الأزمة إلى مختلف دول العالم بدرجات متفاوتة الخطورة.

رابعا : إفرازات الأزمة

تعد أزمة 1929 من أعنف ما شهده العالم الرأسمّالي في القرن العشرين، نظرا لشدتها وقوتها وشموليتها وتشابك آثارها، التي شملت مختلف فروع النشاط الاقتصادي من زراعة وصناعة وتجارة ومالية، وفيما يلي نستخلص أهم الآثار في النقاط التالية:

- زعزعة استقرار النظام الرأسمالي بكامله، وكان لها صفة دورية انطلاقا من ارتباطها الوثيق بالأزمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي.[1]
- لقد أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية بشكل كبير في تحول النظام الرأسمالي الحر إلى الموجه، وخضعت بعض القطاعات الحيوية كشركة إنتاج الفحم الإنجليزية وشركة مترو الفرنسية إلى التأميم كما تدخلت الدولة لتوجيه الصناعيين والتجاريين والمزارعين وتوعيتهم.
- عمق وحدة هذه الأزمة بشكل استثنائي، ففي الولايات المتحدة مثلا انخفضت الودائع لدى البنوك التجارية بمقدار 33 ٪، كما أفلس العديد من البنوك منذ بداية 1929 حتى منتصف عام 1933 حوالي 33 % من إجمالي عدد البنوك الأمريكية، مما أدى إلى ضياع الكثير من مدخرات المودعين[2].
- انخفاض الطلب الكلي وتدهور الأسعار.

[1] مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية، البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال،ج2، الطبعة الثالثة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005،ص100.

[2] المرجع السابق نفسه، ص 100.

- سياسيا، أسهمت الأزمة الاقتصاديَّة العالميَّة إلى وصول الأنظمة الديكتاتورية إلى السلطة في بعض البلدان كالنازية في ألمانيا، وأغلقت أسواق كثيرة في وجه التجارة العالمية، وتوقف التبادل التجاري، واتبعت الكثير من الدول سياسة الاكتفاء الذاتي مثل النظامان الفاشي في إيطاليا والنازي في ألمانيا.
- كانت الأزمة الاقتصادية العالمية من نتائج الحرب العالميَّة الأولى، وسببا في الحرب العالمية الثانية.
- ومما لا شك فيه أن حدة هذه الأزمة كانت أشد وطأة على اقتصاديات أوروبا، وذلك بسبب معاناتها من آثار الحرب العالميَّة الأولى هذا من ناحية، وبسبب اندفاعها نحو المديونية من أجل إعادة بناء وتعمير اقتصادياتها بعد الحرب، فضلا عن مشكلة التعويضات التي فرضتها ظروف الحرب. كل هذه العوامل كانت بمثابة العنصر المساعد في انخفاض الناتج القومي لجميع دول أوروبا بنسبة تتراوح بين 45% و60%. زد على ذلك انهيار الأسعار، وانتشار البطالة، وتوقف كثير من الشركات عن الإنتاج، وانخفاض معدلات التبادل الخارجي، وانهيار القيمة الخارجية للعملات الأوروبية، وهو ما تسبب في انهيار النظام النقدي العالمي[1].

والجداول التالية تترجم لنا هذه الظاهرة في صورة أرقام :

الجدول رقم 1: الأرقام القياسية للإنتاج الصناعي في الفترة (1929-1933)

الدولة	1929	1930	1931	1932	1933
الولايات المتحدة	100	80.7	68.1	53.8	64.9
انجلترا	100	92.4	83.8	83.8	86.1
ألمانيا	100	88.3	71.7	59.8	66.8
فرنسا	100	100.7	89.2	69.1	77.4

المصدر : راشد البراوي، الاقتصاد السياسي ، مكتبة النهضة، القاهرة، ص207.

[1] أحمد مصطفى وسهير السيد حسن، تطورالفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب ، جامعة إسكندرية ، 2000، ص208 .

الجدول رقم 2: معدلات التبادل الدولي لأهم الدول (1930-1932م)

الدولة	1930		1931		1932	
	وارد	صادر	وارد	صادر	وارد	صادر
الولايات المتحدة	70	73	48	50	30.1	30.8
ألمانيا	77	90	50	73	34.7	42.6
انجلترا	86	78	72	53	57.6	50.1
فرنسا	90	85	72	61	51.3	39.3
ايطاليا	82	79	51	69	38.7	45.6

المصدر : نفس المصدر السابق.ص207.

إذا نظـرنا لأرقـام الإنتـاج الصناعـي لوجدنـاها في انخفـاض مستـمـر حتى عـام 1932م، وربما يرجع ذلك إلى انخفاض الطلب الكلي، ومن ثم انخفاض أو انعدام معدلات الربحية، مما يتعذر معه زيادة الإنتاج وفي بعض الأحيان الاستمرار فيه. ولكن مع بداية سنة 1933م نلاحظ انتعاشا نسبيا لكل البلدان في أرقام الإنتاج الصناعي، وهذا راجع لتوصيات جون مينارد كينز التي بدأت تأتي أكلها.

أما إذا لاحظنا معدلات التبادل الدولي لوجدناها تعكس لنا الظاهرة نفسها، وهي انخفاض الطلب العالمي على منتجات الدول الصناعية الكبرى، بسبب احتوائها للأزمة وانخفاض القدرة الشرائية للدول المنتجة للمواد الأولية، التي كانت تعدّ أهم منافذ التصدير للدول الكبرى. ويرجع ذلك إلى أن الدول النامية تعرضت للأزمة بصورة أكثر قسوة، حيث إن الكساد أدى إلى انخفاض طلب الدول الكبرى على المواد الأولية، فعرض ذلك اقتصاديات الدول النامية إلى الاهتزاز.

ويمكننا إضافة بعض النتائج الأخرى منها :

- ساد الذعر وخسرت العملة البريطانية ثلثا قيمتها خلال أسابيع.

– تراجع الإنتاج الصناعي بشدة، جرّ من ورائه انهيارا سريعا في الاستثمارات وعددا هائلا من الإفلاسات، وترتب عليها بطالة واسعة، وتراجع استخراج الفحم في ألمانيا. فعلى سبيل المثال بين 1929–1931م من 193 مليون طن إلى 105 مليون طن، والصلب من 16 مليون طن إلى 6.7 مليون، والسيارات من 100.000 سيارة إلى 52.000 سيارة.

– أما بالنسبة للبطالة، فقد كانت موجودة في عدد من البلدان قبل الأزمة، ولكنها انفجرت بعدها بشكل مهول ووصل عدد العاطلين في ألمانيا وحدها ستة ملايين عاطلا عن العمل في شتاء سنة 31–32م، و2.6 مليون عاطلا عن العمل في بريطانيا من سنة 31–33م و1.3 مليون في إيطاليا.

– تراجع الطلب أسعار الجملة والتجزئة وانهياره فيما بين سنة 1929م و32و33م، هبطت الأسعار 32% للجملة، و14 % للتجزئة، وفي ألمانيا 24 % للجملة و21 % للتجزئة.[1]

المطلب الثاني: طرق مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929

واجهت الولايات المتحدة الأمريكية الأزمة الاقتصادية لسنة 1929، بعدة طرق ومناهج نذكر منها:

أولا: سياسيا

الخطة الجديدة نيوديل new deal في الولايات المتحدة الأمريكية كنموذج عن الدول الديمقراطية، وضع الرئيس فرانكلين روزفيلت الخطة الجديدة منذ سنة 1933م، التي تضمنت الإصلاحات الآتية :

– في الميدان المالي فرضت الدولة رقابة على البنوك والبورصات، وخفضت قيمة الدولار، ومنعت تصدير الذهب والأموال.

[1] أديب الدمتري، دكتاتورية رأس المال، مرجع سبق ذكره، ص227.

– في الميدان الفلاحي، قدمت تعويضات للفلاحين الراغبين في تخفيض الإنتاج، ومساعدات للفلاحين المثقلين بالديون.

– في الميدان الصناعي تم تقليص الإنتاج وتخفيض ساعات العمل.

– في الميدان الاجتماعي أنجزت مشاريع كبرى لتشغيل العاطلين، وإحداث تعويضات البطالة والتأمين على الشيخوخة وتحديد الحد الأدنى للأجور.

وقد أعطت الخطة الجديدة نتائج طيبة في الفترة 1933–1937م، حيث انتعش الاقتصاد الأمريكي، وانخفضت نسبة البطالة. لكن منذ 1938 م، أصبحت هذه النتائج سلبية حيث تجددت مظاهر الأزمة بسبب عدم التزام الأمريكيين بإجراءات الخطة الجديدة.

وتدخلت الدولة النازية أيضا في الاقتصاد كنموذج عن الدولة الديكتاتورية لمواجهة مخلفات الأزمة الاقتصادية، اتخذت الدولة النازية الألمانية الإجراءات التالية :

1– تحديد الإنتاج والأسعار والأرباح ومراقبة المبادلات التجارية.

2– فرض نظام التعاونيات المختلطة.

3– تخفيض الأجور ومنع الإضراب.

4– فصل المارك الألماني عن ارتباطه بالذهب.

5– تشغيل العاطلين في الخدمة العسكرية الإجبارية، وورشات الأشغال العمومية، وصناعة الأسلحة.

ثانيا: اقتصاديا

قام رجال المصارف الأمريكيين باسترجاع كميات كبيرة من المال من المصـارف في ألمانيـا وإنجلترا وفرنسا، التي اعتمدت على الدولار في اقتصادها. وقد أدى انهيار وول ستريت إلى تخريب اقتصاد فرنسا وإيطاليا وإنجلترا وألمانيا، التي كان الوضع فيها أكثر مأساوية، حيث بلغ سعر الطابع 5 ملايين مارك. وقد أدى الكساد الكبير إلى إعادة النظر

في سياسة أدام سميث الداعية إلى عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مبدأ اليد الخفية، وبداية عهد تطبيق نظرية كينز التي تقوم على أن الدولة تستطيع من خلال سياسة الضرائب والسياسة المالية والنقدية أن تتحكم فيما يسمى بالدورات الاقتصادية.

1- كينز والأزمة:

بعد حدوث أزمة الكساد الكبير التي أصابت العالم الرأسمالي بأسره، اتضح أن أفكار الكلاسيكيين لم تكن موضوعية، ولم تتماشَ مع التطور السريع للرأسمالية، حيث أصبحت غير صالحة للتطبيق على الاقتصاديات المختلفة في مرحلة ما بعد الكساد العالمي، كما أنَّها ابتعدت كل البعد عن عنصر الملاءمة، بحيث لم تعد الأفكار الاقتصادية السائدة في العالم المعاصر. لذا كان من المنتظر حدوث ثورة فكريَّة وتغيرات جذرية في المفاهيم الاقتصادية المختلفة. وهذا ما حدث بفضل الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز الذي تبنى تيار الفكر الاقتصادي المتقدم والمتطور، الذي يتناول فيه كلا من السياسة الضريبية والسياسة المالية والسياسة الاقتصادية بصورة متكاملة، تتماشى مع العالم المعاصر.

وإذا قمنا بتحليل النظرية الكينزية، نجدها تقوم على البحث عن العلاقات بين المستوى الكلي للعمالة، ومستوى الدخل الإجمالي، ومستوى الاستهلاك الكلي، ومستوى الاستثمارات الكلية. فكل هذه المتغيرات تريد شرح الدوال أو الوظائف، وتعتبر متغيرات مستقلة، بمعنى أنها تلقائية أو حرة، تتحدد طبقا لسيكولوجيات الأفراد، وجمهور المستهلكين، والمدخرين والمنظمين، وفي هذا الخصوص استخلص كينز ثلاثة متغيرات أساسية، هي[1] :

- الميل الحدي للاستهلاك، الذي يفسر لنا كيفية تصرف الأفراد في دخولهم بمعنى تقسيم الدخل بين الإنفاق الجاري والادخار.

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص224.

- الكفاية الحدية للرأسمال، التي يمكن ترجمتها في صورة العلاقة بين العوائد المتوقعة من الإنتاج وتكلفة الإنتاج.
- سعر الفائدة، الذي يتحدد حسب معدل دوران النقود وتفضيل السيولة.

2- الأسباب المفسرة لأزمة 1929م في نظر كينز :

اعتبر كينز أنَّ الأزمة الاقتصاديَّة لسنة 1929م ليست أزمة فائض في الإنتاج، بقدر ما هي أزمة نقص في الطلب، وبعبارة أدق هي أزمة نقص في الاستهلاك، ناجمة أساسا عن أربعة عوامل رئيسيَّة، هي على التوالي : تناقص الميل الحدي للاستهلاك، وانخفاض الكفايـة الحديَّـة للرأسمـال، والإفراط في تفضـيل السيولـة، وتجميد الأموال الاحتياطية.

أ- **تناقص الميل الحدي للاستهلاك:** يقول البعض إن نقص الاستهلاك كان سببا هاما في حدوث الكساد[1]. ويرجعه كينز إلى عاملين رئيسيين، هما: أنَّ الدخل في الاقتصاد الرأسمالي يتجه نحو التزايد، فتزيد معه النفقات الاستهلاكية، لكن لا تزداد معه بالنسبة نفسها. أما العامل الثاني، فيتمثل في عدم المساواة في توزيع الدخل، فدخل الطبقات الغنية يزداد بنسبة أكبر من تزايد دخل الطبقات الضعيفة، فلا يزداد الميل الاستهلاكي لهذه الأخيرة إلا بنسبة أقل من زيادة الدخل. أما الطبقات الغنية فهي تعاني من التشبع فلا تزداد نفقاتها الاستهلاكية إلا بوتيرة ضعيفة لإشباع رغبات ضعيفة جدا.

ب- **انخفاض الكفاية الحديَّة للرأسمال:** إنّ انخفاض الكفاية الحدية للرأسمال سيؤدي حتما ومباشرة إلى هبوط مستوى الاستثمار، لأنه يعدّ من أهم محددات الاستثمار، عكس ما كان يؤمن به الكلاسيك بأن الادخار هو المحدد الوحيد للاستثمار. ويرجع السبب الرئيسي في تناقص الكفاية الحدية للاستثمار إلى

[1]. محمد عبد العزيز عجمية، محمد محروس اسماعيل، فصول في التطور الاقتصادي في أوروبا والعالم العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986، ص232.

تناقص الميل الحدي للاستهلاك، لأن المنظم يدرك الصعوبات المتزايدة التي ستقف في وجه تصريـــــف
منتجاته، فيتوقع التناقص في الربح، وبالتالي تنخفض الكفاية الحدية لرأس المال المستثمر فيه، وتقل بسبب ذلك رغبة المنظم في الاتجاه إلى الاستثمار.

ج-الإفراط في تفضيل السيولة:

أي ميل الأفراد إلى تفضيل الاحتفاظ بالنقود في الحاضر في صورة سائلة، فإن كينز يرى أنّه أخذ في التزايد، بحيث لا يمكن إنكاره في عصرنا الحاضر. فخصائص النقود وميزاتها المعروفة هي التي تدفع الناس على تفضيلها على أي مال آخر. ومن الطبيعي أن يكون هذا التفضيل للمال الحاضر هو العامل الجوهري الذي يرتبط به سعر الفائدة، لأن الفائدة تعدّ بمثابة الثمن الذي يتقاضاه صاحب المال النقدي لقاء تنازله عن هذه الميزة الهامة في رأسماله، وهي كونه نقدا سائلا. وعلى هذا فإن الإفراط في تفضيل السيولة يستتبع حتما بقاء سعر الفائدة في مستوى مرتفع. ولما كان الإقدام على الاستثمار يتوقف عند كينز على الفارق بين الكفاية الحدية للرأسمال وبين سعر الفائدة، فإن احتفاظ الفائدة بمستوى مرتفع عن سعرها مع تناقص الكفايـة الحديـة للرأسمـال. نعنـي تناقص هذا الفارق أو انعدامه، وبالتالي نقص الاتجاه نحو الاستثمار، وهو الأمر الذي يستتبع نقص الطلب[1].

د- العامل الرابع تجميد الأصول الاحتياطية :

فالمشروعات الصناعية تقتطع عادة من أرباحها السنوية مبالغ احتياطية تحتفظ بها لتستخدمها في تجديد أصولها الرأسمالية، إلا أنه عادة ما يفوق حجم الاحتياطي حاجاتها، وبدلا من أن تقوم بصرف ما يزيد على هذا الغرض، نجدها تبقي الزيادة مجمدة لديها، زيادة منها في الحرص ولتلاقي بها المخاطر المستقبلية. وهكذا يبقى الاحتياطي معطلا فلا يستغل

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره،ص578.

في مجالات الاستثمار ولا يستخدم في نفقات استهلاكية، فيسبب تجميده نقصا في الطلب، وبالتالي يؤثر تأثيرا سيئا في مستوى النشاط الاقتصادي، وبالتبعية يؤثر في الدخل والاستخدام.

3- مقترحات كينز لحل أزمة 1929 م وطنيا ودوليا :

لقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية باستعمال أدوات السياسة النقدية والضريبية، لتحريك الاقتصاد الوطني عن طريق تفعيل الطلب الاستهلاكي والاستثماري، لأن القطاع الخاص لا يستطيع في ظروف مثل ظرف الكساد العظيم تحريك الطلب الفعال.

❖ السياسة النقدية :

تقوم النظرية الكينزية على عدة فرضيات أهمها:

1- الطلب على النقود يكون لثلاث دوافع: المعاملات، والاحتياط، والمضاربة.
2- سعر الفائدة يتحدد في السوق عن طريق طلب السيولة وعرضها.
3- معدل العائد على النقود يساوي الصفر[1].

فكان لا بد من تبني الدولة سياسة نقدية مريحة، تؤمِّن لاقتصادها الوطني النقد اللازم للتداول ومستوى متدنٍّ من معدل الفائدة لتشجيع العملية الاستثمارية. ويرتبط هذا العنصر ناشئ أساسا عن مدى تعلق الناس بحبهم للاكتناز، ويرى كينز أن تعلق الأفراد بالسيولة سيبقى ما دامت النقود المتداولة مرتبطة بالمعادن النفيسة، ويعتقد كينز أنه لا بد من فصل عملية عرض النقود على الأساس الذهبي، وهو ما يعطي للبنوك حرية الإصدار، وفي أن تعدل من قيمتها كما تشاء. وهذا ما يقلل من حب الناس للاكتناز النقود، ويؤدي إلى

[1] عباس كاظم حاسم الدعمي، أثر السياسة المالية والنقدية في مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الكوفة، 2008، ص 10-11.

زيادة سرعة تداولها، لأن أفراد المجتمع سوف يعرضون عن ادخار النقود، فتضعف قيمتها يوما ما بعد يوم. ولما كان ارتفاع سعر الفائدة مرتبطا، بل ناشئا عن تفضيل الناس للنقود السائلة، فإن ضعف تمسكهم بها يؤدي بالتبعية لذلك إلى هبوط سعر الفائدة.

إن دعوة كينز إلى إتباع سياسة دائمة تستهدف إلى خفض سعر الفائدة على النحو المتقدم، يحمله عليها اعتقاده في أن تطبيق هذه السياسة، يؤدي إلى تشجيع الاستثمار من جهة، وإلى الحد من ظاهرة قيام طبقة غنية تعتمد في معيشتها على عائدات ما تمتلكه من أوراق مالية أكثر مما تعيش على الإسهام في الإنتاج من جهة أخرى.

وعلى الرغم من أنه كان يعيب على السياسة النقدية لكينز أنها سياسة تنطوي على التضخم النقدي، وأنها تقضي بالمحافظة على ثبات قيمة النقود، لكن ما كان يهم كينز هو أن تكون سياسة نقدية تساعد على خلق اقتصاد سليم وقوي في المجتمع، أي أن السياسة النقدية الناجحة هي التي لا تساعد على الاحتفاظ بقيمة ثابتة للنقود، بل التي تساعد على ازدهار النشاط الاقتصادي في الدولة وعلى نمو الاستخدام فيها.

أما في حالة أزمة الكساد العظيم، حيث يكون الاستخدام فيه غير تام، وما يزال مستوى الإنتاج مرنا، فإن زيادة عرض النقد المتداول لا تؤدي حتما إلى ارتفاع الأسعار، بل إنها تقود إلى زيادة الطلب وزيادة الإنتاج، وهذا ما يسمونه بعبارة لا تضخم في حالة نقص الاستخدام.

❖ **الاستثمار العام :**

نادى كينز أيضا إلى نهوض الدولة بالاستثمار العام، بخلق قطاع عام قوي في ميدان الاستثمار والاستهلاك[1]، وزيادة الدولة في الإنفاق العمومي، لأن ذلك من شأنه أن يحرك

[1] أحمد السبع، دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، اجامعة الجزائر 03، الجزائر ،العدد07، سنة 2016، ص 157.

الطلب الاستهلاكي، لأنه يرفع دخل المستهلكين، كما أنه يحرك الطلب الاستثماري الخاص، بسبب زيادة الطلب الاستهلاكي وطلب الاستثمار العام. ويكون هذا الاستثمار العام بأن تلجأ الدولة والسلطات البلدية إلى تنفيذ كل ما تستطيعه من الأشغال العامة الكبرى، حتى لو لم تكن هناك ضرورة ملحة لتنفيذ هذه الأشغال. فيفتح تشغيل العاطلين وتوضع في أيديهم قوة شرائية تزيد في الطلب، وهذا يتضح في مقولته الشهيرة دعوا العمال يحفرون الخنادق ثم يردمونها. ولكن هناك شروطا للإنفاق، وعلى رأسها :

- يجب أن يخصص هذا الإنفاق العام في زيادة الاستهلاك العام بزيادة دخول الوظيف العمومي، وزيادة الإنفاق على تحسين الإدارة العمومية، وتقديم إعانات للعاجزين.
- يجب أن يخصص هذا الإنفاق في الاستثمارات غير المنتجة، كبناء الطرقات والمستشفيات والموانئ والمدارس، لتفادي تفاقم ظاهرة الكساد.
- لا يجوز أن تقوم الدولة بالاستثمار العام إلا في حالة البطالة ونقص الاستخدام، لأنه في الحالة العكسية يؤدي إلى زيادة الطلب على اليد العاملة، أي إلى حدوث فائض في الاستخدام وإلى ارتفاع الأسعار، لأن الاستثمار العام يضع قوة شرائية جديدة في أيدي المستهلكين في وقت ليس فيه مجالا لزيادة في الإنتاج تقابل هذه القوة الشرائية الجديدة.
- لا يجوز أن يتم تمويل المشروعات الداخلة في نطاق الاستثمار العام عن طريق القرض الوطني، لأن هذا القرض يمتص الادخار الفردي، وبالتالي يؤثر في كمية النقود الموجودة بالسوق ويعوق الاستثمار الخاص. وبعبارة أخرى، ينصح كينز بأنه عندما يزداد الاستثمار العام أن يسد النقص في الاستثمار الخاص، فيجب أن لا يؤدي اللجوء إليه إلى عرقلة الاستثمار الخاص.
- ينبه كينز إلى ضرورة بقاء الثقة العامة في الوضع الاقتصادي للبلاد قوية ليستمر أفراد المجتمع في استثمار مدخراتهم وليطمئنوا لمستقبلها. فلا يجوز أن تؤدي

الأشغال العامة أو التدابير التي تتخذها الدولة إلى النيل من هذه الثقة أو إضعافها لكي لا يقوى تفضيل الناس للسيولة ويرتفع سعر الفائدة.

❖ **السياسة المالية :**

يرى كينز بأنه لا توجد مساواة في توزيع الثروة، حيث توجد هوة كبيرة بين الطبقات الغنية والفقيرة، وباعتبار أن الأخيرة هي الأكثر إنفاقا لأن ميلها الحدي للاستهلاك أقوى من الطبقات الغنية، فإن كينز يقترح إعادة توزيع الدخول في المجتمع بشكل تستفيد منه هذه الطبقات الفقيرة ليزداد حجم الاستهلاك بصفة عامة ويزداد معه الطلب. وخير وسيلة يمكن الوصول بها إلى هذه الغاية هو الأخذ بالضرائب التصاعدية المصحوبة بإجراءات متعددة من قبيل التأمين الاجتماعي والخدمات العامة، مما يساعد على إعادة توزيع الدخل على نحو يقع فيه عبء الأعباء العامة على أصحاب الدخول الكبيرة، فيهبط مستواها، وتقل بالتالي الفوارق الصارخة بين دخل الطبقات الاجتماعية المختلفة، لكي نصل إلى تحقيق التقارب فيما بين الدخول الموزعة بصورة عامة.[1]

فأصبحت السياسة المالية عند كينز سياسة تدخلية بما يخدم الاقتصاد الوطني. ففي أوقات الكساد تستخدم الضرائب استخداما يشجع على زيادة الطلب الخاص. أما في فترات التضخم فلا بد من زيادة الضرائب لامتصاص القدرة الشرائية الزائدة، وبالتالي أصبحت السياسة المالية تستخدم أداة لمواجهة التقلبات الدورية غير المرغوبة في النشاط الاقتصادي[2].

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص592.

[2] دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004- أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2006/2005، ص 59.

المبحث الثاني: الأزمات المالية خلال الثمانينيات والتسعينيات

بعد تعافي العالم الرأسمالي من الأزمة الاقتصادية لسنة 1929م، وبدأ يتخلى شيئا فشيئا عن مبادئه المعالجة له، ويتجه مجددا نحو الحرية المفرطة، حتى وجد نفسه يدخل نفق أزمات من نوع آخر، إنها الدورة الاقتصادية التي تحكم النظام الاقتصادي القائم. وهنا سنحاول تسليط الضوء على أهم أزمات الثمانينيات والتسعينيات:

المطلب الأول: أزمات أمريكا الشمالية والجنوبية

خلال ثمانينيات القرن الماضي شهدت القارة الأمريكية العديد من الأزمات المالية، يمكن أن نذكر أهمها في:

أولا :أزمة الثمانينات

خلال الثمانينات حدثت أزمتان متتاليتان هما أزمة 1987م وأزمة 1989م. ويعود السبب الرئيسي في حدوثهما إلى تغير الأسعار في أسواق رأس المال الناتجة عن اختلال التوازن بين العرض والطلب. وفيما يلي نتناول الأسباب الرئيسية التي أدت إلى الأزمتين في النقاط التالية :

1-أزمة 1987 أزمة الاثنين الأسود :

في يوم الاثنين 19 أكتوبر من عام 1987م حدثت أزمة كبيرة في أسواق البورصات العالمية، وقد نشأ هذا الخلل من جراء سير متدفق من أوامر البيع لم يسبق له مثيل، وهذا ما أدى إلى الانخفاض المتتالي في أسعار تداولاتها المالية، انجرّ عنه انخفاض مؤشر دو جونز بمقدار 508 نقطة في يوم واحد، مما أثر في باقي البورصات العالمية، وكانت

الخسائر كبيرة، ففي بورصة نيويورك سُجّل انخفاض قدره 800 بليون دولار بنسبة 26 %، ولندن 22 %، وطوكيو 17 %، وفي أمستردام 12 %.[1]

وتعود أسباب الأزمة إلى انهيار أسعار 30 نوعا من أسهم أشهر الشركات الصناعية الكبرى في الولايات المتحدة، حيث فقد مؤشر دو جونز نسبة 21.6 % من مستواه السابق، وانخفضت أسعار بورصة نيويورك نتيجة الخلل في التوازن بين العرض والطلب الناشئ من أوامر البيع بشكل واسع.

2- أزمة 1989م :

بدأت آثار الأزمة في شهر سبتمبر 1989م عقب إعلان الحكومة الأمريكية عن رفع أسعار الجملة والتجزئة بنسبة 9% و5% على التوالي، مع امتناع البنك المركزي الأمريكي البنك الفدرالي عن تخفيض أسعار الفائدة. وفي 13 أكتوبر 1989م انخفض مؤشر دو جونز بنسبة 190 نقطة، أي بمقدار 9% وفي طوكيو فقد مؤشر نيكاي 647 نقطة، كما أضاع مؤشر فيننشال تايمز 142 نقطة. وتختلف أزمة 1989 عن أزمة 1987 لأسباب عديدة، نذكر منها[2] :

- تحسن الظروف الاقتصادية وعدم توفر ما يدل على اقتراب حدوث أزمة اقتصادية.

- اقتصار بيع الأوراق المالية - الأسهم خاصة - على المستثمرين الصغار دون تدخل الشركات الكبيرة، مما يعني ضعف حجم ونطاق العمليات، وبالتالي عدم تسببها في التأثير بشكل كبير في الأسعار.

[1] ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989 م، دار الهدى للطباعة، الجزائر، 1990، ص 87.

[2] مروان عطوان ، مرجع سبق ذكره، ص 100-103 .

– إن إسراع المستثمرين في 1987م لبيع أسهمهم تسبب فعلا في انخفاض الأسعار، أما عام 1989م، فقد فضل المستثمرون عدم الاستعجال بالبيع، مما ساعد على تهدئة الأسواق والحد من انخفاض الأسعار.

ثانيا : أزمة المكسيك 1994م

حدثت أزمة المكسيك بعد عجز ميزان العمليات الجارية في ميزان المدفوعات أدى إلى عجز المكسيك عن سداد ديونها الخارجية، نتج عنه انخفاض أسعار العملة الوطنية (البيسو) مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 13%، ثم تعويمه بعد ذلك مما أدى إلى انهيار (البيسو) مرة أخرى بنسبة 45% من قيمته في يناير عام 1995م[1]، وتعود الأسباب الرئيسية في تفاقم أزمة سعر الصرف في المكسيك إلى النقاط التالية :

- تقييم العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية، وإخفاء العجز في حسابات العمليات الجارية.
- إلغاء قيود العملة الوطنية وتطبيق نظام التعويم الكامل، وفتح أسواق المال على مصراعيه للاستثمار الأجنبي.
- التوسع في استيراد السلع التي يعتقد أن أسعارها سترتفع فيما بعد، وهذا الارتفاع ناتج عن المغالاة في تقييم عملة (البيسو).

ثالثا :أزمة الأرجنتين

قامت الحكومة الأرجنتينية بانفتاح على العالم الخارجي، بعد النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي للأنشطة الاقتصادية سواء الإنتاجية أو الاستهلاكية، معتمدة في

[1] أسماء دردور ونسرين بن زاوي، مداخلة بعنوان الأزمة الحالية ومستقبل العولمة المالية، من مؤتمر الأزمة المالية الدولية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، مؤتمر دولي جامعة فرحات عباس سطيف، 20-21 أكتوبر 2009م ، ص7.

ذلك على التمويل الخارجي، متمثلا في استدانة واسعة تفوق قدرة الأرجنتين عن السداد، مما أدى إلى تراكم الديون وإلى التراجع المستمر.

وفي منتصف 1998م، بدأت الأرجنتين تعاني من حالة ركود قوية نتيجة ربط عملتها بالدولار، ولم تجد الحل الأمثل إلا بالمساواة بين العملتين، مما كان له أثر كبير في الاقتصاد الأرجنتيني، وهذا راجع إلى جعل الصادرات الأرجنتينية أكثر كلفة من جيرانها، ومن السياسات الخطأ أيضا، فرض أعباء ضريبية وجمركية على الأرجنتين والبرازيل على بعض المواد المستخدمة في الصناعات الوطنية، مما أدى إلى ضعفها وفتح الأسواق أمام السلع الاستهلاكية المستوردة لتغطية احتياجات السوق المحلي، وبالطبع أدى هذا إلى حالة من الركود الحاد[1].

المطلب الثاني: أزمة جنوب شرق آسيا سنة 1997م

عرفت منطقة جنوب شرق آسيا أزمة مالية حادة سنة 1997، سنحاول فك خيوطها في هذا المطلب.

أوَّلا : انفجار الأزمة

بعد عامين من أزمة المكسيك وفي يوليو عام 1997م فوجئ العالم بالأزمة الماليَّة التي تعرضت لها دول جنوب شرق آسيا، وهي الدول التي كانت بالأمس القريب محل إعجاب العالم بأسره باعتبارها المعجزة الآسيوية، وهذا لاستطاعتها أن تُحقق معدلات نموا اقتصاديا فاقت كل المقاييس، بواقع 8% إلى 9% سنويا[2]، أي ما يمثل ضعف معدلات النمو في البلدان النامية. وانفجرت الأزمة نتيجة تجاهل حكومات هذه البلدان إلى المشاكل المالية، التي تتفاقم نتيجة ثقتهم في الأداء الاقتصادي المتميز، مما سبب لها أزمة سعر الصرف حقيقية سنة 1997م، حيث انخفضت أسعار الصرف بفعل عمليات المضاربة

[1] أسماء دردور، نسرين بن الزاوي، مرجع سبق ذكره ص 8.

[2] عبد الحسين عطية، الاقتصاديات النامية، أزمات وحلول، دار الشرق، عمان، 2001، ص156.

على سعر العملة، وتدنت الأرباح في أسواق الأسهم، وهو ما دفع السلطات النقدية إلى رفع معدل الفائدة لوقف التحويل من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي. وهذا ما أدى بالمستثمرين إلى التخلص من الأوراق المالية التي لديهم والاستفادة من سعر الفائدة. وبلغت نسبة انخفاض أسعار الأسهم من 25% إلى 50% من أسعار السائدة في السوق. وقد بدأت الأزمة في تايلاندا لاعتبارها الدولة الأضعف في المنظومة الآسيوية، ثم انتشرت عدوى الأزمة إلى أسواق المال في ماليزيا، وهونج كونج، وأندونيسيا، وكوريا الجنوبية، والفلبين، وسنغافورة وتايوان. فقد تأثرت هذه الدول جميعها بدرجات متفاوتة بالركود الاقتصادي، كما أن أغلب هذه الدول قد تراكمت عليها الديون بسرعة أثناء التسعينات من القرن الماضي.

ثم انتقلت هذه الأزمة إلى دول أخرى خارج نطاق دول الأزمة، حيث تأثرت بها اليابان التي تمثل القاطرة التي تجر وراءها اقتصاديات دول المنطقة، التي عاشت ركودا اقتصاديا شديدا استمر حتى أواخر التسعينات. وقد انتقل غبار الأزمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في صورة تأثير مباشر في تجارتها الخارجية في المنطقة. ومع نهاية الربع الأول من عام 1998م بدأت عدوى الأزمة تنتشر في روسيا بمعدلات متباطئة، ثم بمعدلات سريعة ومتلاحقة حتى تدهور سوق الأوراق المالية بها، وانحدر سعر الروبل انحدارا شديدا، مما اضطر الحكومة إلى وقف التعامل بالروبل وإيقاف قابليته للتحويل.

ثانيا : تسلسل أحداث أزمة جنوب شرق آسيا

يمكننا أن نلخص أهم أحداث أزمة جنوب شرق آسيا في التواريخ التالية [1]:

- **<u>23 يناير</u>**: انهيار نيو ستيل وهو مجمع صناعي كوري ضخم في ظل عبء قروض بلغت ستة مليار دولار، وهو الحلقة الأولى في سلسلة حلقات

[1] عمر محي الدين، أزمة النمور الأسيوية، مرجع سبق ذكره، ص93.

فشـل بعـض الشركـات والمجمعات الصناعية الكبرى في كوريا والمعروفة باسم اتشاي بول خلال عام 1997م .

- **14 -15 ماي**: تعرض (البات) التيلندي لضغوط كبيرة بواسطة المضاربين، فتدخلت كل من تايلاندا وسنغافورة سويا للدفاع عن البات، فقام البنـك المركزي الفلبينـي برفـع سعـر الفائدة بـ 1.75% .

-**27 يونيو**: إغلاق فاينانسون وهي أكبر شركة مالية في تايلاندا مع 15 شركة مالية أخرى.

-**14 يوليو**: تخلي البنك المركزي الماليزي عن الدفاع عن الرينجيت وقيام صندوق النقد الدولي بتوفير مساعدة للفلبين قدرها 1.1 مليار دولار.

- **14 أغسطس**: إلغاء أندونيسيا لنظام سعر الصرف الثابت، وتعويم الروبية مما أدى إلى انخفاض سعرها في الحال.

- **17 أكتوبر**: توقف السلطات النقدية عن دعم الدولار التايواني الجديد، الذي ينخفض سعر صرفه بنسبة 6% .

-**1 نوفمبر**: قيام الحكومة الأندونيسية بإغلاق 12 مصرفا على أساس أنها تعاني من مشكلة ملاءة، وقد تمت هذه الخطوة بناء على نصيحة صندوق النقد الدولي.

-**5 نوفمبر**: قرض من صندوق النقد الدولي لأندونيسيا قدره 10.1 مليار دولار.

-**3 ديسمبر**: توقيع اتفاقية بين كوريا الجنوبية وصندوق النقد الدولي لبرنامج المساعدات الذي يوفر في مجموعه 57 مليار دولار.

-**8 ديسمبر**: قيام الحكومة التايلاندية بالإغلاق النهائي لـ 56 شركة مالية من الشركات التي سبق إيقافها، والبالغ عدده 58 شركة.

ثالثا: أسباب انفجار أزمة 1997

تتلخص أهم الأسباب الرئيسية في أزمة جنوب شرق آسيا في النقاط التالية [1]:

– كثرة تدفق رؤوس الأموال إلى هذه البلدان بسبب النمو الاقتصادي المرتفع والاستقرار السياسي، وإلغاء أوجه الرقابة على حركة رؤوس الأموال.

– منح قروض للقطاع الخاص دون ضمانات كافية.

– ضعف الجهاز المصرفي والمالي وعدم القدرة على تطويره، بالإضافة إلى انسحاب الحكومة من القطاع المصرفي نتج عنه عدم التخصيص المحلي للموارد الأجنبية.

– حرية البنوك في الاقتراض من الأسواق المالية العالمية بأسعار فائدة منخفضة، مما أدى إلى زيادة الإنفاق.

– تحويل الاستثمار في الأوراق المالية إلى إيداعات بالبنوك بسبب رفع أسعار الفائدة للحد من التحويلات من العملة الوطنية إلى العملة الأجنبية.

– توسيع التعامل بالمشتقات المالية أدى إلى فتح المجال الواسع أمام المضاربات المحفوفة بالمخاطر.

– الاعتماد في تمويل العجز في الموازنة العامة على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

رابعا: آثار أزمة جنوب شرق آسيا

كانت للأزمة المالية لسنة 1997 نتائج وخيمة على المستويين المحلي والدولي، يمكننا أن نلخص أهمها فيما يلي:

[1] فريد كورتل، ورقة بحث مقدمة بعنوان الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، في مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي، المنعقد في جامعة الجنان، لبنان يومي 13و14 مارس 2009م، ص7.

1 – آثار محلية:

❖ تضاؤل الثقة في الأنظمة الاقتصادية، وخاصة المالية منها والأنظمة السياسية القائمة.

❖ الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية في الوقت الذي أسهمت فيه هذه الدول في رفع معدلات النمو في هذه المنطقة .

2 – آثار دولية :

❖ أدت الأزمة إلى تدهور في مؤشرات البورصات الأوروبية، وانخفاض أسعار الأسهم وخاصة الكبرى، والمتمثلة في الشركات متعددة الجنسيات.

❖ باتت روسيا مركزا تابعا للأزمة الآسيوية، لا سيما أن العدوى قد انتقلت إليها في ظل ضغوط مالية قاسية، فرضها عليها التأخر في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والاعتماد على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل[1]. فشهدت أسواق المال في روسيا انخفاضات متلاحقة بلغت ذروتها في أغسطس 1998م.

❖ وفي الولايات المتحدة الأمريكية تأثر الحساب الجاري سلبيا، لينخفض بمقدار 2.75% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

❖ بالنسبة للدول النامية لا سيما الدول، التي تحتل السلع النفطية معظم صادراتها، فإنها قد تأثرت تأثرا كبيرا بانخفاض أسعار النفط نتيجة لانخفاض الطلب.

❖ كما تأثرت بعض الدول الإفريقية جنوب الصحراء بالأزمة، حيث كانت بعض الدول في جنوب شرق آسيا وخاصة ماليزيا تمثل لها أحد المصادر المهمة للاستثمار الأجنبي المنخفض التكلفة.

[1] شدا الخطيب ، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية ، مؤسسة طابا العابدين، الإسكندرية، 2002، ص45 .

خامسا: علاج الأزمة

لقد تضافرت الجهود الدولية والمحلية لاحتواء الأزمة:

1- الجهود الدولية :

تضافرت جهود صندوق النقد الدولي مع الجهات المحليـة لاحتواء الأزمـة، حيث قام صندوق النـقـد الدولي بطـرح ثلاثـة برامج إصلاح، وصادقت عليـها حكومـات كل من تايلانـدا وأندونيسيا وكوريا الجنوبية، حيث هدفت برامج الإصلاح الموقعة إلى ما يلي :

- الوفاء الفوري بالالتزامات الخارجية.
- الحد من تدهور العملات الوطنية.
- الحفاظ على التوازن المالي.
- كبح جماح التضخم.
- إعادة بناء النظام المصرفي وإصلاحه.
- إعادة تراكم الاحتياطات من العملات الأجنبية.
- إزالة الاحتكارات وإصلاح القطاع غير المالي المحلي.
- استعادة الثقة في الجدارة الائتمانية للقطاع المالي.
- الحد من تدهور الناتج المحلي.

ولكن بدلا من أن تؤدي برامج الإصلاح إلى تهدئة الأوضاع، عجلت بهروب رؤوس الأموال من المنطقة. ويمكن أن نميز بين مرحلتين: [1]

المرحلة الأولى: وقّع خلالها صندوق النقد الدولي ثلاثة اتفاقيات قروض طارئة مع كل من (تايلاندا وكوريا وأندونيسيا) وكانت الاتفاقيات متشابهة المضمون، حيث تضمنت ما يلي:

- يخصص جانب كبير من القروض للحكومات والبنوك المركزية لتمكينها من تعزيز قدرتها على خدمة الديون الأجنبية، وعلى تثبيت أسعار الصرف.

[1] أحمد يوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة ، القاهرة، 2001 ،ص86.

- ضمان توفير إطار اقتصادي كلي يتميز بتوازن الميزانية، وارتفاع أسعار الفائدة الاسمية، وتقييد الائتمان المحلي بما يتفق ومتطلبات استقرار أسعار الصرف.
- لقد كانت الأموال الموجهة لمساندة البلدان الآسيوية ضخمة (36 مليار دولار لأندونيسا، 8 ملايير دولار لكوريا، 17 مليار دولار لتيلاندا)، وكانت أول خطوة في إطار سياسات الإصلاح هي استعادة الثقة في الأسواق المالية. غير أن هذه الإجراءات منيت بالفشل، ولم يستطع الصندوق احتواء الأزمة واستعادة الثقة في الأسواق.

المرحلة الثانية: وتضمنت هذه المرحلة ما يلي:

- التأجيل والتعليق الجزئي لمدفوعات الديون الأجنبية وفقا لاتفاقيات جماعية بين الدائنين والمدينين كما (في حالة كوريا) أو وفقا لاتفاقيات فردية بين الدائن والمدين (كما في أندونيسا).
- ضمان الحكومات لخصوم البنوك التجارية، مع التركيز على إعادة هيكلة البنوك بدل إغلاقها.
- التخلي عن هدف تحقيق فائض الميزانية والتركيز فقط على محاولة التخفيف من العجز فيها.

إلى جانب الإبقاء على بعض المبادئ السابقة، كإصرار الصندوق على تثبيت أسعار الصرف، وتبني إجراءات هيكلية واسعة النطاق في مجالات التمويل والتجارة والرقابة على قطاع الأعمال[1].

[1] نادية العقون، مرجع سبق ذكره ، ص 108.

2- الجهود المحلية :

قامت حكومات دول جنوب شرق آسيا بإقامة هيئات متعددة، ولجان متخصصة أنيط بها إعادة هيكلة القطاع المالي، وخلق آليات لتصفية الأصول وتوفير رؤوس الأموال اللازمة لإعادة تمويل المصارف. ويمكن توضيح أبرز الجهود في التالي:

- **إعادة تنظيم القطاع المالي :**

لجأت الحكومة في تايلاندا إلى إغلاق معظم المؤسسات المالية، وأُغلقت بعض الشركات الماليَّـة والمصارف التجارية في كوريا الجنوبيَّة، وقامت اندونيسيا بإغلاق بعض المصارف لعـدة أسابيـع عقـب الأزمـة، بينـما لجأت ماليـزيا إلى تكثيف عمليات دمج المصارف والمؤسسات المالية التي اتسم أداؤها بالضعف.

- **إعادة تمويل المصارف :**

لجأت حكومات الدول المتضررة من الأزمة إلى حقن النظام المصرفي برؤوس الأموال اللاَّزمة لاستعادة نشاطاتها. وقد اختلفت تكاليف التمويل من دولة إلى أخرى، وكانت أقل تكاليف إعادة تمويل المصارف في ماليزيا نظرا لمحدودية تأثر قطاعها المالي مقارنة بالدول الأخرى، ولكبر حجم الاحتياطات التي كانت موجودة لديها قبل الأزمة.

- **الإصلاح الجزئي لنظام النقد الدولي:**

إن نظام النقد الدولي القائم أساسا على العولمة المالية التي تدفع الأسواق المالية للدول الناشئة أو في طريق النمو إلى فتح أبوابها أمام تدفقات المال الأجنبي، وهذا يعدّ تصرفا خاطئا، لأن الدراسات تشير إلى أن معظم الأزمات المالية تحدث فور التحرير المالي. إذن ينبغي على واضعي السياسات داخل هذه البلدان أن يعملوا على مراقبة تدفقات رأس المال إليها، بحيث يسمح بتدفقات رأس المال طويلة الأجل في

صورة استثمارات مباشرة واستثمارات ماليَّة، مقابل قيود تحد من تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل[1].

[1] أحمد يوسف الشحات، مرجع سبق ذكره، ص4.

المبحث الثالث: الأزمة الماليَّة العالميَّة لسنة 2008م ومستقبل الرأسمالية

إنَّ أزمة الرهن العقاري التي حدثت في الولايات المتحدة أدت إلى نشوء أزمة ماليَّة ماحقة قامت بدورها إلى أزمة اقتصادية خانقة، فكان لها أسوأ الأثر على بلدان العالم المختلفة متقدمة ونامية.

المطلب الأوَّل: تشخيص الأزمة المالية العالمية وأسبابها

إن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م تعدّ الأعنف في العصر الحديث لما لها من نتائج وخيمة على الاقتصاد العالمي برمته، لذلك سنحاول تفكيك خيوطها وتوضيح أسبابها.

أولا: تشخيص الأزمة المالية العالمية

رغم أن الأزمة الحاليَّة لم تظهر بشكل واضح حتى سنة 2008م، إلا أنَّها بدأت تتكون داخل الاقتصاد الأمريكي منذ عام 2000م، حين انخفضت أسعار الفائدة بشكل كبير لتصل إلى أقل من 1% والتي تزامنت مع فقاعة شركات الانترنت، ثم أخذت قيمة العقارات ترتفع وارتفعت معها أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بشكل مستمر، سواء في الولايات المتحدة أو غيرها من دول العالم، مقابل انخفاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاعات التكنولوجية والاتصالات الحديثـة، الأمر الذي أدى إلى إقبال الأمريكيين أفرادا وشركات على شراء المساكن والعقارات بهدف السكن أو الاستثمار طويل الأجل أو المضاربة. واتسعت التسهيلات العقارية إلى درجة أن المصارف قدمت قروضا حتى للأفراد غير القادرين على سداد ديونهم بسبب دخولهم الضعيفة، وفي عام 2006 نشب ما يسمى بأزمة القروض العالية المخاطـر التي أدخلت القطاع المصرفي الأمريكي في دوامة الخسائر والاضطرابات، وذهب ضحيتها آلاف المواطنين الأمريكيين.

وقد اندلعت أزمة القروض العالية المخاطر بسبب إقدام العديد من المصارف المختصة في قطاع العقار في الفترة ما بين سنة 2001 و2006 على منح قروض لمئات الآلاف من المواطنين ذوي الدخل المحدود وبدون ضمانات، متجاهلة بذلك قاعدة الحذر وتقييم المخاطر، واعتمدت المصارف هذا المنهج في ظرف اتسم بنمو غير مسبوق لقطاع العقار وانخفاض هام لنسب الفوائد المعمول بها، الأمر الذي أدى بعدد كبير من الأمريكيين إلى حد القناعة بأن الفرصة جد مواتية لشراء مسكن[1].

وتضخم حجم قطاع العقارات حتى وصل إلى ذروته، فانفجر في صيف 2007، حيث هبطت قيمة العقارات بنسبة تصل إلى 50% من قيمة العقار[2]. ولم يعد الأفراد قادرين على تسديد ديونهم حتى بعد بيعهم للعقارات المرهونة، وفقد أكثر من مليوني أمريكي لمساكنهم وأصبحوا مكبلين بالتزامات مالية طيلة حياتهم، ونتيجة لتضرر المصارف الدائنة بسبب عدم سداد المقترضين لقروضهم هبطت قيم أسهمها في البورصة، وأعلنت شركات عقارية عديدة إفلاسها، وما زاد الطين بلة :

1- قامت البنوك وشركات التمويل العقاري بالاتفاق مع مشتري العقارات على التأمين على سداد القروض في شركات التأمين مقابل أقساط، وعندما عجز المشترون عن دفع الأقساط كانت شركات التأمين مطالبة بالسداد، وعند تفاقم المشكلة عجزت هذه الشركات عن توفير السيولة اللازمة لدفع التعويضات فدخلت دائرة التعثر والإفلاس.

2- المقترضون أصحاب المنازل بإعادة رهن العقارات بعد تقويمها بمبالغ أكثر من قيمتها الأصلية، والحصول على قروض من مؤسسات أخرى التي بدورها

[1] صباح جاسم، أزمة النظام النقدي العالمي، من النشوء حتى المعالجة، على الرابطwww.annabaa.org تاريخ الاطلاع يوم 10-12-2012م.

[2] محمد أحمد زيدان، ورقة بحث مقدمة بعنوان فصول الأزمة المالية العالمية، أسبابها، جذورها وتبعاتها الاقتصادية في مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان ،يومي 13و14 مارس 2009، ص5 .

باعت هذه القروض إلى شركات الخصم (التوريق) التي أصدرت بموجبها سندات، وطرحتها في أسواق المال والبورصات للتداول.

3- تم إصدار أدوات مالية (مشتقات) للمضاربة على فروق أسعار هذه السندات وتم طرحها في الأسواق هي الأخرى، ويتم تداولها منفصلة عن السندات.

وهذا ما أدى إلى امتداد آثار الأزمة لعدد كبير من البنوك والشركات في الولايات المتحدة وحول العالم. وبدأت الأزمة تكبر ككرة الثلج وتنتشر لتشمل معظم الشركات المالية والعقارية. وهنا، بدأ الحديث عن أزمة مالية عالمية مصدرها الاقتصاد الأمريكي، ولكنها تتجاوز حدود الولايات المتحدة الأمريكية لتطول آثارها إلى معظم اقتصاديات دول العالم.

ثانيا: أسباب الأزمة المالية العالمية

يشير الباحثون والمختصون إلى أن هناك أسبابا متعددة أدت إلى نشوب الأزمة المالية منها أسباب مباشرة، وأسباب غير مباشرة:

1-الأسباب المباشرة:

أ- منح القروض العقارية بمخاطر عالية: شهدت أسواق العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية ازدهارا كبيرا خلال الأعوام 2001-2006 مما شجع البنوك على منح قروض عقارية بدرجات عالية من المخاطرة، دون أن تحصل على ضمانات كافية للسداد، وقد تنامت عمليات الإقراض العقاري إلى أن بلغت في نهاية 2006 حوالي 700 مليار دولار. ومن هنا بدأت تتزايد عمليات التوقف عن

سداد الديون العقارية حتى وصلت القروض المتعثرة التي لم يتمكن الأفراد من سدادها إلى أكثر من 100 مليار دولار[1].

وفي بداية 2007 زاد عدد العقارات التي أصبحت معروضة للبيع بنسبة 75٪ مما أدى إلى انهيار حاد في أسعار هذه الأصول.

ب-الزيادة الهائلة في توريق الديون العقارية securitization وهو ما قام به المهندسون الماليون في الولايات المتحدة، وأنه يمكن تحويل تلك القروض إلى أوراق مالية معقدة (توريق الديون) ويمكن عن طريقها توليد موجات متتالية من الأصول المالية، بناء على أصل واحد، حيث لم تكتفِ البنوك بالتوسع في القروض الأقل جودة، بل استخدمت المشتقات المالية لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي للتوسع في الإقراض، عندما يتجمع عند البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة وهو ما يطلق عليه التوريق، حيث إن البنك لم يكتفِ بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات، بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية. وتستمر العملية في موجة بعد موجة بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى. وهكذا أدى تركز الإقراض في قطاع واحد "العقارات" على زيادة المخاطر، وساعدت الأدوات المالية الجديدة "المشتقات" على تفاقم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض موجة تلو موجة.

وإذا تعثر مالكو العقارات عن السداد أو انخفضت قيمة العقارات في الأسواق، فإن حملة السندات يسارعون إلى بيع ما لديهم فيزيد العرض وينخفض سعرها، وتزيد الضغوط على كل من المؤسسات المالية وشركات التوريق. وهكذا يمكن القول إن التوريق بما

[1] فارة أبو يوسف، الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008 ،مرجع سبق ذكره ، ص 144.

ينتجه من تضخم لقيمة الديون وانتشار حملة السندات الدائنين وترتيبات مديونيات متعددة على العقار نفسه هو حجر الزاوية في حدوث الأزمة المالية[1].

ج- نمو نشاط المضاربة: إن النمو المتعاظم في حجم قطاع المضاربات لم يقابله حصول نمو حقيقي مماثل في القيمة الاقتصادية للمؤسسات المصدرة لهذه الأسهم، لذلك قد أجريت المضاربات في أسواق البورصات العالمية بصورة غير منضبطة، وغير مستندة إلى أسس اقتصادية سليمة، مما تسبب لاحقا في عرقلة التسديد وحدوث أزمة.

نتج توسع نشاط المضاربة في سوق العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية عن الأرباح العالية المحققة فيه، ومن التسهيلات الائتمانية الواسعة التي قدمتها البنوك للمستثمرين في هذا القطاع. وأدى إلى حصول فارق كبير بين أسعارها الحقيقية والسوقية، وعندما حصل تغير في المتغيرات المؤثرة في عوامل العرض والطلب حدثت الأزمة، التي سرعان ما انتقلت إلى الأنشطة الأخرى والدول الأخرى المرتبطة معها بعلاقات واسعة.

د- نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكلي على المؤسسات المالية الوسيطة: لا تخضع البنوك الاستثمارية للمنتجات المالية الجديدة، مثل المشتقات المالية على الرقابة من الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية، وبالتالي تشجع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية[2].

2- الأسباب غير المباشرة:

[1] محمد عبد الحليم عمر، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، ورقة بحث مقدمة في ندوة الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصاديات العربية، جامعة الأزهر، 11 أكتوبر2008م، ص12.

[2] جوزي جميلة، أسباب الأزمة المالية وجذورها، ورقة بحث مقدمة في مؤتمر الدولي حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي ، جامعة الجنان، لبنان، يومي 13 و14 مارس 2009م ،ص13 .

كانت وراء الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م العديد من الأسباب الغير مباشرة التي يمكن أن نلخصها في النقاط الرئيسية التالية:

أ- سيطرة عدم الثقة في الأسواق: إن سوء الأداء المالي وعدم فعالية الأدوات المالية الحديثة، دفعت باتجاه عدم الثقة في الأسواق، واتجه المودعون لسحب ودائعهم من البنوك الأمر الذي أدى إلى انعكاسات سلبية حادة على سيولة البنوك. وقد أدى إفلاس بنك "ليمان برذرز" إلى تعميق حدة الثقة. ويعتبر خطأ استراتجيا عدم إنقاذ هذا البنك من الإفلاس الذي رسخ وعمق حدة الأزمة المالية العالمية.

ب- التوسع المالي الضخم غير المنضبط: مع تزايد التوسع في إصدار الأنواع المتعددة من الأصول المالية المتنوعة، فقد زادت الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، حيث أصبحت هذه الأصول أكثر بكثير من حاجة وعبء الاقتصاد الحقيقي، مما أدى إلى اتساع كبير جدا في أعداد المدينين.

المطلب الثاني: نتائج الأزمة

لقد أخذت تداعيات هذه الأزمة تتفاقم منذ 2007م بشكل سريع، وتشير الأرقام المتاحة إلى أن الأسوأ في هذه الأزمة كان خلال الربع الأول ونهاية الربع الثالث وبداية الربع الرابع من عام 2008م، ويمكن أن نقسم أهم تداعيات الأزمة إلى:

أولا : تأثير الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي

لقد أدت أزمة سوق الرهن العقاري إلى إثارة المخاوف من نشوء ركود طويل في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو عامل سلبي جدا له تأثير في معدلات نمو الاقتصاد العالمي. فحسب صندوق النقد الدولي، انخفض معدل النمو العالمي إلى 5% عام 2007م، وإلى 3.9% عام 2008م، وإلى 3% عام 2009م. وحسب منظمة العمل الدولية، فإن الأزمة أدت إلى زيادة معدل البطالة العالمية من 6% عام 2007م إلى 6.1% عام 2009م، أي 210 ملايين عاطل[1].

[1] عبد الفتاح الجبالي، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد المصري، دراسات إستراتجية، مركز الأهرام الدراسات السياسية والإستراتجية، العدد 193،القاهرة، نوفمبر 2008م، ص30.

إن تراجع الاقتصاد الأمريكي القاطرة المحركة للاقتصاد العالمي يعني تراجع في الطلب الأمريكي على الطاقة والمواد الأولية والبضائع من الأسواق العالمية. وبالتالي تضرر العديد من الدول كاليابان والصين والدول المنتجة للنفط، التي تعتبر الولايات المتحدة أهم أسواقها.

ثانيا: تأثير الأزمة المالية على الاقتصاد الأمريكي

زادت هذه الأزمة من معاناة الاقتصاد الأمريكي، الذي يعاني بالفعل منذ سنوات من النمو المتباطئ نتيجة العجز التجاري، وظهرت أعراض هذه الأزمة على كافة مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي للولايات المتحدة على النحو التالي:

- ارتفاع حجم المديونية ليصل إلى 36 تريليون دولار، فقد ارتفعت الديون الحكومية لتشكل حوالي 64% من الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب ارتفاع مديونية الأفراد والشركات التي وصلت إلى 6 تريليون دولار، منها حوالي 2.9 تريليون دولار ديون أفراد نتيجة التمويل العقاري، وحوالي 4.18 تريليون دولار ديون على الشركات.
- تزايد تباطؤ الاقتصاد الأمريكي منذ شهر يناير 2008، حيث شهدت قطاعات الإسكان والتصنيع وحركة البيع والشراء ضعفا في أنشطتها نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأولية.
- تفاقم العجز في الميزانية، الذي وصل إلى أقصاه في الربع الأول من عام 2008، حيث أصبح يمثل 9.2% من الناتج المحلي الإجمالي[1].
- كثير من البنوك ومؤسسات الرهن العقاري وشركات التأمين وصناديق التحوط عانت من خسائر كبيرة نتيجة التخلف عن دفع الرهن العقاري أو تخفيض قيمة الرهن، والجدول الموالي يعرض أكبر الخاسرين إلى غاية أوت 2008م.

[1] إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، مجلس الغرف السعودية 10 أكتوبر 2008.

الجدول رقم 3:البنوك الخاسرة جراء الأزمة المالية لسنة 2008م

البنوك الأولى المتأثرة بالأزمة	الخسائر إلى غاية أوت 2008م	مصير المدراء التنفيذيين	انخفاض في سعر السهم %
Citigroup	54.6	أستبدل	-58%
Merrill lynch	51.8	أستبدل	-62%
UBS	38.2	أستبدل	-63%
HSBC	27.4	باق	-6%
Wachovia	22	أستبدل	-61%
Bank of america	21.2	باق	-31%
IKB	15.9	أستبدل	-83%
Royal Bank of Scotland	15.2	باق	-53%
Washington MUTUAL	14.8	باق	-86%
Morgan Stanley	14.4	باق	-30%

Source: Bank losses, Hall of shame, Finance & Economics, Economist Magazine, disponible sur le site web : http://www.economist.com/finance/displaystory.cfm?story_id=11897636

يتضح لنا، من الجدول، الخسائر الفادحة التي تعرض لها القطاع المصرفي الأمريكي، حيث نرى أن البنوك القيادية في الولايات المتحدة الأمريكية تعرضت معظمها للإفلاس، بالإضافة إلى نتائج أخرى يمكن أن نذكر منها:

- إفلاس بنك (وليمان برذر) وهو يعتبر رابع أكبر بنك في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قدرت ديونه بحوالي 613 مليار دولار، منها 160 مليار دولار لعملاء خارج الولايات المتحدة. وهكذا هبطت أسهم البنك إلى 90 % من قيمتها، وقدرت خسائره بـ 7 مليار دولار[1].
- تراجع عمليات بناء المساكن بنسبة 6%، وتراجعت أسعار المساكن بـ 10%.

[1] عبير شابي، يوم دراسي حول الأزمة المالية العالمية الراهنة... مفهومها، أسبابها وانعكاساتها، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي يوم 03 فيفري 2009م، ص2 .

- بالإضافة لما سبق، قدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إجمالي الخسائر الاقتصادية الأمريكية بسبب أزمة الرهن العقاري بحوالي 350-540 مليار دولار، بينما قدر صندوق النقد الدولي هذه الخسائر بحوالي 945 مليار دولار. ومهما كانت درجة الدقة في الأرقام، فإنها تبين مدى خطورة الأزمة التي يمر بها الاقتصاد الأمريكي من حيث حجمها.

وتشير الأرقام إلى أن الأزمة امتدت إلى مناطق مختلفة من العالم، ففي دول الاتحاد الأوروبي تراجعت أسعار العقارات وخاصة في إسبانيا، كما تراجع معدل النمو، حيث خفضت مفوضية الاتحاد الأوروبي توقعاتها للنمو الاقتصادي في منطقة الأورو إلى 8.1% نتيجة للشكوك حول مصير الاقتصاد العالمي، كما حذر وزراء مالية دول منطقة الأورو والبنك المركزي الأوروبي من ارتفاع معدلات التضخم التي وصلت إلى 5.3% نتيجة لاقتران ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية مع التباطؤ الاقتصادي وانخفاض ثقة المستهلكين[1].

ثالثا: آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية

لقد تأثرت الدول العربية بالأزمة العالمية، لأنها تعدّ جزءا من منظومة الاقتصاد العالمي، غير أن درجة تأثيرها تختلف من دولة عربية لأخرى، نتيجة لاختلاف درجة الاندماج والانفتاح على الاقتصاد العالمي، ومنه يمكننا أن نقسم الدول العربية إلى قسمين حسب درجة انفتاحها.

دول عربية ذات انفتاح اقتصادي ومالي مرتفع، وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي وهي السعودية، والبحرين، وعمان، وقطر، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، ومجموعة

[1] طالب دليلة، ورقة بحث مقدمة بعنوان الأزمة المالية الراهنة وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره ، ص17 .

الدول العربية ذات درجة الانفتاح المتوسط والمنخفض وتشمل الأردن، ومصر، وليبيا، وتونس، والجزائر.

1 – آثار الأزمة المالية على دول مجلس التعاون الخليجي :

انعكست تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي الست، لأنها تعتمد بالأساس على موارد النفط، وهو ليس بمنأى عن تأثيرات الأزمة التي انتقلت إلى الاقتصاد الحقيقي، والنفط سلعة كباقي السلع الأخرى، تتأثر بالتطورات التي تحدث في سوقها، وأن العديد من المنظمات الدولية وفي مقدمتها منظمة الدول المصدرة للنفط (opec) أكدت في تقاريرها الشهرية التي تهتم بمراقبة السوق وأسعار وكميات إنتاج النفط والطاقة بشكل عام، على أن أهم الآثار المباشرة للأزمة المالية العالمية على سوق النفط تمثلت في تذبذب الطلب العالمي على النفط الخام نتيجة لتطورات الاقتصاد العالمي.

وبالرجوع إلى أسعار هذه السلعة الإستراتجية، نلاحظ أنها قد وصلت إلى أرقام قياسية قبيل اندلاع الأزمة العالمية، وثم انخفضت قرابة 50% ليصل سعر البرميل إلى 77 دولار للبرميل، وهو ما أثر في صادرات دول مجلس التعاون الخليجي، وانعكس سلبا على معدلات النمو الاقتصادي التي انخفضت إلى 4.2% في عام 2009م مقابل 5.7% عام 2008م. ومن ناحية أخرى، تشير التقديرات إلى أن صناديق الثروات السيادية التي تستثمرها دول الخليج في الولايات المتحدة وأوروبا والتي قدرت أصولها في ماي بـ 1500 مليار دولار عرفت تراجعا في مداخيلها بنسبة 30% وخسرت 450 مليار دولار، وهي قيمة تساوي دخل دول الخليج من النفط لعام كامل[1].

كما تأثرت أسواق المال كذلك، فقد ارتفعت في النصف الثاني من عام 2008م معدلات الفائدة على الودائع المتداولة بين البنوك بشكل حاد. فعلى سبيل المثال، ارتفعت في

[1] عماد موسى، أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية، قناة أسواق رأس المال، المعهد العربي للتخطيط، مارس 2009.

دولة الإمارات العربية المتحدة معدلات الفائدة لثلاثة أشهر بمقدار 2.3 نقطة مائوية في غضون ثلاثة أشهر، وما زال هذا الارتفاع مستمرا بالرغم من تخفيض معدلات الفائدة الواقعة تحت سيطرة السلطات النقدية، مثل سعر الخصم. وبالرغم من تراجع معدلات الفائدة على الودائع الدولارية الدولية، كما ارتفع الفارق بين العائد على سندات الشركات الصادرة في دول مجلس التعاون الخليجي ومعدل الفائدة على الودائع الدولارية الدولية من 1.45% في نهاية عام 2007م إلى 5% في نهاية عام 2008م. وتدل هذه المؤشرات على شح السيولة في أسواق الائتمان لدول مجلس التعاون الخليجي.

2-تأثير الأزمة المالية في باقي الدول العربيَّة الأخرى :

حالة الجزائر : مما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات العالميَّة تأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية، وإن كان بنسبة أقل مقارنة بالدول الأخرى، وذلك للأسباب التالية :

- عدم وجود سوق ماليَّة بالمعنى الفعلي في الجزائر.
- عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائريَّة بالبنوك العالميَّة بالشكل الذي يؤثر فيها.
- انغلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي، ذلك أن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على التصدير باستثناء المحروقات، وذلك ما يجعله في مأمن من أي كساد قد يصيب الاقتصاد العالمي، والكثير من الدول التي تعتمد على صادرات قد تتأثر بالركود والكساد في الدول المستهلكة لمنتجاتها.

وباعتبار الجزائر من الدول العربية المصدرة للبترول، الذي أسهم في ارتفاع المداخيل خلال النصف الأول من سنة 2008م، والذي جعل الجزائر في وضع مالي مريح إذ قدر

احتياطي الصرف نهاية سبتمبر 2007م بـ130 مليار دولار، إلا أن تراجع الأسعار بدأ يشكل بالنسبة للدول النفطية ضغطا مستمرا، مما كان له أسوء الأثر على مداخيل الجزائر[1].

أما عن تأثيرات الأزمة المالية على القطاع المصرفي، فتشير التقارير الاقتصادية بأن الجزائر في منأى من تداعياتها، نظرا لعدم مخاطرتها في مجال التوظيف المالي، فضلا عن عدم ارتباط البنوك الجزائرية بالشبكات الخارجية. إلا أنها عطلت نسبيا عملية الخصخصة الجزئيـة لرؤوس الأموال البـنوك الجزائريـة كما هو الحال القرض الشعـبي الجزائري< CPA > وبنـك التنميـة المحليـة < BDL > نتيـجـة لانحسـار رؤوس الأمـوال بسبـب الأزمـة وتجميد معظم المستثمرين الكبار من انتشارهم للخارج.

رابعا : طرق مواجهة الأزمة المالية

من أجل مواجهة الأزمة الماليَّة العالميَّة اتخذت الولايات المتحدة الأمريكيَّة العديد من الإجراءات نذكر منها :

1- تطبيق خطة الإنقاذ على مراحل، يتم السماح للخزينة الأمريكيَّة بشراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار في المرحلة الأولى، مع إمكانية زيادة هذا المبلغ إلى 350 مليار دولار بطلب من الرئيس الأمريكي.

2- يمتلك الكونغرس الأمريكي حق النقض الفيتو على عمليات شراء الأصول الهالكة التي تتجاوز المبالغ المحددة، وفي كل الأحوال لا يجوز أن يزيد السقف لعمليات الشراء عن 700 مليار دولار.

3- تحصل الدولة على حصتها من رؤوس أموال وأرباح الشركات التي تستفيد من خطة الإنقاذ، وهذا معناه أن الدولة ستحصل على أرباح مجزية إذا تم تجاوز هذه الأزمة المالية وانتعشت الأسواق.

[1] فريد كورتل، مرجع سبق ذكره، ص23 .

4- تم تكليف وزير الخزانة الأمريكية بالعمل والتنسيق مع البنوك المركزية والسلطات في الدول الأخرى من اجل وضع خطط إنقاذ من الأزمة المالية العالمية على نمط خطة الإنقاذ الأمريكية.

5- أقرت الخطة رفع سقف الضمانات للمودعين من 100 ألف مليار دولار أمريكي إلى 250 ألف دولار أمريكي لمدة عام واحد.[1]

6- أقرت الخطة إعفاءات ضريبية بقيمة تصل إلى 100 مليار دولار للشركات وللطبقة الوسطى.[2]

7- نصت الخطة على إجراءات لحماية المالكين المهددين بمصادرة عقاراتهم (بيوتهم)، علما أنه كان من المقرر تنفيذ حوالي مليوني إجراء يتعلق بمصادرة العقارات (البيوت) في العام 2009.

8- أكدت الخطة على منع دفع التعويضات الكبيرة جدا لصالح مديري الشركات والمسؤولين فيها والذين يتم تسريحهم أو يستقيلون من الشركات التي باعت أصولا لوزارة الخزانة الأمريكية.

9- أكدت الخطة على ضرورة منع دفع التعويضات التي تشجع مديري ومسؤولي الشركات على مخاطر ومغامرات ومجازفات غير آمنة العواقب ولا جدوى منها.

10- حددت خطة الإنقاذ المكافآت المالية لمديري ومسؤولي الشركات (والذين يستفيدون من التخفيضات الضريبية) بقيمة 500ألف دولار.

11- نصت الخطة على ضرورة استرجاع العلاوات التي تم دفعها لمديري ومسؤولي الشركات عن أرباح متوقعة لم تتحقق بعد.

---

[1] أزمة القروض العقارية متاح على الرابط التالي www.aljazeera.net/encyclopedia/economy تاريخ الاطلاع يوم 2014/06/14.

[2] أحمد زغراد، فصول الأزمة المالية العالمية: أسبابها جذورها وتبعاتها الاقتصادية متاحة على الرابط التالي iefpedia.com/arab ص 17، تاريخ الاطلاع يوم 2018/05/05.

12- نصت الخطة على تكليف مجلس رقابة يشرف على تنفيذ خطة الإنقاذ، وهذا المجلس يضم رئيس الاحتياطي ووزير الخزانة الأمريكية ورئيسها.

13- يراقب مكتب المحاسبة العامة (التابع للكونغرس) عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات، ويحافظ هذا المكتب على حضوره في وزارة الخزانة الأمريكية.

14- نصت الخطة على تعيين مفتش عام مستقل يراقب قرارات وزير الخزانة.

15- نصت الخطة على أن القضاء يدرس القرارات التي يصدرها وزير الخزانة.

16- نصت الخطة على إجراءات محددة ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات.

17- تنص الخطة على السماح للدولة بتدقيق ومراجعة شروط منح القروض العقارية لمقترضين يواجهون صعوبات في السداد.

18- نصت الخطة على مساعدة وإعانة البنوك المحلية الصغيرة التي طالها الضرر بفعل أزمة الرهن العقاري.

المطلب الثالث: مستقبل الرأسمالية بعد أزمة 2008م

في خضم هذه الأزمات المالية المتكررة أصبح هناك تساؤل مطروح في الأذهان، مفاده: ما هو مستقبل النظام الرأسمالي ؟ وما هي قدرته على مواجهة تلك الأزمات؟.

1 -القدرة على التكيف:

لقد أثبتت الرأسمالية تاريخيا بأن لها القدرة على التعايش مع المتناقضات التي تواجهها بفضل إعادة النظر في أساليب إدارة وتنظيم الاقتصاد الرأسمالي على المستويين المحلي والدولي، بحيث تشكلت الآن آليات من نوعين[1] : نوع يوضع في التطبيق على الصعيد الدولي ونوع آخر يطبق على الصعيد المحلي. وهدفهما هو تصحيح أسلوب عمل

[1] فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، مرجع سبق ذكره.ص 158.

قوانين الاقتصاد الرأسمالي. وهكذا أعيد النظـر في آليــة الأسعـار، وأصبح التضخم آلية من آليات عمل الرأسمالية، كما استخدمت آلية التخطيط، واكتسبت التجارة أهمية كبرى في إدارة الأزمة الاقتصادية وتصدير الأزمة إلى هذه البلدان النامية، واستخدمت المديونية الخارجية أداة من أدوات التكيف، وتشكلت آليات النقل الدولي للأعباء التي تواجه الاقتصاد الرأسمالي.

وعلى أرض الواقـع، نلاحظ أنه كلما واجهت الرأسمالية تحديات إلا وخرجت منها منتصرة، وإن كلفها تقديم العديد من التنازلات من أجل التوصل إلى مخرج من المأزق الجديد. فمثلا بعد حدوث أزمة الكساد العظيم واجهت الرأسمالية تحديا خطيرا تمثل في انهيار فلسفة الليبرالية التي تؤمن بقوى السوق. فعملت الرأسمالية على تجديد نفسها عن طريق التنازل عن بعض ثوابت النظام الرأسمالي بأن هناك يد خفيـة تؤدي إلى التوازن، وضرورة التعجيل بالتدخل الحكومي في الاقتصاد الوطني بهـدف العودة إلى الاستخـدام الشامـل. وهكذا استعـادت الرأسمالية عافيتها، ولكن بوجه جديد أكثر تدخلي من قبل الدولة.

وبعد الحرب العالمية الثانية، خرجت الرأسمالية من الحرب، وهي تواجه تحديا خطيرا يهددها بالزوال ويتمثل في تقلص السوق الرأسمالية العالمية باطراده لصالح الاشتراكية، وهذا لقيام الاشتراكية في روسيا القيصرية في نهاية الحرب العالمية الأولى. وعندئذ انقسم الاقتصاد العالمي إلى قسمين، ولكن مع ذلك ظلت الاشتراكية محاصرة في بلد واحد. ولكن مع نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبح الاقتصاد الاشتراكي اقتصادا عالميا إلى جانب الاقتصاد الرأسمالي، وهذا راجع إلى تحرير المستعمرات التابعة للأقطاب الرأسمالية. وبدأت في مواجهة مهمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعقدة، وأخذت تعيد النظر في نمط تقسيم العمل الدولي، الذي كان يفرض عليها التخصص في تزويد الاقتصاد الرأسمالي العالمي بالخامات الطبيعية، التي وجدت في الاقتصاد الاشتراكي ملجأ لها.

وفي هذا الإطار الجديد، راحت الرأسمالية تحاول محاصرة التحديات التي تواجهها والالتفاف حولها، ثم وضعها في خدمتها. فهذه الرأسمالية التي تجدد قواها الإنتاجية بفضل الثـورة التكنولوجـية استطاعـت أن تسبـق الاقتصـاد الاشتـراكي من حيـث الكفـاءة الإنتاجيــة، ومن حيث القدرة على تدويل الحياة الاقتصادية، إنها مرونة هائلة صارت تتمتع بها الرأسمالية المعاصرة.

2-انهيار الليبراليَّة الجديدة :

في ظل الأزمة الماليَّة العالميَّة السائدة، تجد الليبراليَّة الجديدة نفسها مضطرة للبحث عن بدايات التاريخ للرأسمالية الجديدة، بعد أن أثبتت بأنَّ عدالة السوق أصبحت أمرا غير وارد، بعد أن صار واضحا أن بمقدور أسواق المال إيقاع الاضطراب في منظومة الاقتصاد العالمي المتشابكة كلها. وعلى الأرجح "ستتضافر أطياف ماركس وأطياف سميـث للمزيد من لجم رأس المـال، لإرغامـه على الإمسـاك بغرائـزه المنفلتـة في الربـح، وإخضـاع السوق لنوع من ضوابط وبرمجة، أي جعله كيانا مجتمعيا أكثر، وفرديا أقل"[1].

ومن الواضح أن تداعيات الأزمة الماليَّة قد حسمت ثلاثة أمور أساسية :

- أن الاقتصاد العالمي لن يعود إلى ما كان عليه قبل اندلاعها.
- أن هذه الأزمة كانت بمثابة إعلان مدوٍّ عن إفلاس فلسفة الليبراليَّة الجديدة، وأكدت ضرورة تدخل الدولة بوضع ضوابط على عمليات المضاربة.
- فقـدان الولايـات المـتحـدة مكانتـها بوصفها الدولــة العظـمـى في النظـام المـالي العـالمــي، وسيغدو النظام المالي العالمي متعدد الأطراف، وقال بول فولكر (PAUL VOLKAR) الرئيس الأسبق للبنك الفيدرالي الأمريكي "إن النظام المالي الجديد، مع المساهمين الموهوبين فيه وكل المكافآت الغنية التي يوفرها، قد فشل

[1] عبد المنعم السيد علي، ورقة بحث مقدمة بعنوان مستقبل النظام الرأسمالي واستقراره في ظل الأزمات المالية العالمية والعولمة المالية في إطار المؤتمر العاشر العلمي بعنوان الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، يومي 19 و20 ديسمبر 2009م، ص18

في امتحان السوق، وإن نوع الرأسمالية الجديدة قد خلق نظاما ماليا هشا كما هو واضح، أسفر عن غنى لا يمكن تصوره بالنسبة إلى البعض، وفي الوقت ذاته راح يعرض النظام ككل بشكل مستمر لخطر انهيار مروع".[1]

وأما (بيل غايتس) رئيس مجلس إدارة شركة مايكروسوفت العملاقة، وأثناء مشاركته في منتدى دافوس الاقتصادي، فقد انتقد بشدة النظام الرأسمالي العالمي، مطالبا بضرورة شق طريق اقتصادي ثالث يوازن بين الربحية والمسؤولية الاجتماعية،[2] ولا نجد أي نظام يستطيع أن يحقق كل هذا إلا النظام الاقتصاد الإسلامي.

[1] نفس المرجع السابق.ص18.

[2] نفس المرجع السابق.ص21.

خلاصة الفصل :

لقد شهد العالم العديد من الأزمات الماليَّة عبر العصور وعلى رأسها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 م، كما عرف عدة وصفـات للعلاج ابتداء من كينز لسنة 1929م، الذي أقر بوجوب تدخـل الدولة في الحياة الاقتصادية، مرورا بفريدمان والكلاسيك بعد أزمة السبعينات التي عجلت بالعودة إلى الليبرالية المتوحشة وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حتى انفجرت أزمة الرهون العقارية التي أجبـرت العالم بأسره إلى الرجوع لكينز مرة أخـرى، فكـل هذه الوصفات اعتبرت دواء مسكـنا للألـم فقـط، مـما سمـح لموضوع الاقتصاد الإسلامي بالخروج إلى الساحة، وخاصة بعد الأزمة العالميَّة التي بينت للعالم بأسره عدم تأثـر البنوك الإسلاميـة بهذه العاصفة الهوجـاء، مـما توجـب عليـنا دراسـة الاقتصـاد الإسلامي ومكوناته المانعة للأزمات الماليَّة التي أصبحت كابوسا بالنسبة للمفكرين الماليين، وهذا ما سنتناوله في الفصل الثالث الموالي.

الفصل الثالث :

الاقتصاد الإسلامي و ضوابط منع الأزمات المالية

تمهيد :

الاقتصاد الإسلامي مجموعة المبادئ والأصول الاقتصادية التي تحكم النشاط الاقتصادي للدولة الإسلامية، التي وردت في نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية. إذن فهو مختلف عن الاقتصاد الوضعي المنبثق من المدرسة الطبيعية والكلاسيكية والكينزية والنقدية، إنما هو جزء من الإسلام، ويمكن تطبيقه بما يتلاءم مع ظروف الزمان والمكان. يعالج الاقتصاد الإسلامي مشاكل المجتمع الاقتصادية وفق المنظور الإسلامي للحياة. ولعله الوقت الأكثر مناسبة لإثبات حيوية هذا الاقتصاد، بعد الأزمات المالية المتكررة التي عرفها النظام الرأسمالي، وخاصة بعد أزمة الرهون العقارية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن النظام المالي والنقدي اليوم بحاجة إلى ضوابط الاقتصاد الإسلامي، تلك الضوابط التي جاء بها الإسلام منذ أكثر من أربعة عشر قرنا، وطبقها المسلمون بكل حذافيرها، فلم يشهد تاريخهم أزمات عاصفة، كالتي حدثت في الحضارة الغربية، وبالتالي لابد من الاهتمام أكثر بهذا الاقتصاد الرباني.

المبحث الأول: الاقتصاد الإسلامي ونشأته.

المبحث الثاني:الأدوات الاستثمارية وضوابط منع الأزمات في الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الثالث: آليات عمل البنوك والأسواق المالية في الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الأول : الاقتصاد الإسلامي ونشأته

اعتنى الدين الإسلامي بجميع جوانب الحياة والعلاقات الاقتصادية بين الناس، فنظمها وربطها بالأصول الاقتصادية التي نصت عليها المصادر الشرعية. فعند بزوغ الإسلام، كانت الحياة الاقتصادية بسيطة والمشكلات الاقتصادية محدودة، لأن النشاطات الاقتصادية كانت تقتصر على الزراعة والرعي والتجارة. ولكنها تطورت فيما بعد مع تطور الإنسان، غير أن نظرة الإسلام للمشاكل الجديدة هي نظرة ثابتة، بسبب الميزات التي يمتاز بها، من ثبات وشمولية ومرونة.

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد الإسلامي وأهم خصائصه

بعد وقوع أزمة الرهن العقاري للولايات المتحدة الأمريكية عادت الأضواء مجددا تلقى على الاقتصاد الإسلامي، لما له خصائص ومميزات عديدة ومتعددة ولما له تركيبة مختلفة عن باقي الأنظمة الاقتصادية.

أولا : تعريف الاقتصاد الإسلامي

إن علماء الاقتصاد الإسلامي اجتهدوا في وضع تعريفات له، كل حسب نظرته وتصوره، نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: هو "مجموعة الأصول العامة التي نستخرجها من القرآن والسنة لبناء الاقتصاد الذي نقيمه على أساس تلك الأصول حسب بيئة كل عصر".[1]

[1] محمد عبد الله العربي، الاقتصاد الإسلامي في تطبيقه على المجتمع المعاصر، مكتبة المنار، الكويت، د ت ن ،ص 38

التعريف الثاني: هو "علم يعتني بقواعد النشاط الإنساني في الحصول على حاجاته المتعددة الضرورية والكمالية، وعناصر الإنتاج، والتداول، والتوزيع، وحقوق الأفراد الاقتصادية وحدود مصلحتهم تجاه مصلحة الجماعة"[1].

التعريف الثالث: "هو العلم الذي بالقوانين التي تنظم الثروة، من حيث انتاجها واستبدالها و توزيعها و استهلاكها و صيانتها على وجه يسد حاجة الشعب و الدولة في نظر الاسلام "[2].

ثانيا :خصائص الاقتصاد الإسلامي

يتميز الاقتصاد الإسلامي بصفات تختلف عن باقي الأنظمة الاقتصادية الأخرى لأنها مستمدة من الشريعة الإسلامية ومن بينها نذكر[3]:

- الاقتصاد الإسلامي اقتصاد إلهي، أي أن الله هو واضعه وبالتالي فان أصوله وتشريعاته ثابتة غير قابلة للتغيير أو التبديل مع تغير الأمم على مر الزمن، ولكن هذا لا يمنع من وجود بعض الجزيئات القابلة للتغيير عن طريق الاجتهاد العلمي وتراعى فيها المصلحة العامة، لأن الاقتصاد الإسلامي يعتمد على القاعدة الفقهية التي تقول أن الشريعة مبنية على التسيير ورفع الحرج لقوله تعالى " وما جعل عليكم في الدين من حرج" (الحج/78).
- الاقتصاد الإسلامي هو اقتصاد عقائدي وهي من أهم خصائصه.
- الاقتصاد الإسلامي هو اقتصاد أخلاقي، بحيث على المسلم أن يتحلى بالصفات الحميدة التي دعا إليها القرآن والسنة النبوية الشريفة ومن هذه الصفات ما يلي:

[1] عبد الكريم عثمان ، معالم الثقافة الإسلامية، الطبعة الرابعة ، دار اللواء للنشر، السعودية، سنة 2003، ص 234.

[2] سعد بن حمد اللحياني. مباديء الاقتصاد الاسلامي متاح على الرابط التالي https://drive.uqu.edu.sa/_/jhzahrani/files/Economy.pdf تاريخ الاطلاع يوم 2018/02/02

[3] رحماني أسماء، ديلمي فتيحة، مبادئ الاقتصاد الإسلامي وخصائصه متاح على الرابط التالي: ifpedia.com تاريخ الاطلاع يوم 2017/01/12

*التحلي بالأمانة والصدق في كل معاملاته لقوله تعالى:" يأيها اللذين أمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون" (الأنفال /27).

*على المسلم مراعاة الحلال والحرام، في ممارسة النشاط الاقتصادي وذلك بفعل ما أحل الله علينا وتجنب ما حرمه علينا " وأحل الله البيع وحرم الربا". (البقرة/275).

– الاقتصاد الإسلامي هو اقتصاد واقعي لا يميل إلى الخيال فهو واقعي في غايته وطريقته، لأنه يستهدف في مبادئه الغايات التي تنسجم مع واقع الإنسانية، وواقعية الاقتصاد الإسلامي أنه يستمد مقوماته من الواقع المعاش فلا يحلق بالمسلم في خيالات يتعذر تحقيقها، مثل ما هو الحال في الاقتصاد الاشتراكي الذي يؤمن بالمساواة المطلقة أوفي الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتقد أنه ليس هناك تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع .

في حين تبدو واقعية الاقتصاد الإسلامي في نظرة الإسلام للفرد المستمدة من إمكانياته وظروف بيئته، فلا يحمله من تكاليف إلا ما يطيقه " لا يكلف الله نفسا إلا وسعها " (البقرة /286) . كما لا يقبل الإسلام من الإنسان القادر على الكسب التعطل عن العمل بل يفرض عليه السعي ويقدم له يد العون ويرشده، فاليد العليا خير من اليد السفلى والمؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، حتى يحقق لنفسه حياة عزيزة تغنيه عن المذلة والمسكنة.

- خاصية الشمولية التي يتمتع بها الاقتصاد الإسلامي، فهو إلى جانب اهتمامه بالجانب المادي يهتم بالجوانب الروحية والأخلاقية وتضمنه لكافة الاحتياجات البشرية، أي العمل على توفير ضروريات الحياة من مأكل ومشرب مسكن تعليم رعاية صحة حرية وغيرها من الحاجات، بالإضافة إلى ذلك فهو يعمل على الرقي بالقيم الأخلاقية مثل الأخوة والصدق والعدالة، ولذلك فهو اقتصاد هادف يجمع ما بين العقيدة والأخلاق بعكس الأنظمة الأخرى التي تركز اهتمامها على الجانب المادي فقط.

- خاصية التوازن بين الروحية والمادية، فلقد منع الإسلام التفرغ للعبادة وجمع بين العبادة والعمل كما قال تعالى :"فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون" (الجمعة/10). كما يخلق الإسلام التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة على نقيض النظاميين الشائعين (الرأسمالي والاشتراكي). ومن أوضح الأمثلة على ذلك موقف الشريعة الإسلامية من الملكية فقد أباحت للأفراد أن يتملكوا لأن في ذلك إشباعا لدافع فطري أصيل، ولكن الشريعة تقيد حق الملكية بقيود كثيرة فتضع قيودا على طريقة التملك وقيودا على طرق تنمية الملك وقيودا على الإنفاق وعلى الاستهلاك وقيودا على كل العمليات الاقتصادية التي تتبادل بواسطتها المنافع والأموال، وبعض هذه القيود أخلاقية يقوم عليها الإيمان، وبعضها الأخر قانوني تقوم عليه السلطة والهدف من ذلك هو إقامة القسط بين الناس وإشاعة والتكافل والتراحم بينهم.[1]

بالإضافة إلى بعض مميزات الأخرى نذكر منها [2]:

- المرونة والعموم، فأحكامهما نافذة على جميع الناس دون استثناء مما رفع معه الحرج وحقق العدل بينهم، كما أنها تتناول جميع مستجدات الحياة.
- عدم التغيير والتبديل على مر الزمن، فما كان حلالا فهو حلال إلى الأبد وما كان حراما فهو حرام إلى الأبد، وعدم التغيير والتبديل لا يعني توقف وتجميد النصوص والأحكام مع مستجدات الحياة، وإنما هذا الثبات لحماية الاقتصاد الإسلامي وقواعده من شر الفساد ومن التأثير الوضعي على الأحكام الشرعية وفق ما تمليه الأهواء والشهوات.

[1] عبد الأخر عماد، خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي دراسة ميسرة متاح على الرابط التالي www.rhmah-Hl .120080 vs users.com تاريخ الاطلاع يوم 2017/02/15.

[2] رحماني سناء، ديلمي فتيحة ، مرجع سبق ذكره ،ص18.

فقد رسم الشرع السياسة الاقتصادية المثلى التي لا تعترف بالأزمات والمشاكل التي يعرفها اليوم، ومن الأحكام الثابتة في المجال الاقتصادي على سبيل المثال: تحريم الربا في قوله تعالى " وأحل الله البيع وحرم الربا " (البقرة/275) ، ووجوب أداء الزكاة قال تعالى " خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها " (التوبة/103)، وجوب الوفاء بالعقود في قوله :"يأيها الذين أمنوا أوفوا بالعقود" (المائدة/01) ، وتحريم أكل المال بالباطل قال تعالى "ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون"(البقرة/188).

- مرونة الاجتهاد النظري والتطبيقي فلم يقف الاقتصاد الإسلامي على حد مبادئ والأصول فقط بل نزل إلى التطبيق منذ عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن خلال تلك الممارسات برزت مشكلات ومواقف استلزمت إعمال الاجتهاد لتذليلها لأنه لم يرد لها ذكر في القرآن ولا في السنة.

المطلب الثاني :الموازنة العامة والأنشطة الاقتصادية في بداية تاريخ الاقتصاد الإسلامي

كان النظام الاقتصادي الإسلامي في عهد الرسول قائم على أساس إشباع حاجات فقراء المسلمين، وكان يستلزم الأمر في ذلك الحين ضرورة الحصول على الأموال اللازمة للإنفاق من أجل تحقيق هذا الهدف، وكان يكتفي في ذلك الوقت بالأموال التي يتبرع بها الصحابة للإنفاق منها على فقراء المسلمين. وهذا نتيجة لمحدودية النشاط الاقتصادي في ذلكم الوقت.

أولا :الموازنة العامة في بدايات الاقتصاد الإسلامي

لم تكن الزكاة إجبارية بل طواعية واختيارية وعندما هاجر الرسول صلى الله عليه سلم إلى المدينة بدأ يظهر شكل الدولة الإسلامية ، وازداد عدد المسلمين وأنزلت الآيات التي أوجبت على المسلمين الزكاة في أموالهم، وتولت السنة النبوية بيان شروط التي يجب توافرها في المزكي وفي المال نفسه، واكتشاف العديد من مصادر الأموال الأخرى وتبيان طريقة تقسيمها.

1-موارد الدولة :

عرفت آنذاك العديد من الموارد يمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

أ- **الأموال الناتجة من النشاط الجزئي:** وهو خاص بما غنمه المسلمون في حروبهم[1]، وقد قسمت بنص قرأني في قوله تعالى:"وأعلموا إنما غنمتم من شيء فان لله خمسه وللرسول ولذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم أمنتم بالله".(الأنفال/41).

ب-**الفيء:** والفيء هو كل مال وصل المسلمون عفوا من غير قتال ولا بإيجاف خيل ولا ركاب[2]، وقد نص القرآن الكريم على الفيء بقوله تعالى "ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل " (الحشر/07).

ج-**العشور**: أخذت من أصل مقدار الضريبة التي فرضت على مستثمري الأراضي في الدولة الإسلامية عملا بأحكام الآية "وأتوا حقه يوم حصاده" (الأنعام/141).

د -**الزكاة** : فرض الله على المسلمين الإنفاق في سبيله لمصلحة العامة ولرعاية الفقراء والمساكين في المجتمع الإسلامي منذ فجر الدعوة، وهي تشمل أنواع محددة من المال كالثروات النقدية وعروض التجارة وصنوفا من الثروات الحيوانية، وصنوفا من الثروة الزراعية، وقد فرضت من السنة الثانية للهجرة " إنما الصدقات للفقراء والمساكين .." (التوبة/60) وكانت أصناف الأموال التي تأخذ منها الزكاة كما يلي[3]:

---

[1] عامر محمد نزار جلعوط، فقه الموارد العامة لبيت المال متاح على الرابط التالي:
https://kantakji.com/media/163588/mawared.pdf تاريخ الاطلاع 2017/02/14.

[2] حسن محمد ماشا عربان، السياسة المالية للدولة في عصر الرسالة متاح على الرابط التالي ttp://iefpedia.com/arab/wp-content/upload تاريخ الاطلاع يوم 2017/02/14

[3] الأمين معاذ محمد صالح، الأحوال الاقتصادية للدولة في صدر الإسلام، أطروحة دكتوراه، جامعة الخرطوم، السودان، سنة 2003، ص 132

- النعم (الإبل والبقر والغنم) إذا بلغت النصاب وحال عليها الحول وكانت سائمة أما نصابها فالإبل من خمسة والبقر من ثلاثون والغنم من أربعين.
- الزروع والثمار إذا اتخذت قوتا يدخر وحال عليها الحول ونصابها خمسة أو ست، والوسق هو حمل بعير ويكون النصاب خمسة أرطال وثلث الرطل.
- النقدان الذهب والفضة إذا بلغت النصاب وحال عليها الحول ونصاب الذهب عشرون دينارا، ونصاب الفضة مائتي درهم والمقدار الواجب فيها ربع العشر 2.5٪.
- عروض التجارة ونصابها كالذهب والفضة وكذلك القدر الواجب إخراجه 2.5٪ من صافي رأس المال والربح إذا حال عليها الحول.

وقد اتفق الحكام أن زكاة المواشي والحبوب والثمار تدفع إلى السلطان، أما زكاة الذهب والفضة فيمكن أن تدفع إلى الحكام أو أن توزع على الفقراء والمساكين.

هـ- الجزية : وهي ضريبة خاصة بغير المسلمين الذين هم بدار المسلمين ويجوز أن تؤدي نقدا أوعينا، وقد شرعت الجزية بنص الآية " قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الأخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب متى يعطوا الجزية وهم صاغرون".(التوبة/29).

و- الوقف الخيري : يعتبر كنوع من أنواع التسوية الاجتماعية وتقريب الشقة بين الأغنياء والمحتاجين، وأصلها قوله صلى الله عليه وسلم لعمر في أرضه النفيسة التي أصابها في خيبر " إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها" ، فتصدق بها عمر للفقراء والمساكين وابن السبيل[1].

2-نفقات الدولة :

على العموم كانت الدولة الإسلامية نفقاتها الرئيسية تتمثل في:

[1] نفس المرجع السابق ص 135.

أ- **إنفاق الزكاة على مستحقيها:** كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعين عمالا لجمع الزكاة ويأخذون أجر عملهم انطلاق منها مباشرة، وهذا لقوله تعالى " إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها ..."(التوبة/60).

ب-**الرواتب:** استعمل الرسول صلى الله عليه وسلم عددا من الصحابة ولاة إداريين على الأقاليم أو على الوظائف المالية، كجباية الزكاة والجزية ونصيب المسلمين من نتاج الأرض والأخماس، وكان هؤلاء العمال والولاة يتقاضون رواتب من الدولة.

ج-**الإنفاق على المصالح العامة الأخرى:** من أوجه الإنفاق العام تسليح الجيوش وإعدادها للجهاد في سبيل الله، ومن أوجه الإنفاق العام الإنفاق على الوفود وأبناء السبيل.

ثانيا: الأنشطة الاقتصادية في العهد الإسلامي الأول

هناك العديد من النشاطات الاقتصادية التي كانت تحكم المنطقة قبل بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم، فجاء الإسلام فحافظ على معظمها ومن أهمها:

1-الزراعة:

كان الرسول (ص) حريصا على تفجير كافة الطاقات الإنتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية فحث أصحابه على الاهتمام بالزراعة واستغلال الأراضي، وقد استعان المسلمون في ذلك الوقت ببعض خبرات وأيادي أجنبية ساعدتهم على ذلك، فتحول المسلمون من عمال عند الأوس والخزرج للعمل للسد حاجاتهم إلى أصحاب أراضي زراعية منتجة للتمور والحبوب والشعير. [1]

2-الصناعة:

[1] عون الشريف قاسم، نشأة الدولة الإسلامية ،دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع،بيروت، 1991، ص5.

اهتم الرسول (ص) بالصناعة وشجع المسلمين عليها فتعلم بعضهم صناعة السيوف بالمدينة، وبعضهم ذهب إلى اليمن لتعلم صناعة المجانيق، كما مارست النساء صناعة الغزل والنسيج[1] كما بعض الصناعات التقليدية كالآلات التي استخدمت في حفر الخنادق كالفؤوس والمكاتل، ومن الصناعات التي كانت سائدة حينها صناعة المنتجات الجلدية كالأحذية وأوعية المياه والأواني الفخارية والحجرية والنحاسية والفضية، ومن الأواني المصنعة والمستخدمة حينها القصعة والقداح من الخشب أو الحجارة .

على الرغم من اهتمام الرسول (ص) بالصناعة إلا أن المسلمين لم يولوا اهتماما كبيرا بل اقتصروا على صنع ما يحتاجونه فقط.

3-**الرعي:** انتشر الرعي في الأرياف والقرى خارج المدن ومارسه الخدم والأحرار من الرجال والنساء والأطفال.

4-**التجارة:**

لقد أحل الله التجارة بقوله تعالى:" يأيها اللذين أمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم"(النساء/الآية29)، حيث تعتبر التجارة من أهم الأنشطة الاقتصادية التي مارسها المسلمون في شبه الجزيرة العربية فكانوا يمارسون عملية مقايضة الثياب الآتية من الخارج بتمور والحبوب المنتجة داخليا.

وقد تمتعت الأسواق في عهد النبي (ص) بالحرية الكاملة في الأسعار وقد اشتكى بعض الصحابة غلاء الأسعار، وسعوا إلى تحديدا لكنه رفضها قائلا" أن العسر غلاؤه ورخصه بيد الله وإني أريد أن ألقي الله وليس لأحد عندي مظلمة يطلبني بها"[2] وهذا يعني أن الأسواق قد خضعت تماما لقوى العرض والطلب.

[1] الأمين معاذ صالح، مرجع سبق ذكره ص 96.

[2] الأمين معاذ محمد صالح، مرجع سبق ذكره ،ص 103.

المبحث الثاني: الأدوات الاستثمارية وضوابط منع الأزمات في الاقتصاد الإسلامي

يعتبر النظام المالي الإسلامي واقي للصدمات الاقتصادية، وهذا راجع إلى المكونات الأساسيَّة التي يحتويها في طياته من أدوات استثمارية ضابطة لمنع وقوع الأزمات المالية.

المطلب الأوَّل: الأدوات الاستثماريَّة في الاقتصاد الإسلامي

يهتم نظام الاقتصاد الإسلامي بوضع أدوات استثمارية أخلاقية، ليجعل من السوق ميدانا للتنافس الشريف، تزدهر فيه التجارة والصناعة بعيدا عن الاحتكار والمراباة وتتمثل تلك الأدوات الاستثمارية في:

أوَّلا : المضاربة

تعتبر المضاربة من أهم أدوات المنهج الإسلامي بما تحفظه من حقوق للبائع والمشتري في نفس الوقت.

1-تعريف المضاربة:

أ- **لغة:** كلمة المضاربة مأخوذة من فعل ضرب وتحديدا الضرب في الأرض قال تعالى "وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله ..." (الآية 20/سورة المزمل).

ب-**اصطلاحا:** تعرف المضاربة اصطلاحا بأنها اتفاق أو عقد بين طرفين أو عدة أشخاص، يقدم فيه الطرف الأول ماله والطرف الثاني جهده وعمله ويكون تقسيم الربح حسب الاتفاق، أما في حالة الخسارة فيخسر صاحب المال ماله وصاحب العمل جهده.

وتعد صيغة المضاربة إحدى صيغ توظيف الأموال في البنوك الإسلامية وهي تختلف عن المعنى المضاربة المتعارف عليه في أسواق البورصات المالية، والتي تتضمن

عمليات بيع وشراء أسهم وعملات وغيرها، اعتمادا على توقعات ارتفاع أو انخفاض أسعارها مستقبلا بل وهي أن يدفع صاحب المال مالاً لصاحب العمل أو المؤسسة الاستثمارية من أجل استثماره له، على أن يكون ربح ذلك بينهما على حسب ما يشترطان من النصف أو الثلث أو الربع.... الخ، وإذا لم تربح الشركة لم يكن لصاحب المال غير رأس ماله، وضاع على المضارب كده وجهده، أما إذا خسرت الشركة فإنها تكون على صاحب المال وحده[1].

وتجدر الإشارة إلى أن البنك الإسلامي بإمكانه أن يستثمر أموال المودعين بنفسه أومن خلال الزبائن المتعاملين معه عبر تمويله لعملياتهم الاستثمارية المباحة .

2-أنواع المضاربة :

المضاربة في الإسلام تأخذ شكلين أساسيين ألا وهما:

أ- **المضاربة المطلقة:** وهي التي لم تقيد بشرط مكاني أو زماني، ويعطي للعامل الحرية الكاملة في التصرف في ماله ولا يحده إلا الضوابط الشرعية والأعراف التجارية الصحيحة[2].

ب- **المضاربة المقيدة :** وهي التي يشترط فيها رب المال على العامل شروطا معينة يمكن أن تقيد تصرفه، وأصل جواز ذلك ما روي عن حكيم بن حزام أنه كان إذا أعطى الرجل مال مضاربة يشترط عليه ألا يجعل ماله في كبد رطبة، ولا يحمله في بحر، ولا ينزل به في واديا فان فعل شيئا من ذلك كان ضامنا ومسؤولا .[3]

[1] حسن الأمين،المضاربة الشرعية وتطبيقاتها، متاحة على الرابط التالي iefpedia.com تاريخ الاطلاع يوم 2018/03/16 .

[2] خثير مسعود، بوقرين عبد الحليم، مداخلة بعنوان مشروعية المضاربة في الاقتصاد الإسلامي في المؤتمر الدولي حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي، غرداية ، يومي 23 و24 فيفري 2011 .

[3] نفس المرجع السابق، ص4.

ثانيا: المرابحة

تعتبر المرابحة من أهم الأدوات الاستثمارية الإسلامية لما لها من ايجابيات عديدة ومتعددة كسهولة استخدامها وقبولها من قبل الزبائن.

1- تعريف المرابحة:

نستهل تعريفها بالتعريف اللغوي ثم الاصطلاحي:

أ- **لغة** : هي مصدر من الربح وهي الزيادة[1] وهي مشتقة من كلمة الربح، يقول ابن منظور وأربحته على سلعته أي أعطيته ربحا، وقد أربحه بضاعته وأعطاه مالا مرابحة أي الربح بينهما[2].

ب- **اصطلاحا:** تعرف اصطلاحا على أنَّها البيع برأس المال وربح معلوم، بيع بمثل الثمن الأوَّل مع زيادة الربح، ومن هذه التعريفات يتبين أن الفقهاء متفقون على أمرين ضرورة بيان كلفة السلعة أي ثمن الشراء، مضافا إليه كافة النفقات التي صرفت على السلعة حتى تاريخ بيعها، إضافة إلى ربح متفق عليه إلى كلفة السلعة[3].

وهي أقرب شيء للتجارة العادية، أن يقوم صاحب المال بشراء سلعة من أجل بيعها بسعر أعلى. سواء كان هذا البيع الأخير آجلا أو تقسيطاً أو نقداً.

ج-**الاصطلاح الاقتصادي:** المرابحة هو أن يقوم البنك الإسلامي بشراء بضاعة أو تجهيزات للعميل بطلب منه، ثم يعيد بيعها له مع هامش ربح معين ومتفق

[1] جمال لعمارة ، المصارف الإسلامية ،دار النبأ ، بسكرة –الجزائر ،1996، ص 100 .

[2] شوقي بورقبة،الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة ، أطروحة دكتوراه منشورة ،جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر 2010-2011، ص18 .

[3] جمال لعمارة ، مرجع سبق ذكره ،ص 100.

عليـه[1]. وتعرف أيضا أنها أحد بيوع الأمانة القائمة على أمانة البائع في تحديد الثمن الذي قامت عليه السلعة ويعرف صاحب السلعة المشتري بكم اشتراها. [2]

2- أنواع التمويل بالمرابحة :

ينقسم التمويل بالمرابحة في البنوك الإسلامية إلى قسمين رئيسيين ألا وهما:

أ- **المرابحة العادية:** وهي التي تتكون من طرفين هما البائع والمشتري، فيقوم البائع بشراء السلعة دون الحاجة إلى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها، ثم يعرضها بعد ذلك للبيع مرابحة بثمن وربح متفق عليه[3] .

ب-**المرابحة المركبة:** هو أن يتقدم العميل إلى المصرف بطلب شراء سلعة موصوفة، فيقوم هذا الأخير بشراء السلعة بمقتضى وعد من العميل ثم يبيعها إليه بثمن مؤجل مرابحة.

ثالثا: المشاركة

المشاركة صيغة من صيغ التمويل الإسلامية الجد منتشرة في البنوك الإسلامية لما لها ميزة المشاركة في الربح والخسارة بين البنك والزبون.

1- تعريفها:

نستهل تعريفها بالتعريف اللغوي ثم الاصطلاحي:

[1] سليمان ناصر، عواطف محسن مداخلة بعنوان تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية ، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل أيام 23 و24 فيفري 2011،غرداية الجزائر، ص10 .

[2] الياس عبد الله سليمان أبوالهيجاء، تطوير أليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية دراسة حالة الأردن ، الأردن ،2007 ،ص 31.

[3] عزالدين محمد خوجة، عمليات التمويل الإسلامي ، بدون تاريخ نشر، ص15 .

أ- **لغة:** مشتق من كلمة مشترك وهو ما كان لعدة أشخاص فيه حصة.[1]

ب-**اصطلاحا:** وهو ما وقع فيه اتفاق بمقتضى عقد معين على القيام بعمل أو نشاط وفق مقاصد الشرع، يشتركان فيه بأعمالهما أو بأموالهما أو بجاههما، أو بالمال من طرف و العمل من طرف أخر، و ما ربحاه بينهما على ما أشترطاه و ما خسراه حسب رأس المال ان كان من الجانبين أو بالمال من جانب و من العمل من جانب أخر[2].

رابعا: الإجارة

تعتبر الإجارة من أساليب التمويل الإسلامي الذي يحظى بأهمية كبرى، كونه يمكن البنك وعملاؤه من تحقيق منافع ومزايا مشتركة.

1- تعريفها:

نستهلها بالتعريف اللغوي ثم الاصطلاحي:

أ- **لغة:** الإجارة لغة مشتقة من الأجر ، وفعلها أجر ولها معنيان :

*الأول الكراء على العمل.

*الثاني جبر العظم الكسير.

فالأجر من أجر، يأجر، أجرا والإجارة ما أعطيت من أجر في عمل، وإما جبر عظم الكسير فيقال عنه أجرت يده. [3]

ب- اصطلاحا: تعد صيغة الإيجار المنتهي بالتمليك إحدى صيغ التمويل المنتشرة في البنوك الإسلامية علما أن هذه الصيغة هي من صيغ توظيف الأموال التي لا

[1] زكي أحمد زكي بدوي وآخرون ، المعجم الوسيط ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ،1999م ،ص 580.

[2] الياس عبد الله أبو الهيجاء، مرجع سبق ذكره ص 40.

[3] ابن فارس، أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع عام 1979م ؛دمشق، ج1،ص62.

تستند إلى المشاركة في الأرباح ولا الخسائر. وتتضمن هذه الصيغة عقد يكون غالبا يتيح للبنك استرداد قيمة الأصل على هامش ربح مناسب، ويتضمن هذا العقد قيام الزبون المستأجر بالالتزام بسداد دفعات مالية في مواعيد محددة ويتضمن العقد اتفاق أطرافه على عدم قابلية هذا العقد للإلغاء قبل انتهاء مدته.

خامسا: السَلَم

منعت الشريعة الإسلامية في البيوع والمعاملات بشكل عام أن يتم بيع سلعة مقابل سلعة أخرى في حال تأخير إحداهما عند التسليم في مجلس العقد، إلا أنه جاءت بعض البيوع التي شذت عن القاعدة العامة ولعلى أبرزها بيع السلم.

1- تعريفه:

نستهله أولا بالتعريف اللغوي ثم الاصطلاحي:

أ- **لغة:**

وهو مصدر لأسلم ويعرف بالسلف، وقد شاع مصطلح السلم عند أهل الحجاز[1].

ومعناه استعجال رأس المال وتقديمه والسلف يستعمل على وجهين:

- أحدهما على القرض الذي لا منفعة فيه للمقرض سوى الثواب من الله سبحانه وتعالى وهو القرض الحسن، وعلى المقترض رده كما هو.
- أو أن يعطي رأس المال السلم في سلعة معلومة لأجل معلوم، بزادة في السعر الموجود عند السلف وفي هذا منفعة للمسلف، وهذا الوجه الذي يقال له سلم.

ب- **اصطلاحا :**

وهي الصورة العكسية للبيع الآجل، ففيها يتم دفع المال مقابل سلعة آجلة. على أن تكون السلعة محددة وموصوفة وصفا يرفع الخلاف. أي أنه بيع تقدم فيه رأس المال

[1] عبد الحليم عمر، بحث تحليلي بعنوان الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم في ضوء تطبيق المعاصر متاح على الرابط التالي http/iefpedia.com/arab تاريخ الإطلاع يوم 2018/06/05.

ويتأخر المثمن للأجل[1] وهناك بدائل كثيرة تستخدمها البنوك الإسلامية في تطبيق بيع السلم ومن ذلك:

- استخدام بيع السلم في بيع المنتجات التي تتعامل بها هذه البنوك.
- استخدام أسلوب بيع السلم في الحصول على المواد والسلع التي تتعلق بالأعمال التجارية لهده البنوك.
- استخدام أسلوب بيع السلم في تمويل المنظمات الصناعية والتجارية وغيرها.
- استخدام أسلوب بيع السلم في بيع العقارات خاصة بيع العقارات المحددة خاصة قبل إنشائها ويتم تسليم هذه العقارات بعد إنشائها.

سادسا: القرض الحسن في البنوك الإسلامية

وهو يعتبر من أحد أبواب التكافل الاجتماعي التي أقرتها الشريعة الإسلامية، بغية الوصول إلى الثواب من الله عز وجل.

1-تعريفه :

نستهله بالتعريف اللغوي ثم الاصطلاحي:

أ- **لغة:** القطع، قرضت الشيء أقرضه بالكسر قرضا : قطعته، والقرض : ما تعطيه من المال لتقضاه واستقرضت من فلان، أي طلبت منه القرض فأقرضني. واقترضت منه: أي أخذت منه القرض، والقرض أيضا: ما سلفت من إحسان ومن إساءة وهو على التشبيه[2].

[1] المرجع السابق.

[2] الفيروز أبادي، مجد الدين بن أحمد: القاموس المحيط بيروت ،ط3 سنة 1993م ،ص 840.

ب-**اصطـلاحا:** هو تمليك شيء أن يـرد بدلـه [1]، وهو خالٍ مـن الفائـدة والغـرض والغايـة منه هو نفـع المقـترض.[2]

المطلب الثاني :الاقتصاد الإسلامي وضوابط منع الأزمات

سنحاول أن نتطرق لأهم الأسباب الرئيسية المتسببة في حدوث الأزمات المالية ورأي الاقتصاد الإسلامي فيها:

أوَّلا : الرهن العقاري

وصورته أن يتم التعاقد ما بين 3 أطراف مالـك للعـقار ومشتـري وممول، فيبيع مالك العقار للمشتري أصل العقار، وعلى هذا الأخير أن يدفع جزء من الثمن 15 ٪ مثلا ويدفع الباقي الممول عادة يكون البنك على احتساب ذلك المبلغ كقرض بمعدل فائدة عادة ما تبدأ بسيطة، مقابل رهن ذلك العقار حتى يفي المشتري بالمبلغ الكامل.

ويعتبر بيع الرهن العقاري السبب الرئيسي في حدوث الأزمة المالية وهذا النوع من التعاملات يدحضها النظام المالي الإسلامي جملة وتفصيلا، وفي ذلك جاء القرار للمجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 6/1/52 في دورته المنعقدة في مارس 1999 الذي جاء كالتالي" إن السكن من الحاجات الأساسية للإنسان ويجب أن يوفر بالطرق المشروعة الحلال، وإن الطرق التي تسلكها البنوك العقارية الإسكانية هي طرق محرمة لما لها من تعامل في الربا"، ويقترح النظام المالي الإسلامي شراء مؤسسة التمويل العقار وبيعه مرابحة، أو شراء العقـار ثم بيـعه في صورة المشاركـة التأجيريـة وهو أن يشترك العميل والمؤسسة المالية في شراء العقار، ثم تؤجر المؤسسة المالية

[1] الشربيني،محمد بن الخطيب : مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار المعرفة بيروت، ط1997م، فصل القرض ج2، ص153 .

[2] الجندي، محمد الشحات، القرض كأداة للتمويل في الشريعة الإسلامية ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، القاهرة ط1996،1،ص29.

حصتها للعميل وفي نفس الوقت تبيع له كل سنة جزء من حصتها حتى ينتهي العقد بتمليك العقار للعميل[1].

وتختلف هذه الطريقة عن طريقة التعامل بالقرض العقاري على أنها لا تتعامل بالربا ولا تولد سلسلة من الديون المتعددة.

ثانيا: التوريق

التوريق هو قيام البنوك وشركات التمويل العقاري ببيع ديون القروض المجتمعة لديها إلى شركات متخصصة تدعى بالشركات التوريق، وهذا البيع يكون بمقابل معجل أقل من قيمة الدين، ثم تقوم شركات التوريق بإصدار سندات بقيمة هذه الديون لطرحها للاكتتاب العام، ويحصل أصحاب السندات على فوائد ثابتة أو يقوم ببيعها في السوق الثانوي وهو ما يعتبر غير جائز شرعا للأسباب التالية:

- ✓ أن التوريق هو بيع الدين لشركة التوريق بأقل من قيمته الذي يعتبر في حد ذاته ربا.
- ✓ السندات تضر فائدة ثابتة وهو ما يعدّ ربا أيضا.
- ✓ التعامل في البورصة بإعادة بيع السندات وهو عبارة عن بيع الدين بالدين وهو ما هو منهي عنه شرعا، وقد حرمه مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في جانفي 2003 ما يلي "لا يجوز التعامل بالسندات الربوية إصدارا أو تداولا أو بيعها لاشتمالها على الفوائد الربوية، ولا يجوز توريق تصكيك لديون بحيث تكون قابلة للتداول في سوق ثانوية، لأنه في معنى حسم الأوراق التجارية الذي يشتمل على بيع الدين لغير الدين على وجه يشتمل الربا "[2].

[1] محمد عبد الحليم عمر ، مداخلة بعنوان اطلالة شرعية على مؤسسات المالية الاسلامية العالمية في أمريكا.للمؤتمر الثالث لمجمع فقهاء الشريعة بأمريكا الشمالية عام 2005.

[2] علاوي محمد لحسن التحليل الاقتصادي الإسلامي للازمة المالية العالمية مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل المنعقد بالمركز الجامعي غرداية، يومي 23 و24 فيفري 2011، ص 4 .

ثالثا: الفائدة الربوية

فالربا في الإسلام من أشد الجرائم الاقتصادية والاجتماعية وقد نص القرآن الكريم بتحريمها قطعا، فيقول تبارك وتعالى "الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس، ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا ، فمن جاؤه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله، ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون، يمحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم "(.275 و276 / سورة البقرة).

وها نحن نرى أن البنوك وشركات التأمين وحملة السندات وكل من تعامل بالربا خسر أصل ماله.

رابعا :المشتقات المالية

ازدادت المشتقات المالية هشاشة بالتوسع في تجارة المشتقات التي لا تتعلق بالتجار في الأسعار ودخول أصول مالية حاضرة لكنها تشتق من أصول وهمية لا يمتلكها أي الطرفين وقت العقد، وتنطوي على وعود بالبيع والشراء في المستقبل، وحرمت الشريعة الإسلامية نظام المشتقات المالية الوهمية وقد أكد مجمع الفقه الإسلامي بقراره رقم 65/1/7 في دورته السابعة بشهر ماي من سنة 1992 عدم انطباق وصف العقد الشرعي على المشتقات المالية لانعدام شرطي التسليم والتسلم الحقيقيين وهو ما لا يوجد العقد أصلا. [1]

خامسا: المضاربة

تعد المضاربة عمليَّة من عمليات بيع وشراء متعاكسة صورية، لا يقصد بها التقابض بل يقصد بها الانتفاع من فروق الأسعار الطبيعيَّة أو المصطنعة، والأرباح الرأسماليَّة، إذا صدق التنبؤ بتغيرات الأسعار في الأجل القصير سواء اعتمد هذا التنبؤ

[1] رمضان محمد أحمد الروبي، الأزمة المالية العالمية حقائقها وسبل الخروج منها مع رؤية الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث عشر حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2009، ص 36.

على المعلومات والخبرة والدراسة، أو على الإشاعات والحظ والمصادفة[1]. وهذا المعنى يجعل المضاربة في صورتها الإسلامية المشروعة تختلف عن معنى المضاربة بالمعنى التقليدي، والتي تتم من خلال عقود المشتقات: (العقود الآجلة، عقود الخيارات، عقود المستقبليات)، وبذلك يمكن توضيح موقف الاقتصاد الإسلامي من المضاربات بشكل أكثر دقة في كل نوع من أنواع عقود المشتقات كما يلي:

سادسا : العقود الآجلة

إن العقود الآجلة هي عبارة عن بيع شيء مؤجل بثمن مؤجل، إما لغايات التحوط أو لغرض المضاربة. والعقود المستقبلة مشابهة للعقود الآجلة غير أن عقود المستقبليات هي عقود نمطية ومنظمة ويتم تداولها في سوق منظمة، وفي ظل وضع مؤسسي خاص، ويمكن تسييلها، وبهذا تكتسب جميع خصائص الأصول المالية السائلة[2]، وبذلك يكون لهما نفس الحكم. وهي غير جائزة شرعا لأنها تنطوي على بيع شيء مؤجل بثمن مؤجل، وقد أشار مجلس المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي في دورته السابعة إلى الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية للسوق المالي، وقَرَّر بناء عليه تحريم التعامل الآجل: "أن يكون العقد على تسليم سلعة موصوفة في الذمة في موعد أجل ودفع الثمن عند التسليم دون أن يتضمن العقد بشرط أن ينتهي التسليم والتسلم الفعليين بل يمكن تصفيته بعقد معاكس وهذا النوع الأكثر شيوعا في أسواق السلع وهذا العقد غير جائز شرعا". [3]

[1] المصري رفيق، المضاربة على الأسعار بين المؤيدين والمعارضين، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة،2009، ص 212-213.

[2] الساعاتي عبد الرحيم، مستقبليات مقترحة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي،جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2009، ص153.

[3] علاوي محمد لحسن، التحليل الاقتصادي الإسلامي للأزمة المالية العالمية ، مرجع سبق ذكره، ص 7.

سابعا: عقود الخيار

يختلف الخيار الشرعي المعروف في الفقه الإسلامي عن عقد الخيار المتداول في الأسواق الماليَّة (option)، على اعتبار أنَّ الخيار الشرعي ليس له وجود مستقل دون عقد البيع، فهو جزء من عقد البيع، وأحكامه الشرعية مرتبطة بعقد البيع. أما الخيار المالي فهو عقد مستقل ناجز فيه عقدان وصيغة ومحل العقد، وهو حق معنوي والتزام وليس محله أسهم أو سندات أو أعيان[1]. وقد كان رأي مجمع الفقه الإسلامي واضحا في تحريم عقود الخيارات في دورته السابعة. وجاء في القرار ما يلي" إن عقود الاختيارات كما ترى اليوم في الأسواق العالمية هي عقود مستحدثة لا تنطوي أي عقد من العقود الشرعية، وبما أن المعقود ليس مالا ولا منفعة ولا حقا ماليا يجوز الاعتياض عنه، فانه عقد غير جائز شرعا."[2]

ثامنا: الموقف من البيع على المكشوف أو البيع على الهامش

يتم البيع على المكشوف من خلال قيام شخص ببيع أشياء لا يملكها عن طريق اقتراضها من آخرين سواء كانوا من السماسرة أو البنوك مقابل الالتزام بإعادة شراءها وتسليمها إلى السمسار أو البنك في وقت محدد، والالتزام برهن المبلغ الذي باع فيه ما أقترضه إلى السمسار أو البنك حتى يسدد الشخص القرض[3]. وهو محرم، ذلك أن العملية ليست بنية البيع وإنما لهدف المقامرة (الاستفادة من فروق الأسعـار دون نية قبض الثمـن أو المبيع)، كما أنها عملية تنطوي على بيع لشيء لا يملكه البائع، ولا يتحقق فيها التقابض، ولا فرق في ذلك أن يكون محل البيع عملة أو ورقة مالية أو سلعة وهو ما أكد عليه مجلس المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي في دورته السابعة أيضا" بأنه لا يجوز بيه سهم لا يملكه بائع وإنما يتلقى وعدا من السمسار بإقراضه السهم في

[1] حطاب كمال ، نحو سوق مالية إسلامية, المؤتمر الثالث العالمي للاقتصاد الإسلامي، في جامعة أم القرى ،ص 12.

[2] علاوي محمد لحسن ، التحليل الاقتصادي الإسلامي للأزمة المالية العالمية ، مرجع سبق ذكره ،ص 7 .

[3] سليم فتحي وغزال زياد، حكم الشرع في البورصة عمان، دار الوضاح للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2008م، ص12.

موعد التسليم لأنه من بيع ما لا يملكه البائع ويقوى المنع إذ اشترط إقباض الثمن للسمسار لينتفع به بإيداعه بفائدة للحصول على مقابل إقراض" [1]. أما آلية البيع بالهامش فتتم بموجبه عملية الشراء من شركة الوساطة بموجب اتفاق يدفع المشتري جزء نقدا والباقي يعتبر بمثابة قرض يدفع عنه فوائد[2]، وحكم البيع بالهامش هو عدم الجواز وذلك للأسباب التالية[3]:

1- يحرم القرض الذي يحصل عليه المشتري من السمسار أومن غيره؛ وذلك لتضمنه شرط رد القرض بأكثر منه.

2-إذا كان السمسار هو المقرض وكان القرض بدون فائدة، يكون هناك سبب آخر في التحريم، وهو الجمع بين عقد تبرع وعقد معاوضة وذلك محرم شرعا.

3- اشتمال الشراء بالهامش على عقد محرم، وهو القرض بربا، وعقد معاوضة.

نلاحظ مما سبق بأن جميع المسببات الرئيسية للأزمة المالية العالمية يدحضها النظام المالي الإسلامي، ولو كانت مبادئه مطبقة في المؤسسات المالية العالمية لما كانت الأزمة بهذا الرواج ولعل البنوك الإسلامية ومحدودية تأثرها بالأزمة أكبر دليل على ذلك.

[1] علاوي محمد لحسن ، التحليل الاقتصادي الإسلامي للأزمة المالية العالمية، مرجع سبق ذكره ،ص 8.

[2] حنفي عبد الغفار،البورصات ، المكتب العربي الحديث، 1995، ص 50.

[3] الساعاتي، عبد الرحيم,،عمليات السوق المالية وعوامل استقرارها في السوق المالية الإسلامية ، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة,،2009، ص98.

المبحث الثالث: آليات عمل البنوك والأسواق المالية في الاقتصاد الإسلامي

تعد ظاهرة البنوك الإسلامية الحدث الأبرز على صعيد الساحة المصرفية العربية والإسلامية، بل والدولية في الآونة الأخيرة وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م، فتطلب دراسة آليات عمل بنوكها وأسواقها المالية.

المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية

رجعت البنوك الإسلامية بقوة إلى الساحة العالمية وخاصة بعد أزمة 2008 مما توجب علينا دراستها بالتفصيل.

1- تعريف البنوك الإسلامية:

هناك عدة تعريفات للبنوك الإسلامية نذكر منها:

التعريف الأول: البنـك الإسلامي مؤسسـة مصرفية هدفها تجميع الأموال والمدخرات من كل من لا يرغب في التعامل بالربا، ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة، وكذلك توفير الخدمات المصرفية المتنوعة للعملاء بما يتفق مع الشريعة الإسلامية ويحقق دعم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.[1]

التعريف الثاني: هو كيان ووعاء يمتزج فيه فكر استثماري اقتصادي إسلامي ومال يبحث عن ربح حلال لتخرج منه قنوات تؤسس الأسس الجوهرية للاقتصاد الإسلامي، وتنقل مبادئه من النظرية إلى التطبيق ومن التصور إلى الواقع المحسوس فهو يجذب الرأسمال الذي يمكن أن يكون عاطلا. [2]

التعريف الثالث: إن المصرف هو مؤسسة مالية تقوم بجمع الودائع وقبولها ثم إقراضها قصد توظيف المال وإمداد المشاريع بمصادر الأموال[3]. أما من المنظور الإسلامي فهو

[1] عبد المنعم محمد مبارك ، محمد يونس، اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية ، الدار الجامعية الإسكندرية، 1996، ص 173 .

[2] أحمد النجار، البنوك الإسلامية وأثرها في تطوير الاقتصاد الإسلامي، مجلة المسلم المعاصر، عدد 24، أكتوبر 1980،القاهرة، ص 164 .

[3] محمد باوني، العمـل المصرفي وحكمه الشرعي بحث في الفقه والقانون مجلة العلوم الإنسانية، العدد 16 ،2001، ص 130 .

المؤسسة التي تقوم بجذب رأس المال الذي يكون عاطلا لمنح صاحبه ربحا حلالا عن طريق أعمال التنمية الاقتصادية التي تعود بالفائدة الحقيقية على جميع المساهمين باعتباره وسيط بين صاحب المال والمستثمر ليحصل كل على حقه في نماء هذا المال.

وعليه فإن المصرف لا يكون إسلاميا إلا إذا كانت أعماله كلها ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية قولا وفعلا وتطبيقا[1].

ونتيجـةً لما تقدّم فإن الركائـز الأساسية التي يقوم عليها العمل المصرفي الإسلامي تتمثل فيما يلي:[2]

- أن مصدر المال وتوظيفه لا بد أن يكون حلالا.
- أن توظيف المال لا بد أن يكون بعيدا عن شبهة الربا.
- أن توزيـع العوائـد والمخاطـر يتـم بيـن أرباب المـال والقائميـن على إدارتـه وتوظيفه.
- أن الرقابة الشرعية هي أساس المراجعة والرقابة في عمل المصارف الإسلامية.
- أن للمحتاجين حقا معلوما في أموال القادرين عن طريق فريضة الزكاة.
- التمسك بقاعدة الحلال والحرام في الشريعة الإسلامية والتوجهات الإسلامية الأخرى.
- يقوم المصرف الإسلامي بإحياء فريضة الزكاة وتنظيم وظيفتها كأساس للتكافل الاجتماعي.
- يعتمد المصرف الإسلامي على المشاركة والمرابحة بدلا من الفائدة الربوية.
- الاستثمارات بمختلف أشكالها هي المصدر الأساسي لإيرادات المصرف الإسلامي.

[1] محمد كمال عطية، محاسبة الشركات والمصارف في النظام الإسلامي، منشأة المعارف ،1998، مصر، ص 64 .

[2]. جمال لعمارة، مرجع سبق ذكره، ص 48 .

- يقوم المصرف بتجميع وجذب الودائع بأنواعها المختلفة وعلى الأخص الادخارية، والعمل على استخدامها ما أمكن فيما يخدم المناطق والتجمعات المحلية.[1]

إن الدراسات والنماذج المختلفة التي أظهرها الاقتصاديون الإسلاميون والتي كانت قد بدأت في الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي، تحولت إلي واقع بظهور أول بنك إسلامي على يد الدكتور أحمد نجار وهو بنك ميت غمر بمصر في عام 1963 والمبني على نظام الادخار الذي يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية[2].

2- العوامل التي ساعدت على انتشار البنوك الإسلامية:

هناك مجموعة من العوامل والمزايا التي جعلت البنوك الإسلامية تنتشر بصورة سريعة في أنحاء العالم حيث أنها امتازت بالآتي[3]:

- ذات كفاءة عالية تمكنها من إدارة الأزمات المالية وقد أثبتت الأزمة الآسيوية أن المصارف الإسلامية أقل تأثراً بالصدمات، وهذا راجع لطبيعة عمل المصارف الإسلامية من حيث مُشاركتها للمخاطر مع العملاء وعدم تحملها لوحدها مخاطر الأعمال المصرفية (أي تقاسم المخاطر) وهو ما يجعلها أقل عُرضة للمخاطر الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والمالية.
- بأن لها القدرة على تطوير الأدوات والآليات والمنتجات المصرفية الإسلامية مما أدى إلى انتشارها بسرعة، وتشير التجربة إلى أن صيغ التمويل الإسلامية تتميز بمرونة كبيرة مما يجعل من الممكن تطويرها وابتكار صيغ أخرى مناسبة لكل حالة من حالات التمويل.

---

[1] محمد كمال عطية، مرجع سبق ذكره ،ص65.

[2] Hamid algabid , les banques islamiques , economica, paris ,1990, p 83.

[3] عبد الرزاق خليل، عادل عاشور، دور المصارف الاسلامية في دعم و تطوير أسواق رأس المال العربية متاح على الرابط التالي www.ifepedia.com تاريخ الاطلاع يوم 2017/03/22، ص 3

- أكثر مقدرة ومرونة في إدارة المخاطر المصرفية وذلك لأن منهجية العمل المصرفي الإسلامي تبنى على أساس المشاركة (أي اقتسام المخاطر) وليس الإقراض والاقتراض.
- وجود جاليات إسلامية كبيرة في جميع أنحاء العالم وارتفاع عدد المسلمين إلى أكثر من 1.3 مليار مسلم أي خمس سكان العالم.
- زيادة حجم الفوائض المالية في الدول الإسلامية سواء كان ذلك على مُستوى الأفراد أم على مُستوى المؤسسات والحكومات.

3- فلسفة عمل المصارف الإسلامية

تقوم فلسفة عمل المصارف الإسلامية على العديد من القواعد أهمها[1]:

- منع التعامل بالفائدة (الربا) أخذاً أو إعطاءً.
- الالتزام بمبدأ تطبيق الشريعة الإسلامية.
- الحد من ظاهرة التضخم و الآثار السلبية لها.
- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية.
- العمل على تنمية المال و عدم اكتنازه.
- توجيه المدخرات إلى المجالات التي تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بناءً على ذلك فإن أساس عمل المصرف الإسلامي يقوم على عدم التعامل بالفائدة (الربا) أخذاً وإعطاءً، لقوله تعالى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ } (البقرة278/ 279) كما يلتزم في نواحي نشاطه ومعاملاته المختلفة

[1] هندرين حسن حسين، مقال بعنوان دور المصارف الإسلامية في تطوير النشاط المصرفي، في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية للجامعة، العدد 28 ،بغداد، سنة 2011 ،ص 99.

بقواعد الشريعة الإسلامية، وبالتالي يلتزم بعدم الاستثمار أو تمويل أي أنشطة مخالفة للشريعة،

4- الخدمات المصرفية الإسلامية:

يقدم المصرف الإسلامي كافة الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك التقليدي فيما عدا الخدمات المصرفية التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتي تستخدم أسعار الفائدة في تنفيذ تلك الخدمات. ومن هذه الخدمات ما يلي[1]:

- فتح الحسابات الجارية وتأدية الشيكات وتقاصها وتحصيل الأوراق التجارية
- تحويل الأموال في الداخل والخارج.
- فتح الإعتمادات المستندية وشراء وبيع الشيكات السياحية وغير ذلك من الخدمات.
- إعداد الدراسات اللازمة لحساب المتعاملين مع المصرف وتقديم المعلومات و الإستشارات المختلفة.
- إصدار خطابات الضمان المصرفية كنوع من التسهيلات المصرفية.
- القيام بدور الوكيل في شراء وبيع الأسهم وشهادات الاستثمار وما في حكمها من أوراق مالية صادرة على غير أساس الربا.
- شراء وبيع العملات الأجنبية على أساس السعر الحاضر وإصدار الشيكات بهذه العملات.
- تلقي اكتتابات الشركات في مراحل التأسيس وزيادة رأس المال.
- تأجير الصناديق الحديدية وإدارة الممتلكات القابلة للإدارة.
- التعامل بالبطاقات المصرفية وفق ضوابط شرعية خاصة بذلك.

[1] خليل عبد الرزاق، عادل عاشور، مرجع سبق ذكره ص 4.

- بالإضافة إلى ذلك فإن المصارف الإسلامية تقدم من الخدمات الاجتماعية للمواطنين ما يقوي روابطهم وتجمعاتهم كتقديمها قروض حسنة لأغراض إنتاجية أو لاعتبارات اجتماعية أو تقديم تمويل بأسعار مخففة بسبب الاعتبارات السابقة.

5-معوقات عمل المصارف الإسلامية:

على الرغم من النجاح الباهر الذي حققته البنوك الإسلامية في ربوع العالم العربي والغربي، إلا أنها تواجهها تحديات كبيرة يمكن أن نبرزها في النقاط الرئيسية التالية:

أ- تعدد الآراء الفقهية :

تعددت الآراء الفقهية في العاملة المصرفية الواحدة بين البنوك الإسلامية وأصبح المسلمون يشتكون من اختلاف فتاوى المفتيين، التي وصلت إلى حد التضارب والتناقض وهذا أدى إلى إحداث بلبلة فكرية لدى المسئولين والزبائن على حد سواء. [1]

ب-ندرة الكوادر البشرية :

من الصعب جدا أن تجد عمالا يجمعون بين الخبرة المصرفية والمعرفة الشرعية، بالإضافة إلى أن معظم تشكيلة البنوك الإسلامية هم عمال للبنوك التقليدية في الأساس.

[1] أحمد سليمان حصاونة ،المصارف الإسلامية ،ط1 ،عالم الحديث للكتب، عمان ،2008، ص 64.

ج-هيكل ضريبي غير واقعي:

تواجه المصارف الإسلامية بشكل خاص إلى مشاكل في الهيكل الضريبي والسياسة المالية التي تعمل فيها، ولاسيما في مجالي المشاركة والمضاربة، وذلك لأن أصحاب المشاريع المنتجة والمربحة سوف يتجنبون المصارف الإسلامية لأنهم لا يستطيعون إخفاء الأرباح الحقيقية.

د-عدم الانتشار وضعف الشبكة الحالية :

تحتاج الأعمال المصرفية والمالية إلى وجود شبكة منتشرة انتشارا جغرافيا واسعا، حتى تستطيع أن تؤدي عملها بكفاءة وفعالية، وحتى تستطيع في أماكن تواجده أو أماكن التي يرغب الحصول فيها عن خدمة إسلامية.

هـ-تأخر المدينين الموسرين عن السداد:

مسألة تأخر المدين الموسر أصبحت معضلة لدى البنوك الإسلامية، ذلك لأنَّ الشريعة الإسلامية قد حرمت الزيادة المشروطة على الرأسمال، وأمام هذا الواقع يجد المدين الموسر الفرصة المواتية فيستغلها لتأكده بأن البنك الإسلامي لا تضيف فوائد على مديونية عملائها المتأخرين عن السداد.[1]

6- التحديات الراهنة التي تواجه المصارف الإسلامية :

تواجه الصناعة المصرفيَّة الإسلامية في الوقت الراهن جملة من التحديات التي تساعد على دعم أسواق رأس المال العربية إذا ما تم تذليلها أهمها[2]:

- تحرير وعولمة الخدمات المصرفيَّة خاصة بعد تطبيق اتفاقية التجارة الدولية وتحرير الخدمات.

[1] رمون يوسف فرحان ،المصارف الإسلامية ،ط1، منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت ،2004، ص 81-82.

[2] خليل عبد الرزاق ، عادل عاشور مرجع سبق ذكره ،ص 11 .

- الفجوة التكنولوجية وضعف التطوير في الصناعة المالية الإسلامية مقارنة بالصناعة المالية التقليدية.
- ضآلة أحجام البنوك الإسلامية – قرابة 75 % من البنوك الإسلامية يبلغ رأس مال كلا منها اقل من 25 مليون دولار، وضعف التنسيق والعمل المشترك بينها على المستوى الدولي.
- عدم وجود أسواق مالية ونقدية محلية ودولية نشطة تتعامل بأدوات الاستثمار الإسلامية المُستخدمة في السوقين المالي والنقدي، وعدم قدرة المصارف الإسلامية على الاستفادة من السندات الحكومية التي تصدرها المصارف المركزية والتي غالباً ما تشكل مجالاً رحباً لاستثمار الفوائض المالية لدى المصارف.
- عدم مراعاة بعض المصارف المركزية لخصوصية عمل المصارف الإسلامية التي تعمل في نطاقها، إذ أن مُعظم القوانين والأنظمة المُتعلقة بالعمل المصرفي جاءت لتناسب أعمال المصارف التقليدية بالدرجة الأولى، بالإضافة لخضوع المؤسسات المالية الإسلامية لمعايير وضوابط لا تتفق مع طبيعة عملها على المستوى الدولي.

كما يمكننا أن نضيف التحديات التالية:

- ضيق السوق من حيث عدم وجود عدد كافي من المصارف الإسلامية في كل دولة من الدول التي تعمل فيها هذه المصارف، الأمر الذي يحرمها من تكوين سوق نشط للعمل المصرفي الإسلامي، حيث أن وجود عدة مصارف إسلامية يُساعد في زيادة حدة المُنافسة ومن ثم تنوع الخدمات والمُنتجات المصرفية المُقدمة.

- الحاجة إلى الملاءة المالية وزيادة رأس المال وكفايته بسبب الوظائف التي يؤديها المصرف الإسلامي (القدرة على تحمل المخاطر من خلال الكفاءة المالية والجدارة الائتمانية لقاعدة عملائه).
- عدم تطوير الأدوات المالية في أسواق رأس المال العربية والدولية من أجل مواجهة ظروف السيولة عند الحاجة إليها أو عند وجود فائض منها.
- قلة الكوادر البشرية المؤهلة في العمل المصرفي الإسلامي والتي تمكنها من تحسين مستوى إدارتها وعملياتها الفنية، وبالتالي تعظيم مهارتها في الهندسة المالية الإسلامية وقدرتها على منافسة البنوك التقليدية.
- وجود مشاكل مُحاسبية نتيجة الاختلافات بين محاسبة المصارف الإسلامية ومحاسبة المصارف التقليدية.
- ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية وتوحيد المرجعية الشرعية في كل بلد.

أما في ضوء التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي فإن الأمر يتطلب إعادة هندسة شاملة للقطاع المصرفي الإسلامي على المُستويين القطري والعالمي، بما يُعزز تنافسيته ويجعله قادراً على تلبية احتياجات العملاء، وأكثر تطبيقاً للمعايير المالية والمحاسبية الإسلامية المتعارف عليها إقليمياً وعالمياً، وأيضاً أكثر استيعاباً للتطورات التكنولوجية المصرفية الحديثة، وهذا لا يتم إلاّ من خلال زيادة نطاق التعاون والتنسيق المُشترك بين المصارف الإسلامية ذاتها وبين تلك المصارف والمصارف المركزية (السلطات النقدية) التي يقع على عاتقها وضع الأطر التنظيمية والتشريعية والفقهية المُلائمة لعمل المصارف الإسلامية.

المطلب الثاني: الأسواق المالية من منظور الاقتصادي الإسلامي

تتضح أهمية الأسواق المالية في العمل كحلقة وصل بين الادخار والاستثمار من أهمية عملية الاستثمار (تكوين رأس المال) في تحقيق النمو الاقتصادي، وهنا يبرز دور الأسواق المالية في تجميع إدخارات الأفراد وتحويلها إلى استثمارات فعلية تؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل واستخدام القوى العاملة.

أولا :السوق المالي الإسلامي

إن للسوق المالي الإسلامي خصوصيات ينفرد بها على السوق التقليدي، وعلى رأسها وضع الأوراق المالية في قالب إسلامي بضوابط شرعية وفق أسس الاقتصاد الإسلامي.

1- تعريف السوق المالي الإسلامي:

يطلق سوق رأس المال بمعناه الضيق على سوق أو بورصة الأوراق المالية كما يطلق بمعناه الواسع على مجموع التدفقات المالية للمجتمع، سواء كانت الآجلة قصيرة أو متوسطة أو طويلة بين أفراده ومؤسساته وقطاعاته، وفي ضوء هذا المعنى الواسع فان سوق رأس المال لا ينحصر في مكان محدد، وإنما في معاملات محددة ومن هنا يمكننا القول بأن سوق رأس المال الإسلامي يمكن أن يتضمن المعاملات المالية المنضبطة بالضوابط الشرعية [1].

كما تعرف أيضا بأنها "سوق منظمة يتم فيها تلاقي إرادة المتعاقدين للتعامل بمختلف الأوراق المالية المشروعة، تهدف إلى تعبئة المدخرات النقدية وتوجيهها نحو المشروعات المنتجة للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية"[2].

[1] كمال توفيق حطاب ، نحو سوق مالية إسلامية ، مرجع سبق ذكره، ص3.

[2] أحمد السعد، الأسواق المالية المعاصرة، دراسة فقهية، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2008، ص19.

2- مبادئ الأسواق المالية الإسلامية:

ولقيام هذه السوق المالية وفق أسس الشريعة الإسلامية يجب توفر مجموعة من المبادئ أهمها:

- الالتزام بالضوابط الأخلاقية والشرعية .
- الاستثمار الحقيقي وليس الوهمي.
- المساهمة الحقيقية في التنمية الاقتصادية.[1]
- تحديد الأسعار بناء على قوى السوق من خلال آلية العرض والطلب.
- توافر معلومات كاملة للمشترين والبائعين عن مختلف جوانب المعاملة التي هم بصددها ولا سيما إذا كانت تلك المعلومات تؤثر على سعر السلعة وهو ما يطابق مفهوم كفاءة السوق في الأسواق المعاصرة.
- عدم السماح للقوى الاحتكاريَّة بالتعامل في السوق تجنباً للاستغلال.
- العمل قدر المستطاع على تجنب "الوساطة" في المعاملات إلاّ إذا كانوا يؤدون بحسن نية خدمات تساعد على سلامة التعامل في السوق.
- عدم السماح للمضاربات بتجاوز دورها الاقتصادي في الترجيح من حيث الوقت والمكان ويصبح غاية في حد ذاته وبالتالي تصبح العمليَّة كلها لعبة حظ تضر بالاستثمار الحقيقي وحيث يتم بسببها تجميد موارد ضخمة بعيداً عن الأنشطة الاقتصادية المفيدة للمجتمع.

مما يُلاحظ أن هذه المبادئ نفسها تطبق في تنظيم الأسواق الماليَّة المعاصرة ففي السوق الاقتصاديَّة الإسلامية تترك الحريَّة لقوى السوق، كي تؤدي دورها في تحديد الأسعار في حالة الاستقرار، أما إذا ظهرت في السوق تأثيرات احتكارية يحتمل أن تؤدي إلى تشويه آلية التحديد الحر للأسعار فإنه يجوز للدولة أن تتدخل حتى تعيد العدل إلى السوق.

[1] أحمد محمد نصار ، الأسواق المالية الإسلامية ،مبادئها وأدواتها، متاحة على الرابط التالي http//iefpedia.com/arab ،تاريخ الاطلاع يوم 2016/06/15 .

ونظراً للطابع الخاص للتمويل الإسلامي الذي يقتضي من المؤسسة أو عملائها الذين يودعون أموالهم لدى البنك، أن يتحملوا المخاطر التجارية للأعمال التي يستثمر فيها البنك أمواله، فإنه ينبغي للبنك أن يتخذ بعض التدابير الإضافية للتحكم في عناصر المخاطرة حتى يحتفظ بمكانته في الأسواق ويكفل للمستثمرين الأمان والحصول على عائد مناسب.

3- أنواع الأوراق المالية المتداولة في الأسواق المالية الإسلامية:

إن السوق المالية هي سوق لتداول الأوراق المالية عن طريق البيع والشراء ،

و يتوفر السوق المالي على العديد من الأوراق المالية التي يمكن أن تعوض الأوراق التقليدية يمكن أن نذكر منها:[1]

- **أدوات المشاركة:** أي سندات المشاركة المستمرة والمتناقصة حيث يقوم المتعاملين بإبرام عقد مشاركة تتمثل في سندات يمثل كل سند حصة أو سهم مشاركة في رأس مال مشروع، ويتم تعيين هيئة لإدارة المشاركة بحسب شروط نشرة الإصدار مع الأخذ بعين الاعتبار الشروط الشرعية لعقد المشاركة، ويتم تداول هذه الحصص في السوق المالي الإسلامي وتحديد نوع المشاركة إذا كانت مستمرة أو متناقصة، وذلك لقاء عائد فعلى حقيقي حسب نتيجة المشروع من ربح أو خسارة .
- **أدوات البيوع (المرابحة والسلم والاستصناع) :**

حيث تقوم جهة معينة في السوق المالي بإصدار سندات بيوع يمثل كل سند حصة في رأس مال المشروع، لتمويل السلع والبضائع الحالة كما في المرابحة، والمؤجلة كما

[1] أحمد محمد نصار ، الأسواق المالية الإسلامية ، مبادئها وأدواتها ، مرجع سبق ذكره .

في السلم والاستصناع، وذلك لقاء عمولة لهذه الجهة وتتولى هذه الجهة متابعة المستحقات وتوزيع الأرباح الفعلية لأصحاب السندات أو الأسهم .

- **أدوات المنافع :**

وهي سندات الإجارة التي تقوم على أساس عقد الإجارة المعروف في الفقه الإسلامي حيث تقوم جهة معينة تملك عقارات مؤجرة تدر دخلاً بشكل منتظم، بإصدار سندات إجارة للتداول بين المتعاملين ويمثل كل سند حصة في ملكية العقار يستحق حامله بحسب نصيبه في هذا العقار جزء من الإيراد المتحقق، أو تقوم جهة معينة بشراء أصول ثابتة مثل معدات أو سيارات وتقوم بإصدار سندات تمثل في مجموعها رأس مال هذه الأصول وتقوم بإدارتها من تأجير وصيانة وتأمين لقاء عمولة، ومن ثم تحويل صافي المتحقق لحاملي السندات أو الأسهم .

بالإضافة إلى إمكانية إيجاد بدائل شرعية لأدوات تقليدية أخرى فكما اعتُبِرت الصكوك بأنواعها المختلفة بدائل شرعية للسندات، فيمكن اعتبار عقد الجعالة والسلم كبدائل شرعية لبيوع الاختيارات وعقد الاستصناع كبديل شرعي لعقود المستقبليات ،ويمكن إصدار بطاقات ائتمانية إسلامية يتم تداولها في السوق كبديل لبطاقات الائتمان ،ويمكن كذلك إيجاد مؤشر إسلامي مقبول كبديل شرعي للتعامل بمؤشرات البورصة العالمية .

4- الضوابط الشرعية للأوراق المالية:

حتى تصبح الورقة المالية إسلامية يمكن التعامل فيها يجب أن تتوفر فيها مجموعة شروط هي:[1]

- الالتزام بشرط المشاركة في الربح أو الخسارة في نص واضح كامل لا يقبل التأويل وذلك على أساس القواعد الشرعية المعمول بها في عقود المضاربة والشركات ، وهذا حتى تصبح الورقة المالية المصدرة إسلامية في مجال التطبيق ومن أجل تفادي الحرج الواقع في بعض الأوراق المالية المصدرة مع أنها إسلامية.
- أن لا يعاد دفق الموارد المعبأة عن طريق الأوراق المالية التي أصدرت على أساس التخلي عن شرط الفائدة الربوية إلى مؤسسات تعمل وفق الشريعة الإسلامية، شركات تتعامل بنظام الفائدة في أنشطتها.
- استثمار الموارد التمويلية للأوراق المالية في مشروعات لها أولويات واضحة في مجال المصلحة العامة للمجتمع الإسلامي فلا يصح استثمار الموارد المعبئة عن طريق الأوراق المالية الإسلامية في مشروعات لدى دول أجنبية غير إسلامية بحجة أن الاستثمار أكثر أمانا وربحية لأنها تعني التبعية وهي لا تقل جرما عن الربا.
- ضمان الإصدارات (التغطية) وهو مرتبط بتعهد من الملتزم بالاكتتاب في كل ما تبقي من الطرح العام كما تم تجويز حصول الملتزم علي مقابل لما يؤديه من أعمال غير التغطية مثل إعداد الدراسات أو تسويق الأسهم.

[1] عبد الرحمان يسري أحمد، قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل ،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 426 .

5- الضوابط الشرعية لعمل الأسواق المالية الإسلامية:

هناك مجموعة من الشروط التي تضبط العمل في سوق الأوراق المالية من أجل تحقيق أهداف الأسواق المالية الإسلامية منها [1]:

- أن تكون الشريعة الإسلامية مصدر القوانين واللوائح التنظيمية التي تنظم وتدير نشاط الأسواق الثانوية، وتراقبها وتفرض الأحكام التأديبية اللازمة مع الاستفادة ببعض القوانين واللوائح المنظمة لبعض الدول إذا تم التأكد من عدم تعارضها مع قواعد الشريعة الإسلامية.
- الالتزام بمبدأ حرية الدخول إلى السوق وحرية المعاملات فيها وهو مبدأ إسلامي قديم معروف بالنسبة لأسواق السلع، وعلى ذلك لا يصح فرض أية قيود تمنع حق ممارسة أعمال السمسرة أو البيع أو الشراء في السوق، لأن هذا المبدأ يمنع قيام الاحتكارات والتكتلات وهو ما يؤدي إلى قيام المنافسة الحرة التي تعمل على إزالة الفجوة بين أسعار التبادل والقيم الحقيقية للأوراق المالية.
- منع تداول أية أوراق مالية إلا بعد التأكد من خلوها من الربا وأنها لا تستخدم في تمويل مشروعات محرمة أو ضارة بالمسلمين والناس.
- وجود قواعد ولوائح تنظيميَّة كفيلة بتحقيق سلامة معاملات التداول المالي من الجهالة والغش والغبن والغدر وحماية السوق من المضاربة السعريَّة الغير شرعية.
- منع التعامل الصوري والمضاربة على ارتفاع الأسعار وكذا منع البيع الائتماني.

إن التصور الإسلامي لأسواق رأس المال يضع أصول وقواعد الإفصاح الكامل فهو يحول دون استفادة أي طرف متعامل من المعلومات بشكل لا يتيسر لغيره، ويمنع الاحتكار

[1] خليل عبد الرزاق، عادل عاشور، مرجع سبق ذكره ص 6

والغش والخداع ويحصر التعاملات في المبادلات الحقيقية المنتجة وتنحاز إلى السلوك الرشيد ضد المضاربة ، فهو يهدف لأن يجعل الأسواق الماليَّة عامل استقرار وأداة تنميَّة ووسيلة لتجميع المدخرات وتمويل المشاريع لا أن يكون السبب وراء عدم استقرار النشاط الاقتصادي وإحداث الانهيارات والأزمات الماليَّة .

والواقع أن المؤسسات الإسلامية ليست مطالبة فحسب – شأنها شأن المؤسسات التقليدية – بأن تتوخى الحيطة فيما يتعلق بمعايير الاستثمار، بل إنها يجب عليها أن تتأكد أيضاً من عدم الإخلال في أي وقت من الأوقات بتعهدها بالالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ولذا كان من الضروري القيام بمتابعة مستمرة لضمان الالتزام التام بالشريعة، وتحمل مسئولياتها في هذا الصدد ومن هنا تخضع المؤسسات الماليَّة الإسلامية لمراجعة إضافيَّة من جانب هيئة الرقابة الشرعية، فضلاً عن المراجعة العاديَّة من جانب مراقبي الحسابات الخارجيين.

6- التحديات التي تواجه الأدوات المالية الإسلامية :

بما أن الأسواق الماليَّة الإسلامية هي أسواق حديثة العهد، أدى هذا إلى وجود بعض التحديات التي أحاطت بأدواتها المالية. ولذلك كان لا بد من تطوير بل وابتكار أدوات مالية إسلامية جديدة تلبي التحولات الراهنة والمتوقعة في أسواق المال. ومن أهم التحديات التي تواجه الأدوات المالية الإسلامية :[1]

- عجز المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية عن استثمار فائض السيولة بالسرعة المناسبة ، حيث أن الأدوات قصيرة الأجل المتوافرة حاليا

[1] أحمد سفر،المصارف والأسواق المالية التقليدية والإسلامية في البلدان العربية، المؤسسة الحديثة للكتاب طرابلس ،لبنان،2006، ص 161.

هي أدوات السوق النقدية، من أذونات خزانة وشهادات إيداع وما في حكمها ، وهي أدوات سهلة الاستخدام من الناحية الفنية إلا أنها غير مقبولة شرعا .فكان لا بد من ابتكار أدوات مالية إسلامية سهلة التسييل ، بحيث تستطيع المؤسسات المالية الإسلامية الاستعانة بها لمواجهة ظروف السيولة عند احتياجاتها أو عند وجود فائض منها .

- وجوب إيجاد سوق مالية ثانوية للأوراق المالية ذات إطار شرعي ، علما بأن نشاط أي سوق ثانوية يعتمد على نوع وحجم الأدوات المالية المعروضة . فإذا ما كانت السندات ذات الفائدة لا يسمح بتداولها في سوق مالية إسلامية ، فإن الأسهم وحدها لا تصلح لإيجاد سوق نشطة ، وبالتالي يمكن تطوير شهادات الإيجار وصكوك المضاربة والصناديق المفتوحة والمغلقة وصكوك المزارعة ونحوها حتى تشكل مؤشرا معقولا على نجاح السوق الثانوية المنشودة .
- اعتبار الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية ، أن المنتجات المشتقة مثل المبادلات و الخيارت والعقود الآجلة غير مقبولة شرعا بوصفها نوعا من المقامرة المحرمة ، ومن المتوقع أن تجري دراسات فقهية متأنية وصولا إلى فهم أعمق لطبيعة وآلية هذه الأدوات المالية ، وخاصة التي تتعامل مع المواد الخام والمحاصيل والمعادن .

إن غياب أسواق ثانوية (تستطيع المصارف الإسلامية استخدام فائض سيولتها والحصول على حاجتها من السوق) للأدوات الادخارية و الإستثمارية الشرعية (سندات المقارضة مثلا) تسهيلا لإعادة تسييلها يعوق التوسع في استخدام هذه الأدوات الضرورية في الصيرفة الإسلامية ويقلص أدوارها التنموية. ومازالت إدارات تطوير المنتجات المالية بحاجة إلى مزيد من التخصصية والمهنية مقارنة مع غيرها من الإدارات في مؤسسات الصناعة التقليدية التي نجدها تولي اهتماما أكبر في هذا الجانب وتنفق مبالغ طائلة لتطوير وابتكار منتجاتها المالية التي تلبي احتياجاتها وتغطي طلب الأسواق.

خلاصة الفصل :

إن العالم اليوم وبعد مرور فترة كبيرة على هيمنة النظام الرأسمالي على النظام الاقتصادي لجميع الدول، عرف ومازال يعرف العديد من الأزمات المالية المتلاحقة نتيجة لاحتوائه على العديد من مواطن ضعف نابعة من صلب النظام، لذلك أصبح من الضروري اليوم التفكير في نظام اقتصادي يوازي بين العدالة الاجتماعية والربحية الفردية، ولم نجد خلال الفترة السابقة أي نظام بيده القدرة على الحفاظ على هذه التركيبة إلا النظام الاقتصاد الإسلامي. وخاصة لاحتوائه على أدوات استثمارية تعد الحصن المنيع للأزمات المالية،(كالمضاربة، المرابحة، القرض الحسن .....)، وتعتبر البديل الأمثل للأدوات المالية الاستثمارية التقليدية (التوريق، المشتقات المالية، العقود الآجلة، معدل الفائدة.....) التي كانت السبب الأول والأخير للأزمات المالية المتلاحقة، ولعل الدول التي تطبق الشريعة الإسلامية والتي نجت من عاصفة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، لأكبر دليل على نجاعة هذا النوع من النظام المالي والتي سنتطرق إليها في الفصل الموالي لدراسة تجارب كل من السودان، ماليزيا، الأردن.

الفصل الرابع :

دراسة تجارب بعض الدول ،السودان، ماليزيا ،الأردن.

تمهيد:

بعد مرور عاصفة أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 م على اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، وبعد كسرها لمعظم أعمدة الأسواق المالية و البنوك الغربية و التقليدية، إلا أنَّها لم تستطع في الوقت ذاته بكسر أعمدة البنوك الإسلاميَّة وعمل الأسواق المالية الإسلامية، نتيجة لعدم تورطها في المعاملات القذرة اقتصاديا و استلهامها أساسا من الدين الإسلامي الذي يحث على الحفاظ على المال و تنميته و استثماره بأفضل و أكفأ الوسائل و الأساليب المشروعة، عن طريق إحلال البيع و التجارة و حرمة الربا و الاكتناز و الاحتكار و كافة أشكال المقامرات و المراهنات التي تضمن أموال الناس، و هذا ما ظهر جليا في اقتصاديات التي تطبق المنهج الإسلامي كالسودان، ماليزيا و الأردن التي تجنبت تماما أثار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م مما توجب علينا دراسة هاته الاقتصاديات خلال الأزمة المالية لنرى مدى تجنبها للأزمة المالية لسنة 2008م، و هذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل التطبيقي حسب المباحث التالية :

المبحث الأوَّل: التجربة السودانية.

المبحث الثاني: التجربة الماليزية.

المبحث الثالث: التجربة الأردنية من خلال البنك الأردني الإسلامي.

المبحث الأول : تجربة السودان

تعتبر السودان من بين أكبر الدول التي حاولت و اجتهدت لوضع و تطبيق أحكام الشرع في جوانب الحياة المختلفة و منها الاقتصاد، بل تجرأت لوضع سياقات جديدة للتفكير بمرجعية إسلامية أملا فيها لتحقيق النمو الاقتصادي و التنمية الاجتماعية، و تجنب الأزمات المالية التي أصبحت كثابت من ثوابت العولمة المالية في عصرنا الحالي.

المطلب الأول :نبذة عن تاريخ الصيرفة الإسلامية في السودان

شهدت الصيرفة الإسلامية في السودان العديد من المراحل حتى أصبحت بالصورة المعاصرة، وكل مرحلة صاحبتها حزمة من التشريعات و القوانين لوضعها في الإطار القانوني، و يمكننا أن نلخص تلك المراحل في النقاط التالية[1]:

- مرحلة النظام المصرفي المزدوج (1976-1983) ظهر فيها أول مصرف لا ربوي سنة 1978م و هو مصرف فيصل الإسلامي إلى جانب البنوك التقليدية، ليليه بنك التضامن و بنوك أخرى، وقد غلب في هاته المرحلة العمل بالسياسات النقدية الربوية و لم يكن للبنك المركزي آليات للتعامل بها مع المصارف اللاربوية إلا من خلال نسب الاحتياط القانوني و نسب السيولة الداخلية و سياسات التدخل المباشر و سياسة توزيع السقوف الائتمانية.
- مرحلة النظام المصرفي اللاربوي (1983-1990) أصدر قرار حكومي سنة 1983 م يلزم فيها تطبيق الشريعة الإسلامية، ثم قرارا أخر سنة 1984م يلزم فيها البنوك بعدم التعامل بالفائدة، ويتجسد أكثر بصدور " قانون المعاملات" على أساسه يصدر بنك السودان منشورا يلزم فيه البنوك التجارية بالتحول إلى بنوك لا ربوية.

[1] سليمان بوفاسة، خليل عبد القادر، مداخلة بعنوان محاولة تقييم المصرفية الإسلامية تجربة السودان،في إطار الملتقى الدولي الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجا، المركز الجامعي خميس مليانة يومي 06/05 ماي 2009، ص 9.

- مرحلة تعمق النظام المصرفي اللاربوي (1991- إلى يومنا هذا) بدأت بمراجعة كاملة للقوانين و اللوائح و النظم، ثم صدر قانون تنظيم العمل المصرفي في سنة 1991م و أنشأت الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي في سنة 1992م بموجب قرار وزير المالية و الاقتصاد الوطني رقم 184[1] و جاءت اختصاصات الهيئة على النحو التالي :
- المساهمة في وضع العقود و الاتفاقات لجميع المعاملات المصرفية.
- مراقبة عمليات بنك السودان و المؤسسات المالية.
- إصدار الفتاوى و مراجعة القوانين و اللوائح.
- المساهمة في التدريب في المجال المصرفي.
- إعداد البحوث.

ليتم تقنينها في سنة 2003 في إطار قانون تنظيم العمل المصرفي و بدأ التعمق في تطبيق الشريعة في المجال المالي من خلال تدريب و تأهيل العاملين به، و إلزام كل المصارف على إنشاء هيئات رقابية شرعية داخلية ليكتمل عملها مع عمل الهيئة الرقابية الشرعية للبنك المركزي. و في هاته المرحلة جابهت البنوك التجارية في عملية التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي جملة من العقبات أهمها:

- عدم قدرة العاملين في هاته البنوك على استيعاب طرق التمويل الإسلامي.
- عدم القناعة لدى بعضهم بمفهوم النظام المصرفي الإسلامي، وبالتالي شيوع التعامل الصوري في هذه المصارف.
- صعوبات الانتقال القانوني و اللائحي و المهني و الإجرائي في هاته البنوك حيث كانت تسود فيها ثقافة النظام الربوي.

[1] أحمد مجذوب أحمد، تطبيق الصيغ الإسلامية في النظام المصرفي و أثره على السياسات النقدية متاح على الرابط التالي http/kantakji.com/media تاريخ الاطلاع يوم 2018/03/02.

و جاءت السياسة النقدية في هذه المرحلة و هي تعتمد على التدخل المباشر فركزت على الأتي:

- ضبط السيولة عن طريق التحكم في نسبة الاحتياطي القانوني و الاحتياطي النقدي للبنوك.
- العمل بنظام السقوف الائتمانية الكلية و السوق القطاعية.
- توجيه البنوك للدخول في التمويل التنموي بنسب محددة من السقف الائتماني (25٪ للبنوك القطاع العام و 5٪ للبنوك القطاع الخاص).
- تحديد حدود قصوى لمنح التمويل لا تتجاوزها البنوك إلا بعد الرجوع لبنك السودان.

المطلب الثاني: النجاعة المالية للبنوك السودانية خلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

إن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م كان لها أسوء الأثر على البنوك التقليدية في العالم بأسره، إلا أن البنوك السودانية نجت من هاته العاصفة الهوجاء و هذا نظرا لتطبيقها الشريعة الإسلامية أولا و لعزلتها الاقتصادية ثانيا.

1- صيغ التمويل في البنوك السودانية:

قد استخدمت المصارف اللاربوية السودانية عدة صيغ للتمويل يمكننا أن نلخصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 4: صيغ التمويل للبنوك الإسلامية السودانية

الفترة	المرابحة	المشاركة	المضاربة	السلم	أخرى	المجموع
1999	362.030	227.170	30.352	37.270	80.490	737.210
2000	341.880	434.460	35.550	33.970	167.390	1.013.250
2001	578.690	453.290	91.480	72.990	267.370	1.436.820
2002	742.650	576.510	95.690	68.560	584.400	2.067.810
2003	1.258.591	.654.585	160.927	135.211	609.940	2.819.256
2004	1.652.970	1.372.384	246.250	126.526	892.566	4.290.696
2005	3.010.033	2.143.300	292.333	145.159	1.362.856	6.953.680
2006	5.559.130	2.122.280	546.590	133.000	2.054.290	10.415.290
2007	7.315.100	1.631.379	497.619	81.715	3.061.472	12.587.285
2008	6.899.680	1.769.328	867.421	290.650	4.845.213	14.681.292
2009	8.186.340	1.641.402	956.036	349.618	4.526.390	15.659.786

المصدر: التقارير السنوية للبنك السوداني (1999-2009).

يمكننا تسجيل العديد من الملاحظات انطلاقا من الجدول أعلاه:

- ✓ تعتبر المرابحة الصيغة الأكثر تداولا في القطاع المصرفي السوداني، لأنها تعتبر الأكثر ضمانا للبنوك في مجال تغطية أرباحها، كما يحبذها العملاء أيضا نظرا للتحديد المسبق للأرباح على عكس الصيغ الأخرى، على الرغم من أن البنك المركزي السوداني أشار في سياسته النقدية و التمويلية إلى عدم تجاوز التمويل بصيغة المرابحة عن نسبة 30٪ كحد أقصى[1]، إلا أنه على الرغم من التحديد المشار إليه فان القطاع المصرفي لم يلتزم بالنسبة المقررة بصورة إجمالية.
- ✓ يأتي تطبيق التمويل بالمشاركة في المرتبة الثانية حيث كان يمثل ما نسبته 10.48٪ و يأتي في المرتبة الثانية نتيجة لعدم ضمان الربح بالنسبة و العميل في نفس الوقت.

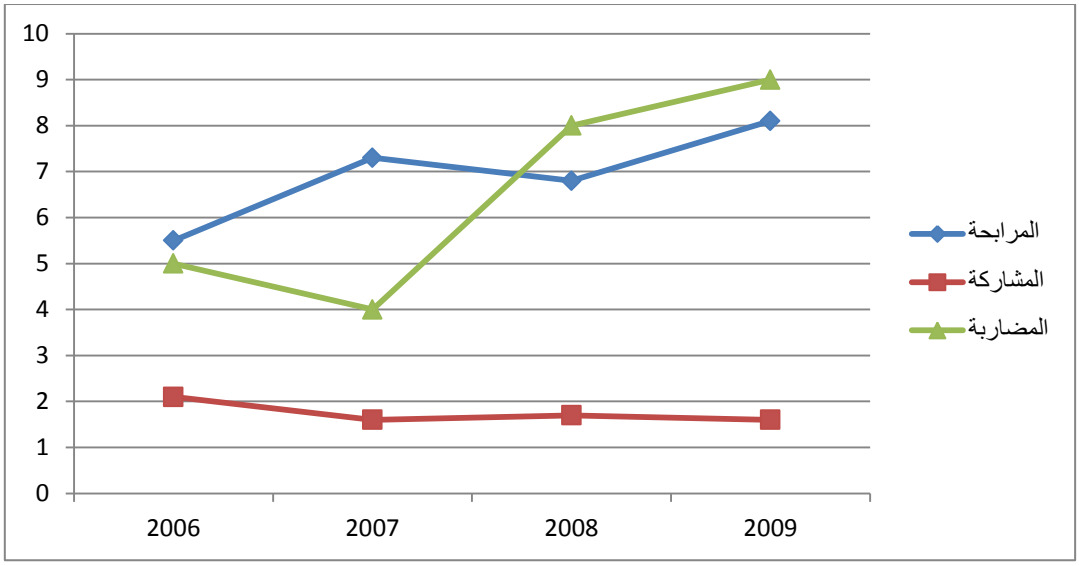
[1] عبد المنعم عبد الطيب، مداخلة بعنوان تقويم تجارب الإصلاح المصرفي في السودان، في إطار الملتقى الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، 11-12 مارس 2008، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 24.

- ✓ البيع بالمضاربة يأتي في المرتبة الثالثة حيث يمثل نسبة 6.10٪ من التمويل الإجمالي.
- ✓ البيع بالسلم في المرتبة الرابعة و يمثل نسبة 2.23٪ من التمويل الإجمالي و هذا راجع إلى اقتصاره في النشاط الزراعي فقط في السودان. و إلى المخاطرة الكبيرة التي يتعرض لها البنوك، جراء التعثر في سداد البيع بالسلم حيث بلغ هذا الأخير في سنة 2010 م مبلغ26130882327[1] جنيه سوداني.

2- تطور صيغ التمويل خلال سنوات الأزمة المالية العالمية:

يمكننا أن نلخص تطور كل من (المرابحة، المشاركة، المضاربة) من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم1 : تطور المرابحة ،المشاركة، المضاربة (2006-2009)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 4.

[1] هند يوسف سليمان أبو قرون، عقد السلم الاقتصادي و المالي في السودان خلال الفترة 2000-2012 في إطار ملتقى الخرطوم للصناعة المالية سنة 2012، السودان، ص 26.

نلاحظ من الشكل أعلاه بأن صيغ التمويل في المصارف العامة العاملة في السودان تقريبا في ارتفاع مستمر في سنوات الأزمة (2009/2008/2007). حيث قفزت المرابحة من7.315.100 مليون جنيه إلى 8.186.340 مليون جنيه أي بمعدل تغيير ب 11.91٪ أما المشاركة فقد تطورت بشكل طفيف حيث انتقلت من 1.631.379 مليون جنيه إلى 1.641.402 مليون جنيه أي بمعدل تغيير يقدر ب 0.61٪ أما المضاربة فقد انتقلت من 497.619 مليون جنيه إلى 956.036 مليون جنيه أي بمعدل تغيير يقدر ب 92.12٪ في حين كانت البنوك المتعاملة بالربا في باقي أنحاء العالم تعاني من الإفلاس، وترجع هاته الزيادة أساسا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ابتدءا من سنة 1983 م إلى يومنا هذا، و هذا ما جعل المنظومة المالية و النقدية بعيدة كل البعد عن الأزمة المالية إضافة إلى العزلة الاقتصادية التي تعيش فيها السودان اثر الحصار الاقتصادي المفروض عليها من الولايات المتحدة الأمريكية فجعل بنوكها منعزلة تماما عن أسواق المالية العالمية.

3- تطور الأصول للبنوك الإسلامية السودانية:

عرفت الأصول السودانية تطورا ملحوظا حتى في سنوات الأزمة المالية العالمية و يمكننا أن نلخص ذلك في الجدول الموالي:

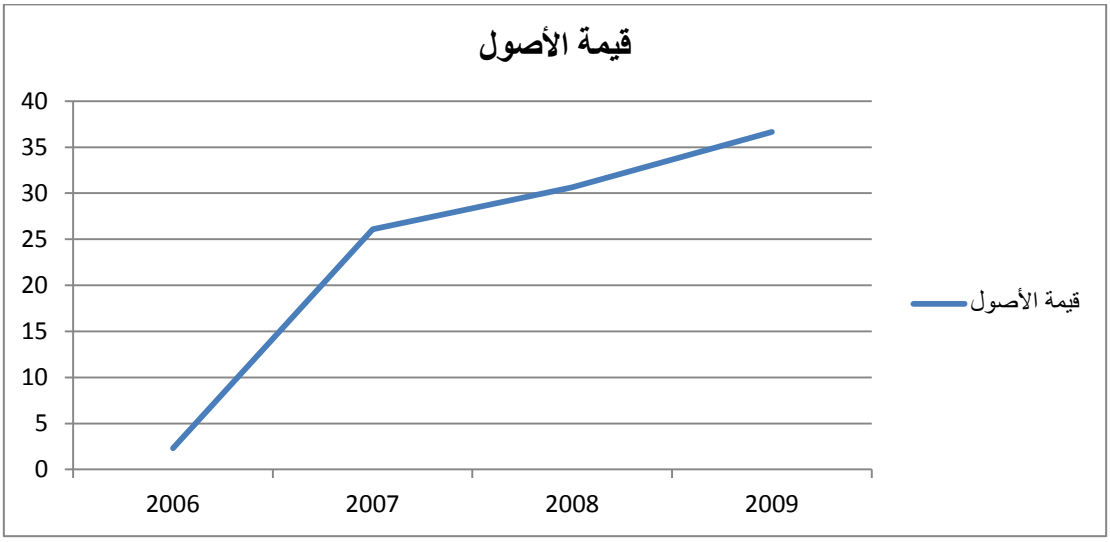
الجدول رقم 5 : تطور الأصول للبنوك الإسلامية السودانية

العام	القيمة	معدل النمو
2005	1.697.971	
2006	2.314.428	٪25.70
2007	26.197.4	٪10.31
2008	30.650.0	٪16.99
2009	36.666.9	٪19.63
2010	43.107.7	٪17.56

المصدر: التقارير السنوية للبنك السودان (2005-2010).

و يمكننا أن نترجمه في الشكل الموالي:

الشكل رقم 2: تطور الأصول في البنوك السودانية (2006-2009)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 5.

نلاحظ من الشكل أعلاه بأن موجودات البنوك السودانية في ارتفاع مستمر و خاصة في سنوات الأزمة من (2009/2008/2007) حيث انتقلت من 26.197.4 مليون جنيه إلى 43.107.7 مليون جنيه، حيث ارتفعت بمعدل تغيير يقدر ب 64.54٪، حيث تعتبر زيادة معتبرة، ففي نفس الوقت كانت البنوك الربوية في جميع أنحاء العالم تعرف انخفاض شديد، وترجع هذه الزيادة أصلا إلى الجهود التي تبذلها البنوك السودانية في الخدمات و المنتجات المصرفية و التمويلية، التي تتوافق مع احتياجات السوق المصرفي و تلبي رغبات العملاء بالإضافة إلى إصدار منتجات مصرفية متنوعة لاستقطاب الودائع و العملاء و ابتكار سياسات تسويقية متقدمة للمنظومة الإسلامية، التي طبقتها السلطات السودانية على المصارف بالإضافة إلى التوجه الديني للدولة و الشعب السوداني.

4- ودائع الجهاز المصرفي بالعملتين الأجنبية و الوطنية:

عرفت ودائع الجهاز المصرفي بالعملتين الوطنية و الأجنبية تطورا ملحوظا حتى في سنوات الأزمة و يمكننا أن نلخص ذلك في الجدول الموالي:

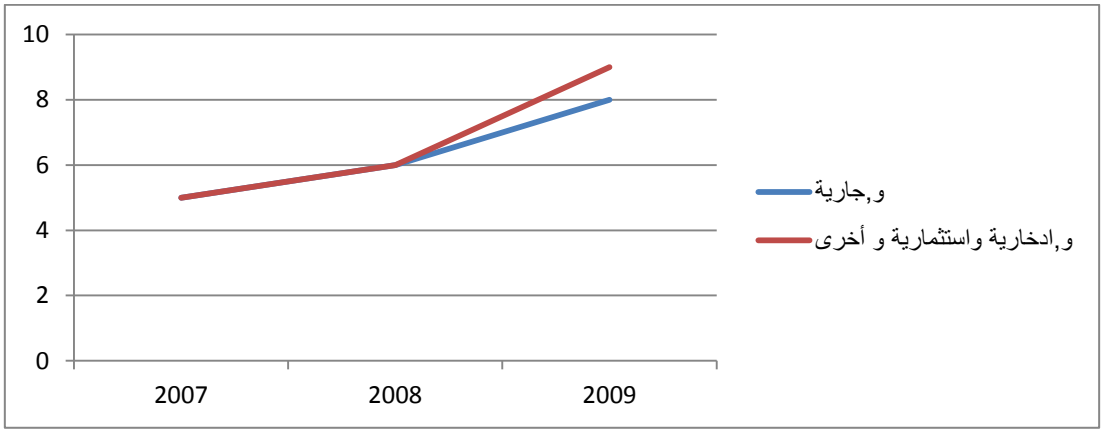
الجدول رقم 6: ودائع الجهاز المصرفي بالعملتين الأجنبية و الوطنية (2006-2010)

البيان	2006		2007		2008		2009		2010	
	محلية	أجنبية	محلية	أجنبية	محلية	أجنبية	محلية	أجنبية	محلية	أجنبية
جارية	490.765	83.696	5.608.3	1.063.9	6.790.9	1.255.4	8.164.2	1585.0	9.729.1	1.787.3
ادخارية واستثمارية و أخرى	501.105	155.299	5.732.8	1.537.4	6.675.4	1.786.8	9.132.6	1.966.2	11.056.1	3.301.9
المجموع	991.870	238.995	11.341.1	2.601.3	13.466.3	3.042.2	17.296.8	3.551.2	20.785.2	5.089.2

المصدر: التقارير السنوية للبنك السوداني (2006-2010).

و يمكننا أن نترجم الجدول السابق إلى الشكل الموالي:

الشكل رقم 3: تطور ودائع الجارية وودائع ادخارية واستثمارية أخرى بالعملة المحلية



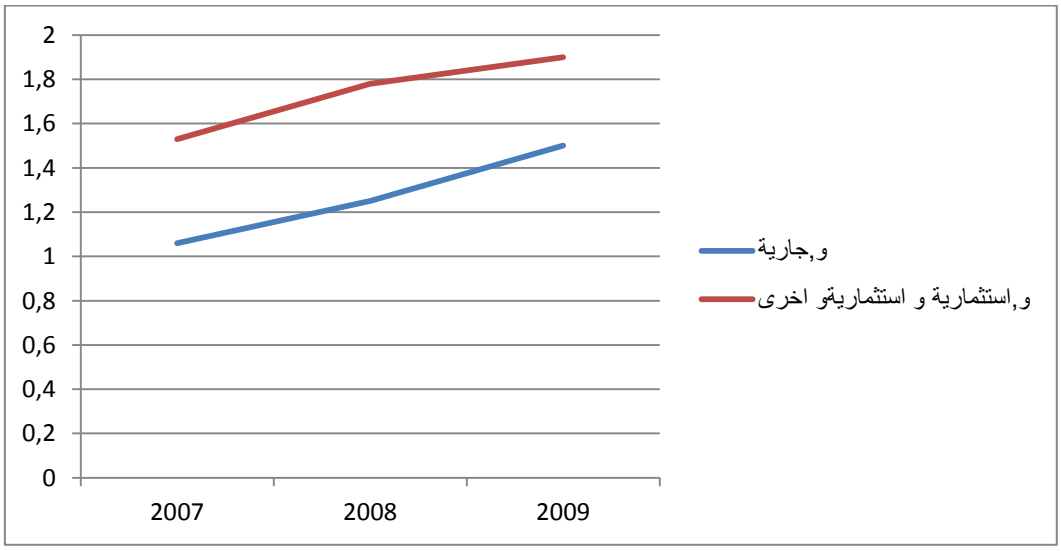
المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 6.

نلاحظ من الشكل أعلاه ارتفاع مستمر و خاصة في سنوات الأزمة (2009/2008/2007) حيث انتقلت الودائع المحلية من 5.608.3 مليون جنيه إلى 8.164.2 مليون جنيه حيث ارتفع بمعدل تغيير قدر ب 45.57٪، بينما ودائع ادخارية وودائع استثمارية و أخرى فقد عرفت قفزة هي أيضا من 5.732.8 مليون جنيه إلى

9.132.6 مليون جنيه أي بمعدل تغيير قدر ب 59.30٪. و ترجع هاته الزيادة إلى التماشي مع سياسة بنك السودان المركزي التي تهدف إلى استقطاب المدخرات الوطنية لتوجيه الموارد المالية اللازمة لتمويل الأنشطة الاقتصادية الأساسية وهذا عن طريق ما يلي:

- السماح للمصارف بفتح فروع جديدة و الاستمرار في تبسيط الإجراءات في فتح الحسابات الجارية و حسابات الادخار و الاستثمار للعملاء.
- حث المصارف على تجويد خدماتها المقدمة خصوصا الالكترونية منها مثل نقاط البيع و الإيداع و التحويل عبر الصراف الآلي و مواكبة التطور التقني.
- الاستمرار في نشر الوعي المصرفي بكافة أنحاء البلاد و نشر الخدمات لتمكين المواطنين من الوصول للخدمات المصرفية وذلك بهدف زيادة الموارد المصرفية و تحقيق الشمول المالي[1].

الشكل رقم4 : تطور ودائع الجارية وادخارية واستثمارية وأخرى بالعملة الأجنبية



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 6.

[1] التقارير السنوية للبنك السودان .

نلاحظ من الشكل أعلاه ارتفاع مستمر في ودائع جارية وودائع استثمارية و أخرى الأجنبية و خاصة في سنوات الأزمة (2009/2008/2007) حيث ارتفعت من 1.063.9 مليون جنيه إلى 1585.0 مليون جنيه أي بمعدل تغيير يقدر ب 48.98٪ . بينما ودائع استثمارية وأخرى فقدت ارتفعت من 1.537.4 مليون جنيه إلى 1.966.2 مليون جنيه أي بمعدل تغيير يقدر ب 27.89٪ و ترجع أساسا الزيادة إلى الدعم بالعملة الأجنبية من قبل الحكومات العربية و خاصة دول الخليج حيث وصل حجم الاستثمارات القطرية في السودان إلى 8.4 مليار دولار[1].

[1] www.dw.com/ar/تاريخ 2018/06/10 الاطلاع يوم

المبحث الثاني: التجربة الماليزية

شهد النظام المالي الإسلامي تطورا هائلا منذ انطلاقه في عام 1963م، و منذ صدور أول تشريع للتمويل الإسلامي في عام 1983م تواصل هاته الصناعة تقدم يوما بعد يوم حتى أصبحت ماليزيا قطباً اقتصاديا إسلامياً، نظرا للرغبة السياسية و الدعم الحكوميين إذ أن الحكومة الماليزية دعمت النظام المالي الإسلامي دعما كاملا من جميع نواحيه، المالية، و السياسية، و القانونية.

المطلب الأوَّل :ماليزيا و التوجه نحو الصيرفة الإسلامية

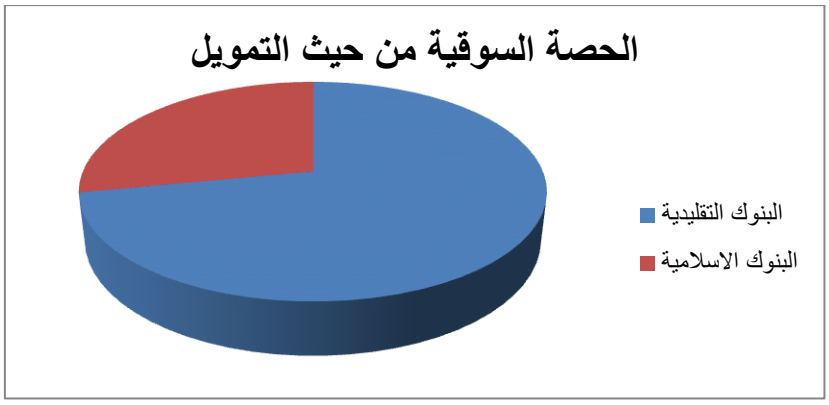
يمكن تلخيص مراحل التوجه الإسلامي للنظام المصرفي في ماليزيا إلى المراحل التالية:[1]

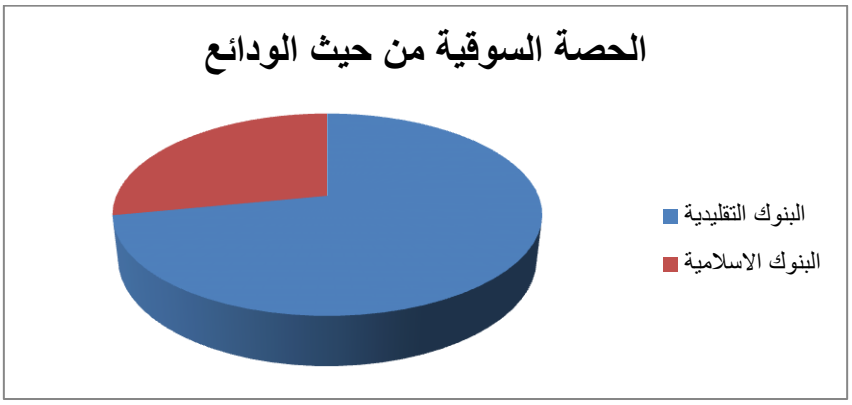
- الفترة الأولى 1983م/1992 م يمكننا اعتبار الفترة الممتدة من 1983 إلى 1992 بالفترة التجريبية حيث تم إنشاء بنك ISLAM MALYSIA BERHAD سنة 1983 بموجب قانون المصارف الإسلامية، بهدف جس نبض موقف المشهد المصرفي المحلي و إلي تجاوب ايجابيا مع هاته الفكرة الجديدة.
- المرحلة الثانية 1993 م إلى 1999م أطلقت الحكومة الماليزيَّة مخطط المصارف بدون فوائد كما سمح هذا المخطط بإنشاء نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، كما تم تأسيس نظام مصرف إسلامي عام 1999 يضمن العمل من دون فوائد مما جعل البنوك الإسلامية تتعامل في المنتجات و الخدمات المالية الإسلامية.

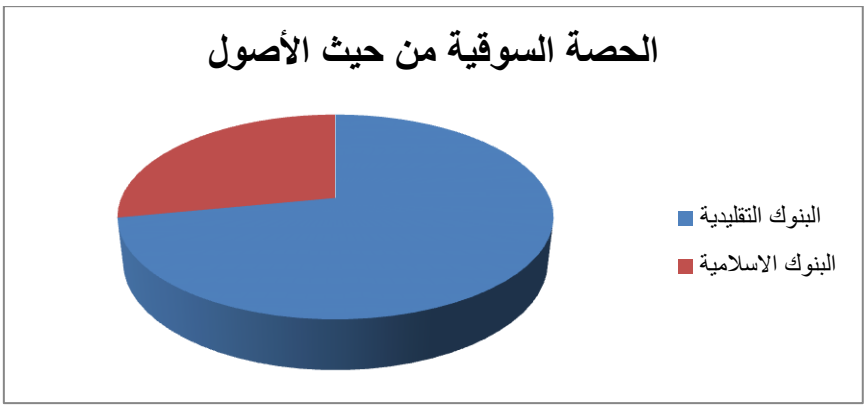
[1] لشهب الصادق، بوريش أحمد، تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية ، العدد01 ، 2015 ،ص 90 .

وهكذا بدأت تتطور الحصة السوقية للصيرفة الإسلامية في ماليزيا شيئا فشيئا و يمكن توضيح ذلك عن طريق الشكل التالي:

الشكل رقم 5 : الحصة السوقية للصيرفة الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية







Source :Bank Negara Malaysia

➢ المرحلة الثالثة بعد سنة 2000:

بعد الأزمة المالية لسنة 1997م تغيرت البيئة الحاضنة للخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا، حيث بدأ البنك المركزي الماليزي في إغلاق فروع إسلامية و تشجيعها للتحول إلى كيانات إسلامية مصرفية كاملة بغية زيادة تعزيز القطاع المصرفي الإسلامي و تحقيق الهدف المنشود و هو الوصول إلى 20٪ من إجمالي حصة السوق المصرفي سنة 2010، كما عرفت هاته الفترة إعطاء رخص للبنوك الأجنبية الإسلامية، فبدأ كل من البنك الراجحي السعودي و بنك التمويل الكويتي و غيرها من البنوك في فتح فروع و العمل في ماليزيا، من جهة أخرى أدى التطور التدريجي للنظام المالي الإسلامي في ماليزيا إلى زيادة الاهتمام المتزايد من قبل المجتمع الدولي بالتمويل الإسلامي نظرا لارتباطه الوثيق بالأنشطة الاقتصادية و ركائزه كالنزاهة و الشفافية و تقاسم المخاطر و حظر التجاوزات و المضاربة، لإطلاق برنامج سنة 2006م لجعل ماليزيا كمركز إسلامي دولي، كما تعزز أيضا سنة 2011 بوضع مخطط ثاني طويل المدى للنظام المالي سمي بمخطط القطاع المالي 2011-2020 في إطار رؤية 2020 و هو خطة إستراتجية ترسم الاتجاه المستقبلي المالي و من أهم أهدافها مسألة تدويل التمويل الإسلامي[1]. ومن هنا بدأت تفتح فروع كثيرة للمصارف الإسلامية في ماليزيا يمكننا أن نلخصها في الجدول الموالي:

[1] ابتسام ساعد، رابح خوني، تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا – تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة 2008-2015، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 30، سبتمبر 2017، ص345.

الجدول رقم 7: قائمة البنوك الإسلامية في ماليزيا

الرقم	الاسم	نوع الملكية
1	Affin islamic bank berhad	محلي
2	Alliance islamic bank berhad	محلي
3	Am islamic bank berhad	محلي
4	Bank islam malysia berhad	محلي
5	Bank muamalat malysia berhad	محلي
6	Cimb islamic bank berhad	محلي
7	Eoncap islamic bank berhad	محلي
8	Hong leong islamic bank berhad	محلي
9	May bank islamic bank berhad	محلي
10	Public islamic bank berhad	محلي
11	Rhb islamic bank berad	محلي
12	Al rajihi banking and anvestment corporation malysia berhad	أجنبي
13	Asian finance bank berhad	أجنبي
14	Hsbc amanah malysia berhad	أجنبي
15	Kuwait finance house malysia berhad	أجنبي
16	Standard chartered saadiq berhad	أجنبي
17	Ocbc al amin bank berhad	أجنبي

Source :Ching Wing Lo and Chee Seng Leow Islamic Banking in Malaysia: A Sustainable Growth of the Consumer Marketp527,International Journal of Trade, Economics and Finance, Vol. 5, No. 6, December 2014.

نلاحظ من الجدول أعلاه وجود حوالي سبعة عشر بنك إسلامي في ماليزيا منها إحدى عشر بنك محلي و ستة بنوك أجنبية، إذن البنوك المحلية تمثل ما نسبته 64.70٪ من إجمالي البنوك الإسلامية، و هو ما يبين نية السلطات الماليزية التوجه شيئا فشيئا نحو الصيرفة الإسلامية مع فتح الأبواب أمام الاستثمار الخارجي في هذا المجال لتطوير هذا النوع من الصناعة المصرفية.

المطلب الثاني: نجاعة البنوك الإسلامية خلال الأزمة المالية

سنتطرق إلى البيانات التالية لتوضيح تعافي البنوك الماليزية الإسلاميَّة من الأزمة الماليَّة لسنة 2008.

1- طبيعة التمويل المعتمد في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي

إن للبنوك الإسلامية خصائص تمويلية تختلف عن البنوك التقليدية، و البنوك الماليزية كغيرها من البنوك الإسلامية تشترك في هذا النوع من التمويل الخاص، لهذا سنحاول إلقاء الضوء على أهم أنواع التمويل في الجدول الموالي :

الجدول رقم 8: طبيعة التمويل المعتمدة في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي (الوحدة مليار رينجت ماليزي)

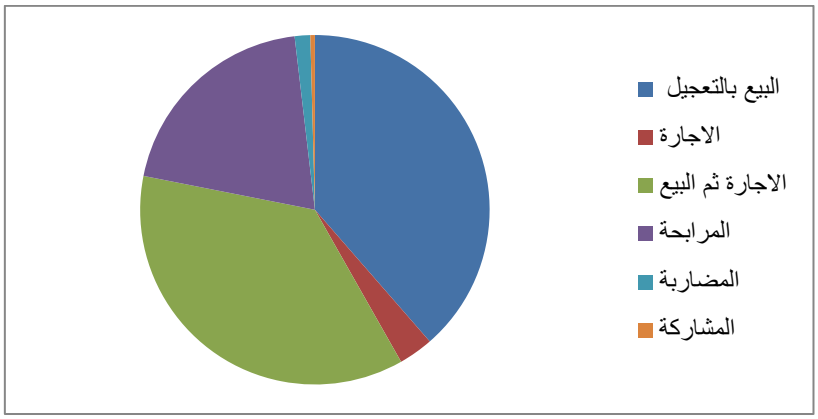
طبيعة التمويل	2006	2007	2008	2009
البيع بالتعجيل	29.845.0	31.630.3	34.533.0	35.783.1
الإجارة	762.9	1.153.5	2.774.1	2.973.1
الإجارة ثم البيع	21.470.0	25.806.1	31.847.2	33.697.1
المرابحة	5.300.0	9.691.7	15.854.8	18.583.5
المضاربة	156.8	374.4	1.173.1	1.333.2
المشاركة	147.9	105.8	314.0	389.3
الاستصناع	509.0	804.1	1.384.2	1.477.3

تمويلات أخرى	15.958	15.818.0	16.802.4	13.836.7
المجموع	73.368.1	85.957.8	104.647.6	108.030.0

Source :Bank Negara Malaysia Monthly Statistical Bulletin .

و يمكننا ترجمة هذه المعطيات إلى الشكل الموالي:

الشكل رقم 6: طبيعة التمويل في النظام المصرفي الإسلامي الماليزي.



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 8.

من خلال الشكل يتضح التطور الملحوظ للتمويل الإسلامي في ماليزيا حيث ارتفعت قيمة التمويل لدى البنوك الماليزية بجميع الأشكال (البيع بالتعجيل، الإجارة، المرابحة، المضاربة، المشاركة،الاستصناع) من 73.368.1 مليار رينجت سنة 2006 إلى 108.030 مليار رينجت سنة 2009، أي بنسبة تطور 47.24 ٪، إن هذا التطور الملحوظ جاء كثمار للمجهودات التي بذلتها السلطات المالية الماليزية في تطوير الصيرفة الإسلامية و محاولة منها لجعل ماليزيا كمركز مالي إسلامي عالمي، فعمدت السلطات من سنة 2001 إلى سنة 2010 إلى إنشاء العديد من الهيئات التي من شأنها تدعيم البنية التحتية لتطوير الموهبة الشاملة تركز على (التعليم، البحث، والتطوير) حيث قامت سنة 2003 بإنشاء المركز الدولي للقيادة المالية و هدفه هو تطوير القيادة للمؤسسات المالية و أعمال الشركات، و في سنة 2006 إنشاء المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي و هي عبارة عن جامعة عالمية في الصيرفة الإسلامية تقدم دراسات عليا و شهادات في المالية الإسلامية،

كما في سنة 2008 أسست الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية و هو عبارة عن مركز قائد ورائد في أبحاث معاملات الشريعة و الفقه[1]، بالإضافة إلى التكوينة البشرية الماليزية حيث يشكل المسلمون حوالي 61.4٪ من سكان البلد و أن الدين الإسلامي هو دين الدولة حسب الدستور[2]، فكل هاته العوامل من بنية تحتية و تركيبة بشرية مسلمة و دين إسلامي أدى إلى تطور المعاملات المالية الإسلامية و قبول عدد كبير من الزبائن للتعامل بها، في حين عرفت البنوك التقليدية عزوف نوعا ما نظرا لتحريمها شرعا، و هذا ما يفسر لنا تطور البنوك الإسلامية و تعاملاتها حتى و إن كانت في خضم الأزمة المالية العالمية (2009/2007)، حيث نلاحظ من الجدول رقم 5 تطور في التمويل الإسلامي بنسبة تقدر ب 25.26٪ في حين كانت البنوك التقليدية تعاني من الإفلاس و العزوف الكامل، نتيجة لعدم تورطها في التعاملات القذرة من تجارة بالديون و الربا و المقامرات، ومن هنا يتضح جليا بأن البنوك الإسلامية الماليزية بمنأى تماما عن تداعيات السلبية للأزمات في حين كانت البنوك التقليدية تتخبط في عواقب الأزمة المالية العالمية .

2-تطور الأصول في البنوك الماليزية:

عرفت البنوك الماليزية تطورا ملحوظا في أصولها و خاصة بعدما أصبحت قطبا ماليا إسلاميا دوليا، و يمكننا أن نوضح ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم9 : مكانة المصارف الإسلامية في إجمالي الأصول و التمويل المصرفي

الوحدة ٪	2008	2009	2010	2011
أصول المصارف الإسلامية/أصول	17.4	19.6	20.7	22.4

[1] Ahmed hizzed baharuddin. Malysia experiences in the development of islamic finance. Pratical seminar. Advantages of islamic banking and insurances business model in rusia.moscow 4 december 2009.

[2] https/ar.m.wikipidia.org.2018/02/10 تاريخ الاطلاع يوم

النظام المصرفي				
التمويل المصرفي الإسلامي/إجمالي التمويل المصرفي	18.9	21.6	22.7	24.3

Source : BANK NAGARA MALYSIA. ANNUAL REPORTS(2009.2011).

يشير الجدول بأن الصناعة المصرفية الإسلامية في تطور ملحوظ حيث ارتفعت نسبة من 17.4٪ سنة 2008م إلى 22.4٪ سنة 2011، كما ازدادت حصة السوق من التمويلات الإسلامية من 18.9٪ سنة 2008 إلى 24.3٪ سنة 2011.

3-تطور الأصول و الودائع و القروض للبنوك الماليزية:

عرفت البنوك الماليزية تطورا ملحوظا في كل من الأصول و الودائع و القروض حتى في أوقات الأزمة و يمكننا أن نلخص ذلك في الجدول الموالي:

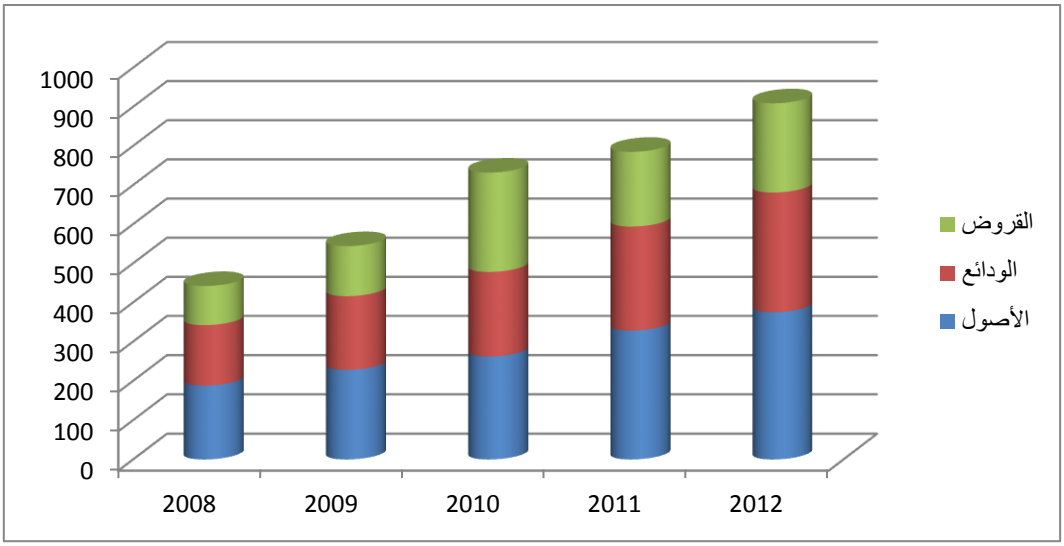
الجدول رقم10: تتطور الأصول، الودائع و القروض للبنوك الماليزية

	2008	2009	2010	2011
الأصول	188099	228550	262382	328649
الودائع	154702	188839	216953	266387
القروض	100432	128866	154575	191384

SOURCE: BANK NAGARA MALYSIA 2009.2011.

و يمكننا أن نترجم المعطيات السابقة إلى الشكل الموالي:

الشكل رقم 7: تطور القرض و الودائع و الأصول للبنوك الإسلامية



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 10.

من خلال الشكل يتبين لنا جليا أن الأصول المحققة في النظام المصرفي الإسلامي تتطور بشكل ملحوظ، ففي نهاية 2006 م كانت تقدر قيمة الأصول في البنوك الإسلامية 132 مليار رينجت ماليزي ، و استمرت في الارتفاع خلال الأزمة المالية العالميَّة حيث بلغت قيمة الأصول 193 مليار رينجت و 234 مليار رينجت في سنتي 2008 م و 2009 م على التوالي، و هو ما يبين مدى نجاعة و كفاءة النظام المصرفي الإسلامي في إدارة المخاطر و الأزمات الماليَّة، في 5 مرة ما بين حين وصلت مع نهاية سنة 2013 إلى 428 مليار رينجت أي تطورت بحوالي 3. سنتي 2006 م و 2013 م في حين نجد نسبة تطور البنوك التقليدية في نفس المجال الزمني لا تتعدى سوى 1.7 مرة ، ومن هنا يتضح جليا مدى قدرة البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية التي تعصف بالنظام الرأسمالي.

المبحث الثالث: التجربة الأردنية من خلال البنك الأردني الإسلامي

يشهد الأردن نموا متسارعا في قطاع التمويل الإسلامي في ظل نمو سريع للصيرفة الإسلامية خاصة مع سن قوانين لتنظيم هذا المجال، و على رأس هاته البنوك الإسلامية يأتي البنك الأردني الإسلامي لما له ثقل في ميزان الصيرفة الإسلامية.

المطلب الأول : دراسة البنك الأردني الإسلامي

تعتبر الأردن من الاقتصاديات التي تهتم كثيرا بالصيرفة الإسلامية، وهذا يتضح جليا بعدد البنوك الإسلامية التي تزداد يوما بعد يوم.

أولا : تعريف البنك و مهامه و خصوصياته

يعتبر البنك الأردني الإسلامي من بين أهم البنوك في الساحة المصرفية الإسلامية الأردنية و هذا نظرا لحجم وموجوداته وحجم استثماراته.

1-نبذة صغيرة عن البنك:

يمكننا أن نعرف البنك الإسلامي الأردني في النقاط التالية:[1]

- ✓ تأسس البنك بموجب قانون خاص نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 1978/4/1.
- ✓ تم تسجيله كشركة مساهمة عامة بتاريخ 1978/11/28و باشر أعماله في الربع الأخير من عام 1979 كأول مصرف إسلامي في الساحة الأردنية.
- ✓ بدأ برأسمال قدره أربعة ملايين دينار و يبلغ رأسماله حاليا 100 مليون دولار.
- ✓ كما قام بتغيير شعاره و إطلاق هويته المؤسسية الجديدة في إطار انضمامه لباقي البنوك التابعة لمجموعة البركة المصرفية.

[1] www.jordanislamikbank.com .2018/05/04 تاريخ الاطلاع يوم

2-ضوابطه:

يلتزم البنك الإسلامي الأردني بمجموعة من الضوابط التي تقرها الشريعة الإسلامية و تتمثل أهمها في النقاط التالية:

- ✓ الالتزام بالترسيخ قيم المنهج الإسلامي بالتعامل مع الجميع وفق أحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية.
- ✓ السعي إلى كل جديد في مجال الصناعة المصرفية و التكنولوجية، و التطلع لبلوغ لثقة الجميع في الخدمات المميزة التي تتماشى مع المتغيرات ضمن إطار المنهج الإسلامي.
- ✓ يتم ضبط الالتزام الشرعي من خلال هيئة رقابة شرعية لا يقل أعضاؤها عن ثلاثة تنتخبهم الهيئة العامة للبنك حسب قانون البنوك الساري المفعول و تتشكل هيئة الرقابة الشرعية للبنك حاليا عن أربعة أعضاء.
- ✓ و في هذا الالتزام الشرعي : تطهير للأموال ، اطمئنان القلوب، تجنب الوقوع في مغبة الربا أو في خطيئة الاكتناز ، و العمل على استثمار الأموال في اعمار الأرض و تهيئتها للحياة الإنسانية.

3-أهداف البنك الإسلامي الأردني:

للبنك الإسلامي الأردني مجموعة من الأهداف التي يريد تحقيقها لعل أهمها:

- ✓ تقديم الخدمات المصرفية و ممارسة أعمال التمويل و الاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة أخذا و عطاءا في جميع الصور و الأحوال.
- ✓ تطوير وسائل جذب الادخار و توجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي القائم على أساس غير الفائدة.
- ✓ توفير رأس مال كاف للتوسع في منح التمويلات و الاستثمارات الكبرى و بما ينسجم مع التعليمات البنك المركزي، وكذلك مواجهة أي مخاطرة مصرفية.

- ✓ الوصول برأس المال إلى الحد المطلوب حسب متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية و توجهات الجهة الرقابية[1].

4- صيغ توظيف الأموال في السوق المحليَّة:

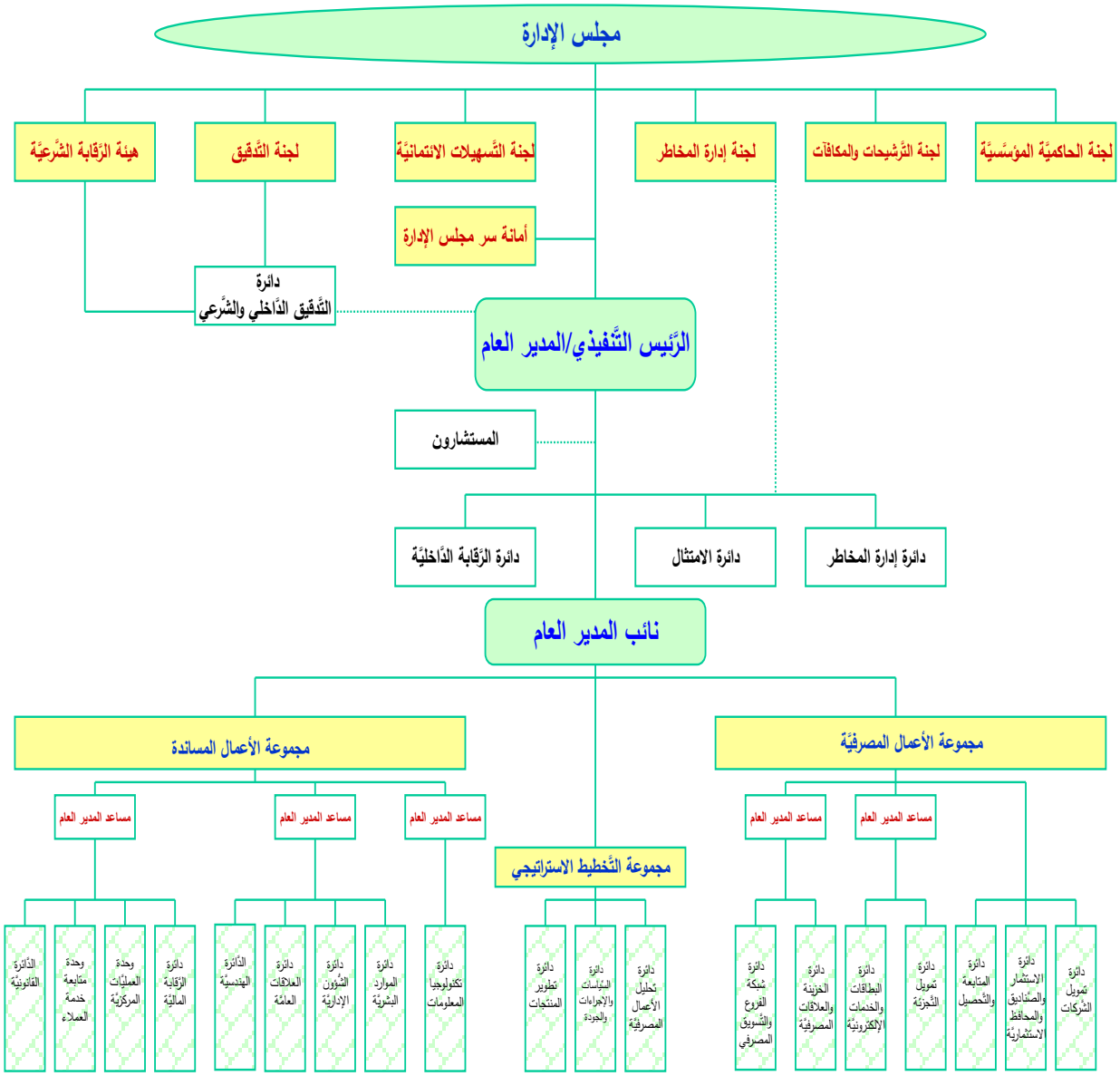
- ✓ المرابحة.
- ✓ المضاربة.
- ✓ البيع بالتقسيط.
- ✓ الاستثمار المباشر (عقارات رؤوس الأموال الشركات).
- ✓ المشاركة.
- ✓ التأجير المنتهي بالتمليك.
- ✓ الاستصناع.
- ✓ المشاركة في المحافظ الاستثمارية.

5-قنوات توظيف الأموال في الأسواق الخارجية:

- ✓ مرابحة في أسواق السلع الدولية عن طريق وكلاء و بنوك.
- ✓ الاكتتاب في صناديق استثمارية تصدرها مؤسسات مالية إسلامية .
- ✓ المشاركة في محافظ البنوك الإسلامية.
- ✓ ودائع استثمارية لدى بنوك إسلامية.
- ✓ الاستثمار في رؤوس الأموال بنوك إسلامية.

[1] موسى شحادة، تجارب مؤسسات التمويل الإسلامي،تجربة البنك الإسلامي الأردني، ورقة مقدمة لملتقى الاستثمار و التمويل الإسلامي في الشرق الأوسط المنعقد في مركز الملك حسين بن طلال للمؤتمرات ،البحر الميت ،2010/3/2.

الشكل رقم 8: الهيكل التنظيمي للبنك الأردني الإسلامي



المصدر: البنك الأردني الإسلامي على الموقع www.jordanislamikbank.com

المطلب الثاني:السلامة المالية للبنك الإسلامي الأردني

حتى نقف فعليا على مدى السلامة المالية و التأمينية للبنك الأردني الإسلامي، استوجب علينا أن نقوم بدراسة متأنية للتقارير السنوية التي يصدرها البنك و خاصة في سنوات الأزمة (2010/2009/2008).

1- معطيات (الموجودات و أرصدة التمويل و الاستثمار و الأوعية الادخارية أرباح الاستثمار المشترك و حقوق المساهمين و الربح قبل الضريبة):

انطلاقا من التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني يمكننا أن ننتج جدولا جديدا الموالي:

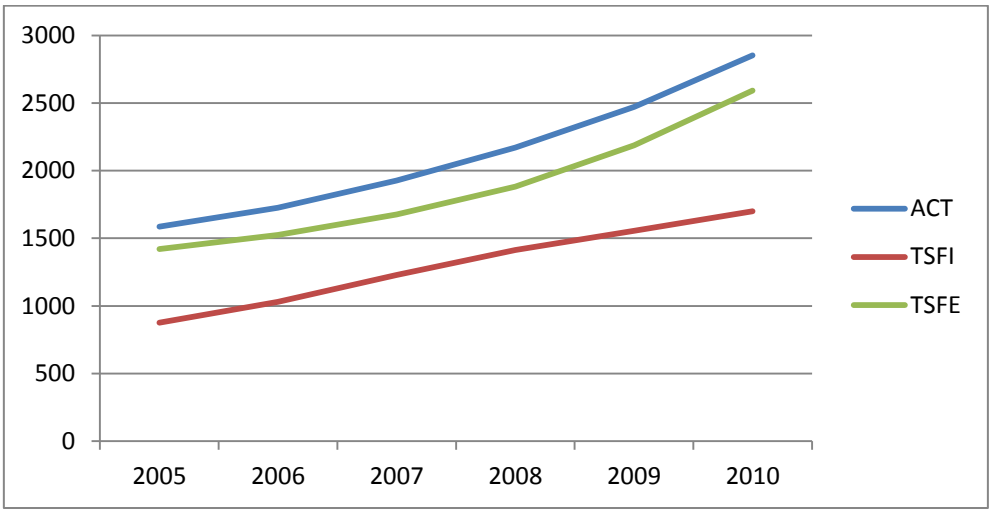
الجدول رقم 11: معطيات (الموجودات و أرصدة التمويل و الاستثمار و الأوعية الادخارية أرباح الاستثمار المشترك و حقوق المساهمين و الربح قبل الضريبة) للبنك الأردني الإسلامي.

السنوات	ACT	TSFI	TSFE	PIC	DA	BAI
2000	828.3	611.2	749.1	29.8	54.5	3
2001	901.7	651.7	836.5	27.1	53.6	1.4
2002	1029.7	722.2	955.5	28.5	55.6	3.1
2003	1159.2	695.8	1076.4	32.5	57	5
2004	1301.4	759.8	122.5	36.2	58.2	4.8
2005	1568.4	875.8	1421.1	53.4	69.4	19.6
2006	1726	1031.2	1525.8	61.2	115.3	23.4
2007	1927.3	1229.3	1676.8	75.5	133.5	34.4
2008	2170.3	1412.5	1881.7	101.8	161	50.1
2009	2471.5	1556.6	2187.5	99.8	176.8	38.9
2010	2858.1	1700.8	2593	100.8	193.6	40.7
2011	3167	1784.1	2858.3	10957	206.9	39.7
2012	3255.5	2468.4	2952	144.6	228.8	51.2
2013	3566.4	2495.2	3190.4	166.1	255.5	64.7
2014	3855.6	2630	3470.8	166.4	282.2	64
2015	3179.8	3152.8	3745.7	177.4	311.2	74.7
2016	4506.7	3243.3	4037.5	197.9	346.7	83.7
2017	4665.6	3362.7	4163.8	191.2	375	80.9

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الأردني الإسلامي(2000-2017).

يمكننا أن نترجم المعطيات السابقة إلى الشكل الموالي:

الشكل رقم 9 : تطور كل من الموجودات و أرصدة التمويل و الاستثمار



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 11.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه بأن كل من إجمالي الموجودات و إجمالي أرصدة التمويل و الاستثمار و إجمالي أرصدة الأوعية الادخارية في ارتفاع مستمر من سنة 2005 إلى سنة 2010، حيث ارتفعت إجمالي الموجودات بنسبة تقدر ب 82.23٪ و في سنوات الأزمة من سنة (2010/2007) عرفت تطور كبير ما نسبته 48.29٪، في حين عرفت أرصدة التمويل و الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2010 تطور ملحوظا قدر ب 96.25٪، و في سنوات الأزمة المالية العالمية (2010/2007) عرفت تطورا بنسبة تقدر ب 38.35٪، أما إجمالي أرصدة الأوعية الادخارية فقد قفزت من سنة 2005 إلى سنة 2010 بنسبة 82.47٪، و في سنوات الأزمة (2010/2007) تطورت بنسبة 54.71٪، إن هذا التطور المتصاعد من سنة إلى أخرى حتى في خضم الأزمة المالية العالمية نتيجة للثقة الكاملة لدى زبائن البنوك الإسلامية، مع تطور طفيف في مداخيل و أجور العمال الأردنيون بالإضافة إلى ميولاتهم الدينية، دون أن ننسى بأن أكبر الشركات المستثمرة في الأردن هي عبارة عن شركات لدول عربية إسلامية، التي تحبذ في استثماراتها أشكال

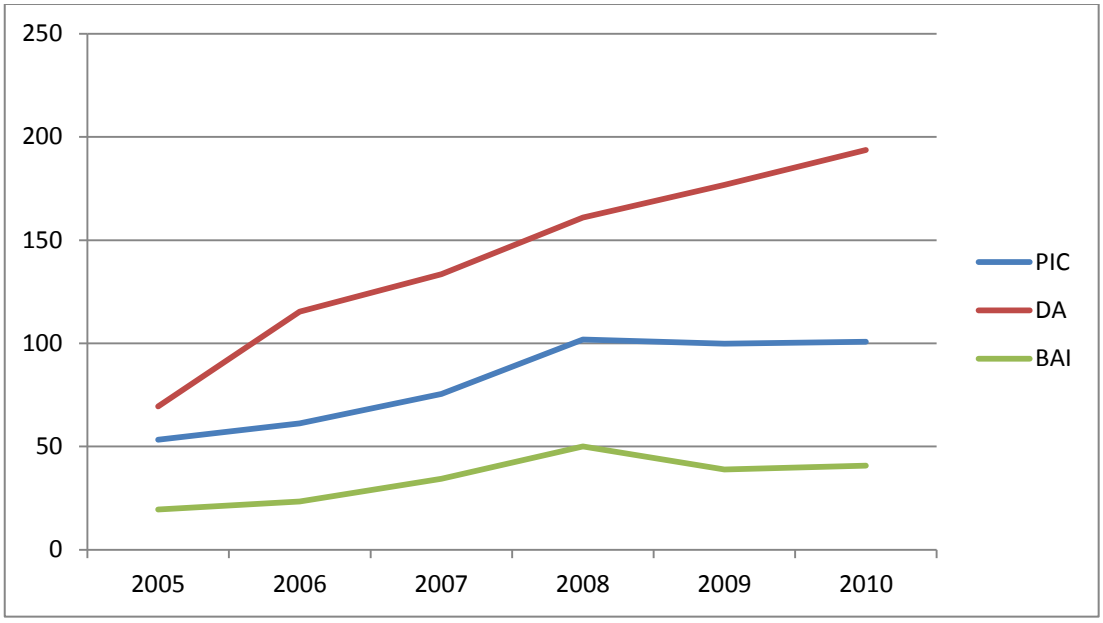
التمويل الإسلامية هروبا من الربا، إضافة إلى التسهيلات المقدمة من قبل البنك الأردني الإسلامي لهم، إضافة إلى إجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي الأردني [1]:

- ✓ كتخفيض أسعار الفائدة على مختلف أدوات السياسة النقدية أربعة مرات و ذلك بغية تخفيض تكلفة الائتمان المصرفي و لتشجيع الطلب على التسهيلات المصرفية و توفير التحويل اللازم للأنشطة الاقتصادية.
- ✓ تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني الإلزامي على ودائع البنوك ثلاثة مرات خلال نفس الوقت و بواقع نقطة مئوية واحدة في كل مرة لتصل إلى 7٪ وذلك زيادة السيولة لدى البنوك و لتوفير التمويل اللازم لديها، بالإضافة لتشجيع البنوك على الاقتراض نتيجة توفير حجم يقدر بمليار دينار لديها نتيجة هذا الإجراء.

و هذا ما يفسر تعافي البنك الإسلامي الأردني من الأزمة المالية العالمية حيث ارتفعت كل من أوعيته الادخارية و أرصدته التمويلية و الاستثمارية للأسباب المذكورة سابقا، في حين كانت تعرف جل البنوك التقليدية انخفاض في جميع مستوياتها متأثرة بالأزمة المالية العالمية.

[1] جمال عبد المنعم البستنجي، دور البنك المركزي الأردني في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية على البنوك العاملة في الأردن، مذكرة ماجيستير ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط،،جوان 2012، ص74-75.

الشكل رقم 10 : أرباح الاستثمار المشترك و حقوق المساهمين و الربح قبل الضريبة من 2005-2010



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم 11.

Pic:أرباح الاستثمار المشترك

DA: حقوق المساهمين

BAI: الربح قبل الضريبة

حيث يتضح جليا من خلال الشكل أعلاه بأن حقوق المساهمين في ارتفاع مستمر من سنة 2005 إلى سنة 2010، وهذا راجع إلى الثقة الممنوحة من قبل الزبائن للبنوك الإسلامية و خاصة أنها تتجاوب مع ميولاتهم الدينية بالإضافة إلى ذلك راجع أيضا لارتفاع المحسوس في رأس المال المدفوع حيث ارتفعت بنسبة 178.96٪، في حين نجد أن أرباح الاستثمار المشترك في زيادة مستمرة من سنة 2005 إلى سنة 2008 ثم بعد ذلك تأخذ الاستقرار حتى سنة 2010م، أما الربح قبل الضريبة فهي أيضا سجلت ارتفاعا مستمرا من سنة 2005 إلى سنة 2008 و هذا راجع إلى العديد من العوامل منها:

- ارتفاع أنشطته الاستثمارية.
- زيادة عوائد الخدمات المصرفية خاصة تلك الخدمات المتعلقة بالجانب الاستثماري للمصرف كخدمات الضمانات و الاعتمادات.

- اقتطاع جزء قليل من الأرباح لمواجهة المخصصات.

ثم بعد ذلك تأخذ انخفاضا من سنة 2008الى سنة 2009 و هذا راجع بالأساس إلى انخفاض أرباح الاستثمار المشترك و هذا في خطوة من طرف النظام المالي الأردني لدعم البنوك الإسلامية.

المطلب الثالث:النمدجة القياسية لأثر الأزمة المالية لسنة 2008م على البنك الإسلامي الأردني

أولا: البيانات

تعتمد هاته الدراسة على مجموعة من البيانات المستخرجة من التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني و التي تتمثل في :

- إجمالي الموجودات (ACT)
- إجمالي أرصدة التمويل و الاستثمار(TSFI)
- إجمالي أرصدة الأوعية الادخارية (TSFE)
- أرباح الاستثمار المشترك(PIC)
- حقوق المساهمين (DA)
- الربح قبل الضريبة(BAI)

الجدول رقم 12 : قيم كل من إجمالي الموجودات و إجمالي أرصدة التمويل و الاستثمار و إجمالي أرصدة الأوعية الادخارية و أرباح الاستثمار المشترك و حقوق المساهمين و الربح قبل الضريبة

Années	Act	TSFI	TSFE	PIC	DA	BAI	CM	CIFSF
2000	828,3	611,1	749,1	29,8	54,5	3	7,623	169,517
2001	901,7	651,7	836,5	27,1	53,6	1,4	8,103	156,93
2002	1029,7	722,2	955,5	28,5	55,6	3,1	8,591	155,441
2003	1159,2	695,8	1076,4	32,5	57	5	16,615	159,649
2004	1301,4	759,8	1202,5	36,2	58,2	4,8	10,462	157,967
2005	1568,4	875,8	1421,1	53,4	69,4	19,6	21,414	158,061
2006	1726	1031,2	1525,8	61,2	115,3	23,4	12,836	159,037
2007	1927,3	1229,3	1676,8	75,5	133,5	34,4	12,425	157,819
2008	2170,3	1412,5	1881,7	101,8	161	50,1	21,094	153,992
2009	2471,5	1556,6	2187,5	99,8	176,8	38,9	24,29	168,088
2010	2858,1	1700,8	2593	100,8	193,6	40,7	9,223	166,515
2011	3167	1784,1	2858,3	109,7	206,9	39,7	2,698	164,068
2012	3255,5	2468,4	2952	144,6	228,8	51,2	-2,042	165,944
2013	3566,4	2495,2	3190,4	166,1	255,5	64,7	14,155	165,676
2014	3855,6	2630	3470,8	166,4	282,2	64	7,347	170,047
2015	3179,8	3152,8	3745,7	177,4	311,2	74,7	5,269	173,541
2016	4506,7	3243,3	4037,5	197,9	346,7	83,7	-0,29	184,974
2017	4665,6	3362,7	4163,3	191,2	375	80,9	-	-

المصدر : التقارير السنوية للبنك الأردني الإسلامي(2000-2017).

نقوم بأخذ متغير كل قيمة من القيم السابقة و نضعها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 13: متغيـرات القيــم لكـل من إجمـالي الموجــودات و إجمــالي أرصـدة التمويــل و الاستثمـار و إجمالي أرصدة الأوعية الادخارية و أرباح الاستثمار المشترك وحقوق المساهمين و الربح قبل الضريبة.

Années	Δ ACT	Δ TSFI	Δ TSFE	Δ PIC	Δ DA	Δ BAI	CR 2008-2009-2010
2000	-	-	-	-	-	-	1
2001	0,08861524	0,06643757	0,11667334	-0,09060403	-0,01651376	-0,533333333	1
2002	0,14195409	0,10817861	0,14225941	0,05166052	0,03731343	1,214285714	1
2003	0,12576479	-0,03655497	0,12653061	0,14035088	0,02517986	0,612903226	1
2004	0,12267081	0,09198045	0,11714976	0,11384615	0,02105263	-0,04	1
2005	0,20516367	0,15267176	0,18178794	0,47513812	0,19243986	3,083333333	1
2006	0,10048457	0,17743777	0,07367532	0,14606742	0,66138329	0,193877551	1
2007	0,11662804	0,19210628	0,09896448	0,23366013	0,15784909	0,47008547	0
2008	0,12608312	0,1490279	0,12219704	0,34834437	0,20599251	0,456395349	0
2009	0,13878266	0,1020177	0,16251262	-0,01964637	0,09813665	-0,223552894	0
2010	0,15642322	0,0926378	0,18537143	0,01002004	0,09502262	0,046272494	1
2011	0,10807879	0,04897695	0,10231392	0,08829365	0,06869835	-0,024570025	1
2012	0,02794443	0,38355473	0,03278172	0,31814038	0,10584824	0,289672544	1
2013	0,09549992	0,01085724	0,08075881	0,14868603	0,1166958	0,263671875	1
2014	0,08109017	0,05402373	0,08788867	0,00180614	0,10450098	-0,010819165	1
2015	-0,17527752	0,19878327	0,07920364	0,06610577	0,102764	0,1671875	1
2016	0,4172904	0,02870464	0,07790266	0,11555806	0,11407455	0,120481928	1
2017	0,03525861	0,03681436	0,03115789	-0,03385548	0,08162677	-0,033452808	1

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 12.

يتم استخدام هذه البيانات لتوضيح مدى تأثر البنك بالأزمـة فهـي تعتـبر كمتغيـرات تابعـة، وللإشارة فقد تم استخدام معدلات تغير كل متغير و ليس القيم بالأسعار الجارية، أما بالنسـبة للمتغيـرات المسـتقلة يـتم اسـتخدام متغيـر نـوعي ذو رقمـين(0.1) حيـث أن المتغيـر يأخـذ القيمة1 في حالة عدم وجود أزمة، و يأخذ القيمة 0 في حالـة وجودها، و قد تم اعتبـار أن الأزمـة كانت في السنوات التالية : 2010.2009.2008.

ثانيا: النماذج النوعية

بالنسبة للنماذج للمعطيات السابقة من (إجمالي موجودات، إجمالي أرصدة التمويل و الاستثمار، إجمالي أرصدة الأوعية الادخارية، أرباح الاستثمار المشترك، حقوق المساهمين، الربح قبل الضريبة) هي دوال تابعة للمتغيرات النوعية التي نرمز لها ب F(V.Q) المقدرة تأخذ الشكل التالي لكل عنصر:

ACT=F(V .Q)

TSFI=F(V .Q)

TSFE=F(V .Q)

PIC=F(V .Q)

DA= F(V .Q)

BAI=F(V .Q)

مع العلم أن :

VQ=(1.0)

الجدول رقم14 : نتائج التقدير القياسي

العلاقة	المعامل	إحصائية STUDENT	احتمالية الإحصاء	معامل التحديد
TFSI=F(CRISE)	0.101	3.298	0.004	−0.400
ACT=F(CRISE)	0.102	5.443	0.0001	−1.483
TSFE=F(CRISE)	0.102	5.443	0.001	−1.483
PIC=F(CRISE)	0.110	2.485	0.024	−0.256
DA=F(CRISE)	0.122	2.804	0.0127	−0.192
BAI=F(CRISE)	0.382	1.780	0.0940	−0.010

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج افيوس 7.0 انطلاقا من الملحق رقم 1.

بما أن احتمالية الإحصاء بالنسبة للعلاقة 1 و التي تمثل إجمالي أرصدة التمويل والاستثمار هي0.004‹0.05 و هذا الأخير يمثل مستوى المعنوية 5 ٪ فان النموذج معنوي.

كـما احتماليــة الإحصــاء بالنسبــة للعلاقــة 2 و التــي تمثــل إجمــالي الموجودات هــي 0.0001‹0.05 وهذا الأخير يمثل المعنوية فان النموذج معنوي

بالإضافة إلى احتمالية الإحصاء بالنسبة للعلاقة 3 و التي تمثل إجمــالي أرصــدة الأوعيــة الادخارية هي 0.001‹0.05 وهذا الأخير يمثل المعنوية فان النموذج معنوي

أما بالنسبــة لاحتماليــة الإحصاء للعلاقة 4 و التي تمثــل أربــاح الاستثمــار المشترك فهــي 0.024‹0.05 إذن النموذج معنوي.

و فيما يخص العلاقة 5 فان احتمالية الإحصاء 0.0127‹0.05 إذن النموذج أيضا معنوي.

و على غير العادة فان العلاقة 6 التي تمثل الربح قبل الضريبة فان احتمالية الإحصاء هي 0.0940‹0.05 فان النموذج غير معنوي إحصائيا و لا يمكن الأخذ بنتائجه.

بالنسبــة للعلاقــة بين الأزمــة و الربــح قبــل الضريبــة BAI فان احتماليــة الإحصــاء هــي 0.094‹0.05 إذن النموذج غير معنوي إحصائيا و لا يمكن الأخذ بنتائجه من خلال إشارة المعاملات الموجبة.

يلاحظ أن معامل التحديد ذو إشارة سالبة و منه فإن العلاقة عكسية بين المتغيرات الممثلــة للنشاط البنكي و الأزمــة من جهــة أخرى أي أن حــدوث الأزمــة يؤثــر سلبيا علــى نشــاط البنكي تماما.

خلاصة الفصل :

لقد تبين لنا جليا في هذا الفصل التعافي التام للمؤسسات البنكية المصرفية محل الدراسة لكل البلدان التي تطبق الشريعة الإسلامية ، السودان و ماليزيا و البنك الإسلامي الأردني من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م، و هذا لتطبيقها مبادئ الدين الإسلامي الحنيف الذي يقوم على الاستثمار الحقيقي مع العميل من خلال عمليات المرابحة، المضاربة، المشاركة، وذلك طبقا لمبدأ تقاسم الربح و الخسارة، وبالتالي يتم التعامل في أمور فعلية حقيقية، حيث أن جميع البيانات و المعطيات أكدت على الأداء الجيد الذي تتميز به هاته البنوك، من أصول و حجم القروض و الودائع و التوظيف مقارنة بالبنوك التقليدية، التي كانت تتخبط في أسوء النتائج جراء تلك الأزمة الوخيمة لبعدها عن مبادئ الدين الإسلامي الحنيف، و تعاملها بالربا و العمل على زيادة الهوة بين الاقتصاد الحقيقي و الاقتصاد النقدي، و التي تعتبر الأسباب الرئيسية لحدوث الأزمات المالية و على رأسها أزمة الرهون العقارية لسنة 2008 التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتشرت كالنار في الهشيم إلى جميع أنحاء العالم.

خاتمـــة عامـــة

خاتمة عامة:

ارتبطت الأزمات الاقتصادية بالمراحل المختلفة للنظام الرأسمالي، كما ارتبطت الحلول المقترحة في هذا النظام بالمراحل المختلفة التي مر بها. ولقد تناولنا في الفصل الأوَّل المراحل المختلفة لتطور العولمة الماليَّة على الصعيدين الفكري والعملي، وهذا من أجل أن نصل إلى الفهم الدقيق والعميق للأزمات الماليَّة وأسبابها وكيف يتم تجاوزها.

ففي المراحل الأولى لتطور الرأسماليَّة، أصبحت عمليات الإنتاج تخلق حالة جديدة من الارتباط الوثيق بالقطاعات الأخرى، وتتمثل هذه العلاقة وتتحقق بواسطة التبادل في السوق. ومن هنا فإن قيام صعوبات في تصريف السلع في موقع ما سيؤدي إلى ازدياد الصعوبات في التصريف على نطاق الاقتصاد بأسره. وهو ما حدث في أزمة 1929م، مما جعل كينز يتدخل ويرى أنه يجب على الدولة التدخل في الحياة الاقتصادية، لدعم الطلب الكلي الفعال، وهنا تكون الرأسمالية قد فقدت أحد مبادئها الأساسية، وهي الحرية الفردية، على الرغم من أنها حافظت على القالب كله.

إلا أنه مع بروز ظاهرة الأزمات المالية مجددا، في سبعينيات القرن الماضي، والتي ظلت الكينزية عاجزة عن تقديم حلول ملموسة لمواجهتها. مثل هذا الوضع سهل لتيار الليبرالية الجديدة تطبيق آرائه التي تقضي بتعيين حدود لتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية من جهة، وإلغاء أي شكل تدخلي لا يلبي مصلحة النشاط الخاص من جهة أخرى. وفي هذه المرحلة أصبحت الرأسمالية تسمى برأسمالية ما بعد الصناعة، في هذه المرحلة بالذات زادت عدد الأزمات المالية وتوسع نطاقها وازدادت خطورتها، وذلك في إطار العولمة المالية وتكامل الأسواق المالية الدولية، التي حولت العالم الكبير إلى قرية صغيرة بفضل الثورة التكنولوجية من جهة، وتوصيات المؤسسات الدولية من جهة أخرى ، إن العولمة المالية ولما لها من مزايا مختلفة و عديدة إلا أنها كانت لها نتائج وخيمة على البشرية جمعاء. إلا أن

الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة لها آليات للتصحيح الأزمات عموما التي تتعرض طريقه، فعلى سبيل المثال، وضعت آلية لتصحيح ارتفاع أسعار النفط في السبعينات، بتخفيض الطلب وتحريك نظام الأسعار، ووضعت آلية لتصحيح أسعار الغذاء عن طريق تعجيل البحوث في التكنولوجية الحيوية، والتسليم بأن الجوعى جوعى لأنهم فقراء، وليس لعدم توافر الغذاء. كما تمكنت الرأسمالية العالمية من نقل أعباء أزماتها الاقتصادية سواء كانت دورية أو هيكلية إلى عاتق البلدان النامية. فقد ازدادت قدرة الدول الرأسمالية المتقدمة على مواجهة الأزمة، وشكلت لذلك ما يمكن تسميته آليات إدارة الأزمة، ومع أنها لا تستطيع أن تحول دون وقوع الأزمات الاقتصادية المختلفة، إلا أنها تمكنت على الأقل من نقل أعبائها إلى البلدان النامية، من خلال آليات اقتصادية محكمة كاستخدام آلية سعر الصرف وأسعار الفائدة والاستثمارات الأجنبية.

ولكن الأزمة المالية العالمية الأخيرة أثبتت فشل النظام الليبرالي الشديد، وسقوط كل النظريات الاقتصادية السابقة لها والقائمة عليها، من كلاسيكية أدام سميث وأتباعه ثم الكلاسيكية المحدثة لـ" مارشال وربنسون وبيكو..." ومن أشياعهم المؤمنين بالنظام الرأسمالي منذ أوائل القرن العشرين. وهذا ما أدى بمختلف المفكرين إلى البحث عن حلول للخروج من الأزمة. وتعالت الأصوات المناهضة للنظام الرأسمالي والمطالبة بإيجاد نظام مالي جديد قائم على أسس ومبادئ أكثر أمنا واستقرارا، ويجنب العالم الوقوع في المزيد من الأزمات في المستقبل.

وهذا ما يظهر جليا في الاقتصاد الإسلامي الذي يقوم على نظام تمويلي يمتاز بالاستقرار والأمان نظرا للمنتجات المالية التي يقدمها، والتي تقوم أساسا على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وأيضا يستهدف القطاع الحقيقي على عكس منتجات النظام الرأسمالي (المشتقات المالية، والعقود الآجلة...)، والتي تنمي الجانب المالي على الجانب الحقيقي، والتي كانت السبب الرئيسي وراء الأزمة المالية العالمية للرهون العقارية.

كما أن البنوك الإسلامية الناشطة في البلدان التي تطبق الشريعة الإسلامية والبلدان الغربية على حد سواء لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008م، حيث كانت في تطور ملحوظ في جميع فروعها، على عكس البنوك التقليدية التي كانت تتخبط في أسوء النتائج. وهذا يعدّ دليلا قاطعا على نجاح الفكر الإسلامي اقتصاديا، إذ يعتبر البديل الأمثل للنظام الرأسمالي المحفوف بالمخاطر الناتجة عن مبادئه الأساسية. والضامن الوحيد للخروج من الأزمات المالية ومنع وقوعها في المستقبل.

اختبار الفرضيات :

- الفائدة الربوية والتعامل بالمشتقات الماليَّة هي السبب الرئيسي لحدوث الأزمات الماليَّة، وهو ما تبين جليا في دراستنا و خاصة في أزمة الرهون العقارية، وهو ما يبرهن على صدق الفرضية الأولى.
- النظام المالي الحالي غير قادر على مواجهة الأزمات الماليَّة بدليل تكرارها كل حقبة زمنية في كل مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي حيث لا يكاد الخروج من أزمة حتى يدخل في أخرى و هو ما يبرهن صدق الفرضية الثانية.
- النظام المالي الإسلامي قادر على مواجهة الأزمات المالية، نظرا للضوابط التي تكونـه وهو ما ظهـر جليـا في البـنوك الإسلامية التي كانـت محل الدراسة (السودان، ماليزيا، الأردن) التي لم تتأثر تماما بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وهو ما يبرهن صدق الفرضية الثالثة.

النتائج : لقد توصلنا في بحثنا إلى النتائج التاليَّة :

- نظام الاقتصاد الإسلامي يعتبر كحل الأمثل للمعالجة الأزمات المالية، و هذا لتحريمه جميع التعاملات التي كانت السبب الحقيقي وراء جميع الأزمات المالية

التي عرفها النظام الرأسمالي، وبالتالي نستنتج بأنه البديل القادر على تأمين الاستقرار الاقتصادي لجميع جنسيات العالم.

- المكونات الأساسية للنظام الرأسمالي (التوريـق، المشتقات المالية، تجارة الديون.....) هي السبب الرئيسي وراء الأزمات المالية.
- لابد من تدخـل الدولة في الحيـاة الاقتصاديـة للتحقيق التوازن بين الربحية الفردية و المسؤولية الاجتماعية وكبح جماح الأنانية الفردية للنظام الرأسمالي، كطريقة فعالة لمعالجة الأزمة المالية.
- يعتبر الإفراط في منح الائتمان المصرفي، وخاصة في فترات الرواج سببا مباشرا لخلق الفقاعات المالية، التي لا تستخدم لبناء طاقات إنتاجية جديدة، بل تستخدم في مجال العقار و الأوراق المالية أو القروض الاستهلاكية، كما يؤدي ضعف الضمانات المقدمة مقابل عملية الائتمان الممنوح إلى تزايد حجم الديون المعدومة التي تؤدي إلى إفلاس البنوك فيما بعد.
- إن قناة أسواق المال و المعاملات الدولية تعتبر من أهم قنوات تدويل الأزمة من محلية إلى عالمية.
- عدم قدرة النظام الرأسمالي على مواجهات الأزمات الاقتصادية والمالية، إذ أصبح غير قادر على التكيف مع التغيرات الطارئة على الاقتصاد العالمي، حيث معظم الحلول التي يقترحها تعتبر كمسكن للألم فقط و ليس الحل النهائي للأزمة المالية.
- تزداد الأزمة عمقا وتعقدا مع كل مرحلة تطور النظام الرأسمالي، من أزمة دورية وهيكلية، إلى أزمة عالمية بفضل العولمة المالية و الثورة التكنولوجية الحديثة التي حولت العالم إلى قرية صغيرة.
- ارتباط الأزمة بالنظام الرأسمالي، حيث لم يعرف أي نظام اقتصادي أخر أزمات مروعة كما التي عاشها النظام السائد.

- يوجد هناك نظام بديل يخلف النظام الرأسمالي، هو النظام التمويل الإسلامي الذي يحمل في طياته ضوابط منع الأزمات المالية التي ترتكز على الاقتصاد الحقيقي.
- الأزمة المالية الراهنة لسنة 2008م ليست أزمة مالية فقط، بل هي أزمة أخلاقية واجتماعية وسياسية يمتص فيها النظام الرأسمالي دماء البشرية، فيسلب توفيرات العامل، ثم يأخذ منه بيته ومكان عمله وكرامته.

- البنوك التي تطبق الشريعة الإسلامية في الدول التي كانت محل الدراسة (السودان، ماليزيا، الأردن) خرجت سالمة تماما من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م لأنها لم تكن متورطة في الأعمال القذرة التي يتغنى بها النظام الرأسمالي.

الاقتراحات:

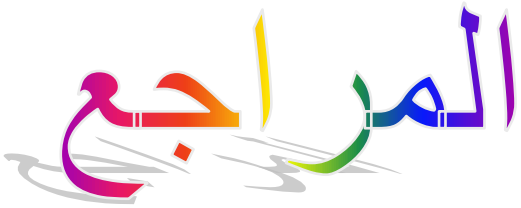
- إخضاع الأسواق والمؤسسات المالية، والمسؤولين عنها للرقابة والمحاسبة والمسألة، وذلك من خلال مؤسسات رقابية تنظيمية وقضائية تقام لهذا الغرض.
- فرض ضرائب على التجارة بالأسهم، وبالتالي الحد من استثمارات المضاربة، بالإضافة إلى فرض قيود أخرى على رأس المال.
- تبني عناصر النظام الإسلامي لضمان سلامة النظام المالي العالمي واستقراره.
- يجب على الدول والحكومات الإسلامية اغتنام الفرصة، وبذل جهود أكبر من أجل النهوض بالصيرفة الإسلامية.
- زيادة نسبة حقوق المساهمين في التمويل الإجمالي وتقليل نسبة إنشاء الديون، حصر الائتمان من الأساس في المعاملات المرتبطة بالقطاع الحقيقي لضمان تحرك توسع الائتمان، في خطوات تتماشى مع نمو الاقتصاد الحقيقي، وعدم تشجيع المضاربات والمقامرة التي تؤدي إلى عدم استقرار النظام المالي.

- ضرورة التحكم في الائتمان والسيطرة عليه، لضمان عدم تجاوزه قدرة المقترض على السداد.
- مراقبة المؤسسات المالية كافة، وليس البنوك التجارية فقط، والإشراف عليها حتى تظل سليمة وليست مصدرا للمخاطر.
- لقد أثبتت الأزمات المالية عموما والأزمة المالية الأخيرة خصوصا هشاشة النظام الرأسمالي المنفلت، والسياسات المتحررة التي اتسم بها، خصوصا فيما يتعلق بغياب الرقابة الفعالة للدول والحكومات.
- لابد من الموازنة بين الاقتصاد الحقيقي و الاقتصاد مالي، أي التوازن بين إنتاج السلع والخدمات وتبادلها، و الأدوات المالية المرتبطة بأصول عينية حقيقية، مما يزيل التهديد بانزلاق الاقتصاديات العالمية إلى هاوية الكساد والإفلاس.

آفاق البحث:

في ظل التطورات المالية الراهنة، ومن خلال ما كشفت عنه الأزمة المالية العالمية، التي ألقت بضلالها السوداء على الصناديق السيادية للدول خاصة النفطية، التي ركزت جل استثماراتها في أوراق مالية للأسواق المالية العالمية، وعلى هذا الأساس يمكننا أن نطرح المواضيع التالية بوصفها إشكاليات جديدة:

- المنهج الإسلامي أداة لتصحيح انحرافات توظيفات الصناديق السيادية.
- الأسواق المالية الإسلامية مخزن لقيمة الفوائض المالية للصناديق السيادية.



أولا: باللغة العربية

1/الكتـــب

1- القرآن الكريم

2- أحمد السبع، دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة و الحدود، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، العدد07، سنة 2016.

3- أ.أيلوجك الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة ،ترجمة علي محمد عبد الحسين القزويني، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1989م.

4- ابن فارس ،أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع عام 1979م ؛ج1.

5- أبو فارة، يوسف، قراءة في الأزمة المالية 2008،جامعة القدس المفتوحة كلية الاقتصاد 2008.

6- أحمد سليمان حصاونة، المصارف الإسلامية، ط1، عالم الحديث للكتب، عمان، 2008.

7- أحمد يوسف الشحات،الأزمات المالية في الأسواق الناشئة ، دار النيل للطباعة و النشر،القاهرة 2001.

8- أحمد السعد، الأسواق المالية المعاصرة، دراسة فقهية، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2008.

9- أديب الدمتري، دكتاتورية رأس المال، دار الهدى للثقافة و النشر، دمشق 2002م.

10- أسامة المجدوب، العولمة و الإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2001.

11- جمال عمارة، المصارف الإسلامية ،دار النبأ ،الجزائر، 1996.

12- الجندي، محمد الشحات،: القرض كأداة للتمويل في الشريعة الإسلامية ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، القاهرة ط1، 1996.

13- جون كينيث كالبريت ، تاريخ الفكر الاقتصادي ،الماضي صورة الحاضر ،ترجمة أحمد فؤاد بلبع، المجلس الوطني للثقافة للفنون و الآداب الكويت، 2000.

14- حنفي, عبد الغفار, البورصات, المكتب العربي الحديث, 1995.

15- رمزي زكي ، العولمة المالية ،دار المستقبل العربي ، القاهرة 1999م .

16- رمزي زكي، مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر، منشأة المعارف ، الإسكندرية، 1980م.

17- ريمون يوسف فرحان، المصارف الإسلامية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004.

18- زكي أحمد زكي، بدوي و أخرون ، المعجم الوسيط ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ،1999م .

19- الساعاتي, عبد الرحيم, عمليات السوق المالية وعوامل استقرارها في السوق المالية الإسلامية, مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي, جامعة الملك عبد العزيز, جدة, 2009,

20- الساعاتي, عبد الرحيم، مستقبليات مقترحة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي،جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2009.

21- سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية ، جامعة حلوان، القاهرة، 2001.

22- سليم, فتحي وغزال, زياد, حكم الشرع في البورصة, عمان, دار الوضاح للنشر والتوزيع, الطبعة الثانية, 2008م,

23- شدا الخطيب ،العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية ،مؤسسة طابا العابدين ،الإسكندرية 2002 .

24- الشربيني،محمد بن الخطيب : مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار المعرفة بيروت، ط1997م، فصل القرض ج2.

25- ضياء مجيد الموسوي ، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989 م ،دار الهدى للطباعة ،الجزائر ،1990 .

26- طارق عبد العال حماد،المشتقات المالية -المفاهيم-إدارة المخاطر-المحاسبة القاهرة ،الدار الجامعية للنشر 2016.

27- عادل أحمد حشيش،تاريخ الفكر الاقتصادي ،دار النهضة العربية ،بيروت 1974م .

28- عبد المنعم محمد مبارك ، محمد يونس، اقتصاديات النقود و الصيرفة و التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996 .

29- عماد موسى، أثر لأزمة المالية العالمية على الدول العربية : قناة أسواق رأس المال، المعهد العربي للتخطيط، مارس، 2009 .

30- عمر محي الدين ،أزمة النمور الأسيوية ،الجذور و الآليات و الدروس المستفادة ،دار الشروق ،القاهرة، 2000.

31- عبد الكريم عثمان ، معالم الثقافة الإسلامية، الطبعة الرابعة ، دار اللواء للنشر، سنة 2003.

32- عون الشريف قاسم، نشأة الدولة الإسلامية ، دار الجيل للطبع و النشر و التوزيع، سنة 1991.

33- فؤاد مرسي ،الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة ،المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأداب ، الكويت 1990.

34- الفيروز أبادي، مجد الدين بن أحمد: القاموس المحيط بيروت ،ط3، سنة 1993م.

35- محسن أحمد الخضيري، إدارة الأزمات ، منهج اقتصادي إداري متكامل لحل الأزمات، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1990.

36- محمد دويدار، النظام الرأسمالي الدولي في أزمته ،دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية 1981م.

37- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الاقتصاد النقدي، الجزء الأول، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2001 .

38- محمد صفوت قابل ،الدول النامية و العولمة ،الدار الجامعية ،القاهرة 2004/2003 .

39- محمد كمال عطية، محاسبة الشركات و المصارف في النظام الإسلامي، منشأة المعارف، 1998

40- مروان عطوان، الأسواق النقدي و المالية –البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية 2005،

41- محمد عبد الله العربي، الاقتصاد الإسلامي في تطبيقه على المجتمع المعاصر، مكتبة المنار، الكويت، د ت ن.

42- المصري رفيق، المضاربة على الأسعار بين المؤيدين والمعارضين، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة،2009.

43- وجين فأرجا، أزمة النظام الرأسمالي،ترجمة أحمد فؤاد بليغ، بيروت 1975،

44- اليأس عبد الله سليمان أبو الهيجاء، تطوير أليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية دراسة حالة الأردن ، الأردن 2007 ،

45- يوسف أحمد أبو فارة ،إدارة الأزمات/مدخل متكامل،دار الإثراء 2009 .

46- مبارك أل سليمان بن محمد، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، كنوز اشبيلية للنشر، المملكة العربية السعودية، 2005، ص 106.

2/المجلات

1- أحمد النجار، البنوك الإسلامية و أثرها في تطوير الاقتصاد الإسلامي، مجلة المسلم المعاصر، عدد 24، أكتوبر 1980.

2- سمير المقدسي، التكتل الاقتصادي العربي و العولمة على مشارف القرن 21، مجلة شؤون عربية، سبتمبر 2000، العدد 103.

3- حطاب كمال، نحو سوق مالية إسلامية, المؤتمر الثالث العالمي للاقتصاد الإسلامي في جامعة أم القرى.

4- لشهب الصادق، بوريش أحمد، تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية العدد01 سنة 2015 .

5- أحمد عبد الرحمان أحمد ،العولمة المظاهر و السلبيات، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، مجلد 26 ،العدد 2، ديسمبر 1999م .

6 - أحمد عبد العزيز، العولمة الاقتصادية و تأثيراتها على الدول العربية ، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد السادس و الثمانون، سنة 2011 .

7 - إسماعيل صبري عبد الله ،الكوكبة الرأسمالية العالمية مرحلة ما بعد الامبريالية ،مجلة المستقبل العربي العدد 222 ،1997م .

8 - إيهان كوزي العولمة المالية فيما وراء لغبة إلقاء اللوم ، مجلة التمويل و التنمية ، مجلد 44، عدد1،صندوق النقد الدولي، مارس 2007 .

9 - صالح مفتاح، العولمة المالية ، مجلة العلوم الإنسانية ، عدد رقم 7 ، جامعة بسكرة جوان 2002.

10 – صالح مفتاح، العولمة المالية ، مجلة العلوم الإنسانية ، عدد رقم 7 ، جامعة بسكرة جوان 2002.

11 – صلاح سالم، العولمة و الطريق الثالث، بحث للسيد ياسين، مجلة شؤون عربية، العدد107، سبتمبر 2001.

12 – عادل البزاز ،إدارة الأزمات المالية بين نقطتي الغليان و التحول،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت 1995.

13 – عبد الحسين عطية ،الاقتصاديات النامية ،أزمات و حلول ،دار الشرق،عمان، 2001 .

14 –عبد الخالق عبد الله، العولمة جذورها وفروعها و كيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر، المجلد 28، العدد01، ربيع 1998م.

15 – عبد السلام أبو قحف، الإدارة الإستراتجية و إدارة الأزمات، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، الإسكندرية .2003 .

16 – العولمة و الفرص المتاحة للدول النامية، إصدارات صندوق النقد الدولي، ترجمة أمينة عبد العزيز، أحمد هاشم فاطر، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط ، العدد02، ديسمبر1997م.

17 – محمد الأطرش ،العرب و العولمة ما العمل، مجلة المستقبل العربي العدد 229، مارس 1998م.

18 – محمد باوني، العمل المصرفي و حكمه الشرعي، بحث في الفقه و القانون، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 16 ،2001.

19 – هندرين حسن حسين، دور المصارف الإسلامية في تطوير النشاط المصرفي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية للجامعة، العدد 28، سنة 2011 .

20 – عرفان الحسني، الاقتصاد السياسي لأزمة أسواق المال الدولية، مجلة المال و الصناعة ،الصادرة عن بنك الكويت الصناعي، العدد 25، سنة 2007.

23 – سرمد كوكب الجميل، سراء سالم داوود، لازمات المالية العالمية قياس و محاكاة لأزمات مالية في بلدان عربية مختارة، مجلة تنمية الرافدين العدد 97 مجلد32، جامعة الموصل، العراق، سنة 2010.

[2]4 القري محمد علي، نحو سوق مالية اسلامية، مجلة دراسات الاقتصادية، العدد06، الجزء الثاني، 1990، جدة، ص 89.

[25] موسلي أمينة، عدوى الأزمات المالية، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، الجزائر، العدد 05، 2014، ص 167.

3/ المؤتمرات

1- أبو بكر, صفية, الصكوك الإسلامية, مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول, دبي, 2009.

2- زوازي الحبيب و طهرات عمار، أثر الأزمة المالية على المؤشرات البنكية مقارنة بين النموذجين الإسلامي و التقليدي، المؤتمر الدولي حول الاقتصاد الإسلامي الواقع و رهانات المستقبل، المنعقد بالمركز الجامعي غرداية، يومي 23 و 24 فيفري، 2011 .

3- أسماء دردور و نسرين بن زاوي ، الأزمة الحالية و مستقبل العولمة المالية، مؤتمر الأزمة المالية الدولية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، مؤتمر دولي جامعة فرحات عباس سطيف ، 20-21 أكتوبر 2009م .

4- برودي نعيمة و بلعربي عبد القادر ، تيار عولمة الأسواق المالية إلى أين ...ملتقى دولي حول سياسات التمويل و أثرها على المؤسسات و الاقتصاديات دراسة حالة الجزائر و الدول النامية ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و مخبر العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة بسكرة، 22/21 نوفمبر 2006 .

5- جوزي جميلة، أسباب الأزمة المالية و جذورها، المؤتمر الدولي حول الأزمة المالية العالمية و كيفية علاجها من منظور الاقتصاد الغربي و الإسلامي ، جامعة الجنان، لبنان يومي 13 و 14 مارس 2009م .

6- خثير مسعود، بوقرين عبد الحليم، مشروعية المضاربة في الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر الدولي حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع و رهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، يومي 23 و24 فيفري 2011.

7- رمضان محمد أحمد الروبي، الأزمة المالية العالمية حقائقها و سبل الخروج منها مع رؤية الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر الثالث عشر حول الجوانب القانونية و الاقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2009.

8- سليمان ناصر، عواطف محسن عبير شابي، يوم دراسي حول الأزمة المالية العالمية الراهنة ...مفهومها، أسبابها و انعكاساتها، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي يوم 03 فيفري 2009م.

9- سليمان بوفاسة، خليل عبد القادر، مداخلة بعنوان محاولة تقييم المصرفية الإسلامية تجربة السودان، في إطار الملتقى الدولي الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجا، المركز الجامعي خميس مليانة يومي 5و6 ماي 2009.

10- سليمان ناصر و عواطف محسن الشابي، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية ، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع و رهانات المستقبل أيام 23 و 24 فيفري،غرداية ، الجزائر، 2011.
11- عبد المنعم السيد علي، مستقبل النظام الرأسمالي و استقراره في ظل الأزمات المالية العالمية و العولمة المالية، المؤتمر العاشر العلمي بعنوان الاقتصادات العربية و تطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، يومي 19 و 20 ديسمبر 2009م.
12- عبد المنعم عبد الطيب، مداخلة بعنوان تقويم تجارب الإصلاح المصرفي في السودان، في إطار الملتقى الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة 11-12 مارس 2008، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2008.
13-فريد كورتل ، الأزمة المالية العالمية و أثرها على الاقتصاديات العربية ، مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية و كيفية علاجها من منظور الاقتصاد الغربي و الإسلامي، المنعقد في جامعة الجنان، لبنان يومي 13و 14 مارس 2009م.
14- كمال توفيق حطاب ، نحو سوق مالية إسلامية ، المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، المملكة العربية السعودية ، كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية 2005.
15- محفوظ جبار ، العولمة المالية و انعكاساتها على الدول المتخلفة ، ملتقى دولي حول الجزائر و العولمة، قسم علم الاجتماع جامعة منتوري قسنطينة،
16- محمد أحمد زيدان، عنوان فصول الأزمة المالية العالمية، أسبابها، جذورها وتبعاتها الاقتصادية، مؤتمر حول الأزمة المالية العالمية و كيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي و الإسلامي ، جامعة الجنان، لبنان يومي 13و 14 مارس 2009.
17- هند يوسف سليمان أبو قرون، عقد السلم الاقتصادي و المالي في السودان خلال الفترة 2000-2012 في إطار ملتقى الخرطوم للصناعة المالية سنة 2012، السودان.

4 /الرسائل

1- إبراهيم ولد محمد سالم، الرأسمالية و أزماتها الاقتصادية و المالية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير، جامعة باجي مختار عنابة ،2007.
2- نادية العقون، العولمة الاقتصادية و الأزمات المالية :الوقاية و العلاج دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية ، أطروحة دكتوراة جامعة الحاج لخضر باتنة ، سنة 2013 .
3- شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة ، أطروحة دكتوراة منشورة ،جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر 2010-2011،

4- نسيمة حاج موسى، الأزمات المالية الدولية و أثارها على الأسواق المالية العربية مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري خلال الفترة، 2008/2007.

5- دراوسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004- مذكرة دكتوراة ، جامعة الجزائر 3، 2006/2005 .

6- عباس كاظم حاسم الدعمي، أثر السياسة المالية و النقدية في مؤشرات اداء سوق الأوراق المالية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراة في الاقتصاد، جامعة الكوفة، 2008 ص 10-11.

7- الأمين معاذ محمد صالح، الأحوال الاقتصادية للدولة في صدر الاسلام، أطروحة دكتوراة، جامعة الخرطوم، السودان، سنة 2003.

ثانيا :باللغة الأجنبية

1/الكـــتـــب

1- Flod robert and robert garber1984 'collapsing exchange rate regimes some linear examples journal of internatinal economics vol 17 1984

2- Hamid algabid les banques islamiques economica paris 1990

. Jacque pavoine.les trois crise de XXe siècles. paris ed Ellipses.1994 .p.29

3-

4- Robert boyer .mario dehove.dominique plihon.les crises financieres . paris ed la documentation francaise 2004

5- Serge d agostino. La mondialisation.paris. ed BREAL.2002.

6- Ahmed, Nasiruddin, Islamic banking and global financial crisis

7- Dittmer, Lowell, "The Asian Financial Crisis and the Asian Developmental -8State: Ten Years After", Asian Survey, 2007, Vol. 47, No. 6;

8- Peter, Rosenblum, "The World's Banker: A Story of Failed States, Financial Crisis, and the Wealth and Poverty of Nations", Ethics& International Affairs, 2005. Vol. 19, No. 2

9- Mario dehove,crises financieres deux ou trois choses que nous savons d elle ;que nous appronos l approche statique des crises financieres ; conseil d analyse economique ;2003 .

2/ المواقع الالكترونية

1- www.elbankadwali.org.

2- www.wtoarab.org/page.aspx.page_key1.

3- www.forexonline1.com.

4- www.jordanislamikbank.com.

5- www.startimes.com.

6- www.thefinancialexpress-bd.com/2009/05/01/65298.html.

7- www.imf .org/external/.arabic/index.htm.

8- www.political-encyclopedia.org.

9- iefpedia.com.

10- www.anbaa.orgjhv

11- kantakji.com/ba.

12- WWW.PIDEGYPT.ORG

13- www.islamonline.com

قائمة الملاحق



الملحق رقم 1: حساب نتائج التقدير القياسي باستخدام تقنية افيوس 7.0

Tsfi = f(crise 2008_2009_2010)

Dependent Variable: __TSFI
Method: Least Squares
Date: 04/26/18 Time: 10:31
Sample (adjusted): 2001 2017
Included observations: 17 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR_2008_2009_2010	0.101036	0.030629	3.298744	0.0045

R-squared	-0.400357	Meandependent var	0.109274
Adjusted R-squared	-0.400357	S.D. dependent var	0.096844
S.E. of regression	0.114602	Akaike info criterion	-1.437684
Sumsquaredresid	0.210137	Schwarz criterion	-1.388671

Log likelihood	13.22031	Hannan-Quinn criter.	-1.432812
Durbin-Watson stat	1.797475		

Act = f(crise 2008_2009_2010)

Dependent Variable: __ACT
Method: Least Squares
Date: 04/26/18 Time: 10:39
Sample (adjusted): 2001 2017
Included observations: 17 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR_2008_2009_2010	0.109354	0.033483	3.266007	0.0049

R-squared	-0.234662	Meandependent var	0.112497
Adjusted R-squared	-0.234662	S.D. dependent var	0.112748
S.E. of regression	0.125280	Akaike info criterion	-1.259502
Sumsquaredresid	0.251123	Schwarz criterion	-1.210490
Log likelihood	11.70577	Hannan-Quinn criter.	-1.254630
Durbin-Watson stat	2.475405		

TSFE = f(crise 2008_2009_2010)

Dependent Variable: __TSFE
Method: Least Squares
Date: 04/26/18 Time: 10:42
Sample (adjusted): 2001 2017
Included observations: 17 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

CR_2008_2009_2010	0.102533	0.018837	5.443243	0.0001

R-squared	-1.483757	Meandependent var	0.107008
Adjusted R-squared	-1.483757	S.D. dependent var	0.044721
S.E. of regression	0.070480	Akaike info criterion	-2.409944
Sumsquaredresid	0.079480	Schwarz criterion	-2.360932
Log likelihood	21.48452	Hannan-Quinn criter.	-2.405072
Durbin-Watson stat	0.730451		

PIC = f(crise 2008_2009_2010)

Dependent Variable: __PIC
Method: Least Squares
Date: 04/26/18 Time: 10:44
Sample (adjusted): 2001 2017
Included observations: 17 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR_2008_2009_2010	0.110801	0.044580	2.485448	0.0244

R-squared	-0.256583	Meandependent var	0.124328
Adjusted R-squared	-0.256583	S.D. dependent var	0.148802
S.E. of regression	0.166803	Akaike info criterion	-0.686988
Sumsquaredresid	0.445170	Schwarz criterion	-0.637976
Log likelihood	6.839398	Hannan-Quinn criter.	-0.682116
Durbin-Watson stat	1.348448		

DA = f(crise 2008_2009_2010)

Dependent Variable: __DA
Method: Least Squares
Date: 04/26/18 Time: 10:45
Sample (adjusted): 2001 2017

Included observations: 17 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR_2008_2009_2010	0.122149	0.043560	2.804186	0.0127

R-squared	-0.192587	Meandependent var	0.127769
Adjusted R-squared	-0.192587	S.D. dependent var	0.149246
S.E. of regression	0.162985	Akaike info criterion	-0.733296
Sumsquaredresid	0.425025	Schwarz criterion	-0.684284
Log likelihood	7.233018	Hannan-Quinn criter.	-0.728424
Durbin-Watson stat	1.013970		

BAI = f(crise 2008_2009_2010)

Dependent Variable: __BAI
Method: Least Squares
Date: 04/26/18 Time: 14:32
Sample (adjusted): 2001 2017
Included observations: 17 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR_2008_2009_2010	0.382108	0.214598	1.780571	0.0940

R-squared	-0.010851	Meandependent var	0.356026
Adjusted R-squared	-0.010851	S.D. dependent var	0.798633
S.E. of regression	0.802954	Akaike info criterion	2.455984
Sumsquaredresid	10.31576	Schwarz criterion	2.504996
Log likelihood	-19.87586	Hannan-Quinn criter.	2.460856
Durbin-Watson stat	2.238530		

الملحق رقم 02: التقارير السنوية للبنك السوداني

الفترة	المرابحة	المشاركة	المضاربة	السلم	أخرى	المجموع
1999	362.030	227.170	30.352	37.270	80.490	737.210
2000	341.880	434.460	35.550	33.970	167.390	1.013.250
2001	578.690	453.290	91.480	72.990	267.370	1.436.820
2002	742.650	576.510	95.690	68.560	584.400	2.067.810
2003	1.258.591	.654.585	160.927	135.211	609.940	2.819.256
2004	1.652.970	1.372.384	246.250	126.526	892.566	4.290.696
2005	3.010.033	2.143.300	292.333	145.159	1.362.856	6.953.680
2006	5.559.130	2.122.280	546.590	133.000	2.054.290	10.415.290
2007	7.315.100	1.631.379	497.619	81.715	3.061.472	12.587.285
2008	6.899.680	1.769.328	867.421	290.650	4.845.213	14.681.292
2009	8.186.340	1.641.402	956.036	349.618	4.526.390	15.659.786

ملحق رقم 03: التقارير السنوية للبنك الأردني الإسلامي

BAI	DA	PIC	TSFE	TSFI	ACT	السنوات
3	54.5	29.8	749.1	611.2	828.3	2000
1.4	53.6	27.1	836.5	651.7	901.7	2001
3.1	55.6	28.5	955.5	722.2	1029.7	2002
5	57	32.5	1076.4	695.8	1159.2	2003
4.8	58.2	36.2	122.5	759.8	1301.4	2004
19.6	69.4	53.4	1421.1	875.8	1568.4	2005
23.4	115.3	61.2	1525.8	1031.2	1726	2006
34.4	133.5	75.5	1676.8	1229.3	1927.3	2007
50.1	161	101.8	1881.7	1412.5	2170.3	2008
38.9	176.8	99.8	2187.5	1556.6	2471.5	2009
40.7	193.6	100.8	2593	1700.8	2858.1	2010
39.7	206.9	10957	2858.3	1784.1	3167	2011
51.2	228.8	144.6	2952	2468.4	3255.5	2012
64.7	255.5	166.1	3190.4	2495.2	3566.4	2013
64	282.2	166.4	3470.8	2630	3855.6	2014
74.7	311.2	177.4	3745.7	3152.8	3179.8	2015
83.7	346.7	197.9	4037.5	3243.3	4506.7	2016
80.9	375	191.2	4163.8	3362.7	4665.6	2017